الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء السادس

تحقيق
الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ
فِي النَّحْوِ
٦

الطبعة الأولى

١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

قال ابن مكتوم في تذكرته :

قال ابن الطّراوة في المقدّمات في قول سيبويه : « باب ما يحمل الاسمُ فيه على مرفوع ومنصوب » : كلامه في هذا الباب صحيحٌ ، وعارضوه بأوهام كثيرة ، فوقفت عليها وعلى بعضها من كتب الشّارحين . وإنما أوقع لهم الشك توهّمهم أن الواو عاطفة ، ولم يعرضوا للجامعة بحرف ، وقد أشرت إليها في قوله : « ما مثل زيد ولا أخيه يقول ذاك » « ويقولان ذاك » على معتقدي في الواو ./ [٣ / ١٣٤]

وأظرف ما رأيت من هذا الجهل ، قالوا : والجامعة شيءٌ نصّه الفسوّى[١] في (الإيضاح)[٢] ، فإنه بسط القول في التأنيث والتذكير فكان فيما ذَكَر : أَنّ التاء تحذف مع المؤنث من غير الحيوان ، وعدّد منه ضروباً[٣] قال : « وجُمع الشّمس والقمر »[٤] ، فأدخله في باب ما

(١) الفسوى : هو أبو عليّ الفارسّي صاحب كتاب : « الإيضاح » و«فسا» : بلدة بفارس ، ومنها الثياب الفساويّة .

(٢) انظر التكملة ، وهي الجزء الثاني من الإيضاح ١١٤ ، ١١٥

(٣) في ط فقط : « ضروبات » بزيادة التاء .

(٤) القيامة / ٩

يحذف منه التاء ، والأصل استعمالها ، ولم يفطن لما هو بسبيله من الواو الجامعة ، وأن التّاء لا تجوز هنا البتَّة .

وإنما اختبرتك بهذا لتعلم أن هذه الأصول التي أُغْفِلت من أوكد الواجبات إحكامها ، والأخذ بما يتوهّم فيه نقضُها وإبرامُهـا .

وهذه الحال نفسها هي أوقعت خواصّ أهل الأندلس في طرح الـواو من قولك : « وصلّـى اللهّ على محمـد »؛ إذ توهموهـا عاطفـة فاختلفت آراؤهم فيما وضعوا مكانَها ، واتّفقوا على إسقاطها تقصيرا بـالسّلف، وتمـرّساً بـالخلف، مـع العُجْبِ بـأنفسهـم، والْغفْلة عمـا تورّطوا فيه من جَهلهم .

ومن الحقّ على مَنْ لا يعلم أن يقتدي بمن تقدّمه ، ولا يرسل في الباطل قدمه ، لاسيما فيما نقلته الكافّة، وأطبقت عليه الأمة . انتهى .

[توجيه قراءة : إنّ هذان لساحران]

رأيت بخط ابن القمّاح ، قال ذكر القفطى في كتـاب : (إنباهُ الرّواة على أنباء النّحاة[١]) : أن القاضي إسمعيل بن إسحاق سـأل أبا الحسن محمد بن أحمد بن كيسان : ما وجه قراءة من قرأ «إنّ هذان لساحران[٢] » علـى ما جرت به عادتـك من الإغراب في الإعـراب؟

(١) طبـع بتحقيق الأستاذ محمـد أبي الفضل: طبـع دار الكتب المصريـة،وفي ط: انباء الرواه على أنباء، تحريف واضح .

(٢) طه / ٦٣ ، وهي قراءة نافع ، وابن عامـر ، وحمـزة ، وعاصـم والكسائي =

فأطرق ابن كيسان مليًّا ، ثم قال : نجعلها مبنيّةً لا معربةً ، وقد استقام الأمر .

قال : فما علّة بنائها ؟ قال : لأن المفرد منها « هذا » وهو مبنىّ، والجمع هؤلاءِ، وهو مبنيّ، فتحمل التثنية على الوجهين، فأعجب القاضي ذلك، وقال:

ما أحسنه لو قال به أحد ؟ فقال ابن كيسان : ليقل به القاضي ، وقد حسُن .

[مسألة من كتاب : « سفر السعادة]

في كتاب (سفر السعادة وسفير الإفادة) للإمام علم الدين السّخاوي :

مسألة : سأل عنها علّي بن زيد الفصيحي، أبا محمد القاسم بن علي الحريريّ ، قال

ما يقول سيدنا أدام الله توفيقه في انتصاب لَفْظَيَ[1] بعض/ [٣ / ١٣٥
الشعراء وهو قوله :

٥٧٧ = تُعَيِّرنا أننا عالةٌ ونحن صعاليكَ أنتم مُلوكَا

= وآخرين. وقد بلغت أوجه القراءة في هذه الآية تسعة أوجه . انظر قراءة رقم ٥١٩٧ في معجم القراءات .

(١) اللفظان هما : صعاليك ، وملوكا .

وعلى ماذا عطف قوله : « ونحن » ؟ وعلى أي وجه يعمل المُتَنبِّي وغيره من الشعراء نحو «أسمر مقبلها»، و«أبيض مجردها[١] »؟ وهل هما من الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين أوْلا ؟ فإن الشّريطة في الصفة المشبهة باسم الفاعل أن لا تكون جارية على يَفْعُل من فعلها نحو : حَسَنٌ وكريمٌ، فإن حسناً ليس على وزنه يَحْسُن ، وأسْمر ليس[٢] على وزنه : يَسْمُر [٣] فإن اللغتين قد حُكِيتا، وليس هذا شرطها.

تنعم[٤] بإيضاحها .

الجواب : اللّهم إنا نعوذ بك أن نعْنت كما نَستعيذُ بك[٥] أن نُعْنَت ، ونبوء إليك من أن نَفْضَح كما نستعصمك من أن نُفْضَح ، ونستمنحك بصيرةً تشغلنا بالمُهمّات عن التّرهاتُ، وتنزّهنا عن التعلّم للمباهاة والمباراة ، ونسألك اللهم أن تجعلنا مِمّن إذا رأى حسنة رواها ، وإن عثر على سيئة واراها، برحمتك يا أرحم الراحمين .

وقفت على السؤالين الملوّح بِسرّ[٦] مصدرهما ، وهُجْنة

(١) في القاموس : « جرد » : امرأة بضة الجُرْدة والمُجرّد ، والمَجَرّد: أي بضة عند التجرّد .

(٢) كلمة : « ليس » سقطت من ط ، وهو تحريف .

(٣) في ط : فقط يسمر ويسمر» بتكرار يسمرُ تحريف

(٤) النّعمة بفتح النون : التنعيم ، ويقال : نعمّه الله تنعيماً وناعمه : فتنعّم . والنِّعمة : اليد والصنيعة والمنة ، وما أنعم به عليك . ومعنى العبارة : قدّم لنا مِنّةً بتوضيحها .

(٥) في ط فقط : « نستعيذك »

(٦) في ط فقط : « بشر » بالشين .

مصدرهما ، إذ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الأغلوطات ، وزجر عن تطلّب السّقطات والعثرات .

وكان ابن سيرين إذا سئل عن عويص اشمأزّ منه، وقال : سل أخاك إبليس عن هذا .

ومع هذا فإني كرهت ردّ السائل ، ولرُبّ عَييٍّ أفصح من لَسِن ، لاسيّما إذا لم يأت بِحَسن .

أمّا السؤال الأول فهو من مسائل المعاياة،وسُولةُ[1] الإِعنات، ولا عيب أن يجهله النّحوي المدرّس[2] فضلاً عمّن لا يدْعي ولا يُلْبِس .

وهو من الأبيات التي جرى فيها التّقديم والتأخير؛ لضرورة الشعر . وتقديره : تُعَيّرنا أننا عالةٌ صعاليكَ ملوكاً أنتم ونحن ،(وعالة) فيه جمع عائل المشتق من : عال يَعول، وانتصاب صعاليكَ به، وملوكاً صفتهم .

وأما أسمر وأبيض فإنما أُعملا لمجيء الفعل منهما على اِفْعَلّ وافْعَالّ المخالفين لِزنَتيْهِما . فهذا ما حضرني من الجواب ، ولعلّي نكبت فيه عن طريق الصواب .

قال السّخاوي : وما أرى هذا الجواب مستقيماً ، لأن الملوك لا

(١) في ط فقط : «وأسولة» وهو جمع قِلّة، يقال: سلْتُه أساله فهو مسول مثل: خفته أخافة فهو مخوف، وأصله الواو بدليل قولهم: هما يتساولان.
وفي النسخ الأخرى: سولة «بدون همزة في أوله»، والسّولة كالسؤال عن ابن جنّي . انظر اللسان: «سأل».

(٢) هكذا في ط والنسخ المخطوطة، ولعلها ـ والله أعلم ـ المُتَمرِّس

تكون صفة للصعاليك .

وقوله في تقديره : « صعاليك ملوكا أنتم ونحن » لا معنى له

[٣ / ١٣٦] وإنما / الصواب : أن عالة بمعنى عالني الشيء : إذا أثقلني ، أي تعيرنا بأننا عالة ملوكاً أي نثقلهم بطرح كَلّنا عليهم في حال التصعلك، فصعاليك منصوب على الحال .

وقوله : «ونحن» مبتدأ و «أنتم خبره» أي ونحن مِثْلكم فكيف تعيّرنا ؟ قال الله تعالى : « وأزواجُهُ أمهاتهم »[1] . وقول النّحاة : أبو يوسف أبو حنيفة .

وتقدير الشعر تعيّرنا أننا عالة ملوكاً صعاليكَ ونحن أنتم .

وفي عال بمعنى أثقل جاء قول أميّة بن أبي الصّلت :

٥٧٨ = سلعٍ مّا ومثلــه عُشَــرٌ مّا عائلٌ مـا وعـالـت البيقُـورا[2]

(١) الأحزاب / ٦

(٢) من شواهد ابن الشجريّ ٢ / ٢٤٦ ، والمغنى ١ /٣٤٨ وقد نسب إلى أمية بن أبي الصلت

وفي أمالي ابن الشجري : ذكر ابن قتيبة في كتاب : «معاني الشعر» : أن الأصمعيّ ذكر عن عيسى بن عمر أنه قال : ما أدري ما معنى هذا البيت ، ولا رأيت أحداً يعرف معناه ؟

وقال غيره : إن أمية قال هذا البيت في سنة جدب ، وكانوا في سنة الجدب يجمعون ما يقدرون عليه من البقر ، ثم يعقدون في أذنابها ، وثني عراقيبها =

أي أثقلت البقر بما حملت في أذنابها من السّلع والعُشَر .

وأما أسمر وأبيض وأحمر فأنهم أجروا هذا الضّرب مجرى الصفة المشبّهة باسم الفاعل ، ومن ذلك «أجبّ» في قوله :

٥٧٩ = ونُمْسِكْ بعده بِذناب عَيشٍ أجبَّ الظّهر ليس له سَنَامُ[1]

يجوز في « الظهر » الرّفع والنصب والجرّ .

وكذلك تقول في مؤنث أحمر : مررت برجلٍ حمراءَ جاريتُه، كما تقول : حسنةٍ جاريتهُ ، أجْرَوْا حمراء » مجرى حسنة ، وشبّهت هذه بالصفة المشبّهة باسم الفاعل في أنها تذكّر وتؤنّث ، وتثنّى وتجمع ، وأنها تدلّ على معنى ثابت .

وشبه أيضاً أفعل التّفضيل بالصّفة المشبهة إذا لم يكن مصحوباً بـ « مِنْ » ،وكان صفة لما ذكرناه نحو : « أجب » .

[مسألة في سفر السعادة بين أبي جعفر النحاس وابن ولاّد]

وفي سفر السّعادة أيضاً : هذه مسائل جرت بين أبي جعفر

السلع والعُشر ،ضربين من الشجر، ثم يعلون بها في جبل وعر، ويشعلون فيه النار ، ويضجون بالدعاء والتضرّع ، وكانوا يرون ذلك من أسباب السقيا . والبيقور: البقر ،والعائل : الفقير .

(١) الشاهد للنابغة الذبيانيّ . انظر ديوانه / ٢٣٣ .

النّحاس وبين أبي العباس ابن ولاّد ، وبعث قولهما إلى ابن بدر ببغداد ، ومال مع أبي العباس على أبي جعفر ميلاً مُفرِطاً ، وكأنه قد ارتشى .

وقال لي شيخنا أبو القاسم الشّاطبي ـ رحمه الله ـ وقد أوقفته على هذه المسائل واغتبط بها غاية الاغتباط : أبو جعفر النحاس يسلك في كلامه طريق النّحاة ، وأبو العباس له ذكاء وصِدْق ـ رحمه الله ـ وستقف من كلام الرّجلين على ما يدلك على صِحّة ذلك .

ابتدأ أبو جعفر ، فقال لابن ولاد : كيف تبنى من «رجا» «يرجو» : « افعللت » « وافعليت » ، « وافعلوت » فقال أبو العباس : أما افْعَلَيْت : [٣ / ١٣٧] فارْجَوَيْتُ ، وأمّا / افعلوت : فارْجَوْوتُ ، وأمّا افعللت : فارجووت أيضاً .

فقال أبو جعفر : هذا كله خطأ .

أمّا ارْجَوَيْت في افْعَلَيْتُ فلا يعرف في كلام العرب افعليت ولو جاز أن يكون ارجويت افعليت للزم أن يقول في «اغويت» : افعيت ، لأن من زعم أن الرّاء من جعفر زائدة لزمه أن يقول : هو «فعلر» ، وأن يقول في ضربٌ : فعبٌ ،ولا يقوله أحد .

قال السّخاوي : هذه العبارة في قوله : لأن من زعم أن الراء من جعفر زائدة ليس بجيد[1] ؛ لأنها توهم أن من الناس مَن يقول ذلك .

(١) في ط : « بجيدة » تحريف

وكان الصّواب أن يقول : إذ لو زعم زاعم أن الراء من جَعفر .

ثم قال : وأمّا ارجووت في افعلوت وافعللت فأعجب في الخطأ من الأول ، لأنا لا نعلم خلافاً بين النّحويين أن الواو إذا وقعت طرفاً فيما جاوز الثلاثة من الفعل أنها تقلب ياءً كما قالوا في : أفعلت من غزوت : أغزيت ، وفي استفعلت: استغزيت.

والوجه عند أبي جعفر: أن لا يبنـي من « رجـا » إلاّ افعللـت ، فيقال : ارجويت أرجوى ارجواءً ، فأنا مرجوٍّ مثل : احمررت أحمـرٌ احْمرارًا ، فأنا مُحْمَرٌّ ، إلاّ أنك تفكّ في : ارجويت أرجوي ، وتدغم في احمرّ يحمرّ ، وهو كثير في كلام العرب نحو: ابيضضت،واصفررت.

قال محمد بن بدر : إنّما قال في افعليت : ارجـويت بالياء ، لأنها مبدلة من الواو، والمبدل من الحرف زائد بمعنى البدل ، والزّائد يمثّل على لفظه .

قال السّخاوي : هذا خطأ ، لأن هذا لو صحّ لقيل في قال وباع وزنه : فـال.

قال ابن بدر : وأما جوابه في افعلوت : ارجووت ، وفي افعللت ارجووت أيضاً ، فإنه تمثيل على الأصل قبل الإعـلال ، وسـبيل كلّ ممثِّل أن يتكلّم بالمثـال علـى الأصـل ، ثم ينظـر في إعلالـه بعـد ، فافعللت على الأصل : ارجووت، وعلى الإعلال ارجويت:

ومن قال : كَيْنُونة : فعّلولة[١] ذهب إلى الأصل . ومن قال : فيعلولة ذهب إلى اللفظ .

وإذا بنوا مثال عصفور من « غزا » قالوا : غُزْوُوٌ، فالفراء يتركه على هذا، ولا يعلّه، وسيبويه يعله بعد ذلك فيقول: غُزُويٌ .

وقال ابن بدر : وقول أبي جعفر لو جاز أن يكون ارجويت [٣ / ١٣٨] افعليت / إلى قوله : لا يقوله أحد فغثٌ لا معنى له، ولا للإتيان به .

وقد قال السّخاوي ، قول ابن بدر في : ارجويت إنه تمثيل على الأصل غير صحيح؛لأن ذلك لم ينطق به في الأصل كما نطق بكينونة .

كما قال :

٥٨٠ = يا ليت أنّا ضمّنا سفينهْ   حتى يعود الوصل كَيَّنونَهْ[٢]

وإنما يمثل بالأصل ما لا يصحّ تمثيله على اللفظ كقولك : في عدة : إنه فِعْلة ، ولا تقول: إنه عِلة، وفي غد : إنه فَعَل ، ولا تقول هو : فع ، ثم إنه لم يسأل عن تمثيل الأصل وإنما سئل عمّا يصح أن ينطق به فما له اقتصر على تمثيل الأصل ، وترك ما ينبغي أن يقال .

---

(١) في ط : بفعلولة بزيادة الباء

(٢) سبق ذكره رقم ٤٩٥ .

المسألة الثّانية
[في التعجب من : « ضُرِب زيدٌ »]

قال أبو جعفر: سألني هذا الفتى فقال: كيف تقول: ضُرِبَ زيدُ؟ فقلت: ضُرِبَ زيدٌ، فقال: كيف تتعجب من هذا الكلام؟ فقلت: ما أكثر ما ضُرِب زيد، فقال: فَلِم لم تُجِز التّعجب من المفعول بلا زيادة(١)، كما جاز التّعجب من الفاعل بلا زيادة؟ فقلت: لأن التّعجب يكون الفعل فيه لازماً. فإذا قيل: أخرجه إلى باب التّعجب فمعناه: اجعل الفاعل مفعولاً كما تقول: قام زيد، ثم تقول: ما أقوم زيداً، فمعناه على مذهب الخليل: شيء أقوم زيداً، فإذا جئنا إلى ما لم يُسمّ فاعله لم يجز أن نتعجب منه حتى تزيد في الكلام، لأنه فاعل فيه، فقال: ليس يخلو المتعجّب منه في حال الزيادة من أن يكون فاعلاً في الأصل أو مفعولاً، فإن كان مفعولاً في الأصل فقد نقضت قولك بأنا لا نتعجّب إلا من الفاعل، وإن كان فاعلاً فقد لزمك أن تتعجب منه على ما قدمت من القول، فلا زيادة.

فقلت : ألزمتني ما لم أقل ؛ لأنه قال : إن كان مفعولاً في الأصل

(١) من ط فقط : «وسادة» مكان : «زيادة»، تحريف

فقد نقضت قولك ، وإلا فقد قلت : إني لا أتعجب منه إلا على كلام آخر ، فكيف يلزمني أن أتعجب منه ؟

فقال : أما قولك : إني ألزمتك ما لا يلزمك فدعوى لا تُنْصر معها .

وأما قولك : إني لا أتعجب منه إلا بزيادة فليس يخلو تعجّبك من أن يكون واقعاً عليه في تعيينه أو على الزّيادة ، فإن كان واقعاً [٣ / ١٣٩] عليه / فقد لزمك ما ألزمتك ، وإن كان واقعاً على الزّيادة فقد تعجبت مما لم أسألك عن التّعجب منه .

فإن قلت : إنيّ إنما تنكبت التّعجب منه ؛ وتعجبت من الزيادة التي لم تسألني التّعجّب منها ، لأنه لا يجوز التعجب منه ، إذ كان مفعولاً .

قلنا : ولم لاجاز(١) ذلك وصرت في هذا إذا سألتك لا تتعجب منه تعجبت من غيره ، وهي الزّيادة ؟ ، فقلت : قد أجبناك فيما مضى من الكلام ، لمَ لا يجوز أن يتعجّب منه ؟ فليس لإعادتنا إيّاه معنى .

قال : وقد نقضت العلّة التي اعتللت بها في منع الجواز ، وهو أنه مفعول ، وقد يقال : إن ذلك فاسد ، فإن كانت عندك زيادة فزد .

قلت : هذه المطالبة محالٌ أن يتعجب من المفعول لما بيّنا من أن المفعول لا يتعجّب منه ، فيجب على من أنكر هذا أن يتعجب من

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « ولِمَ جاز» بإسقاط «لا النافية .

المفعول ، فكأنه يجعل المفعول مفعولاً . وهذا محال .

فقال : نحن إذا[1] قلنا : اجعل العامل مفعولاً ساغ لنا ذلك في الفاعل إذا تعجّبنا منه ، ولم يكن في الأصل مفعولاً كان ذلك جائزاً فيما قام مقامه ، وهو ما لم يُسمَّ فاعله ، وإلّا لم يكن في موضعه ولا في مقامه .

قلت : هو وإن قام مقامه في أنا نُحدّثُ عنه كما نحدّث عن الفاعل ، فنحن نعلم أنه مفعول في الأصل ، فكيف يقال : أقمه مقام المفعول ؟

وأيضاً فإن أقمناه مقام المفعول ، فإن الفاعل هو المُحْدِث للفعل ، وليس كذلك ما يقوم مقامه .

فقال : قد لزمك بهذا القول أن لا تتعجّب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة ، فإنك إن زدت فيه فهو مفعول في الحقيقة اللّهم إلا أن يكون يزعم أنك لم تتعجب منه البتّة ، وإنما تعجبت من غيره ، ونحن لم نسألك عن التعجب من غيره .

قلت : هذا الذي ألزمتنيه من قولك فقد لزمك بهذا القول أن لا تتعجّب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة تبيّن بعضه أنه لا يجوز أن / تقول : ما أحمر زيداً ، فإذا زدت فيه وقع التّعجب منه ، [٣ / ١٤٠]
فقلت : ما أشدّ حُمرة زيدٍ .

(١) في ط : « ذا » مكان : « إذا » تحريف واضح

يقال : أما تشبيهك أحمر ونحوه بباب الثّلاثيّ فإنه خطأ ، وذلك أنهم قد أجمعوا على أن الثّلاثي يتعجّب منه بلا-زيادة ما لم يكن لوناً ولا خلقةً ، وذلك أن الخليل زعم في قوله: ما أحمر زيداً، وما أشبهه :أنهم لم يتكلّموا به ، لأنه صار عندهم بمنزلة اليد والرِّجل ، لأنك لا تقول : ما أيداه ، ولا ما أرجله ، فخالف باب الثلاثي لهذه العلّة .

فقد بان بقول الخليل الفرقُ بين هذين ، وشبّهت بشيئين غير مشتبهين .

قلت : هذا الكلام فيه تطويلٌ، لأني إنما شبهته بالألوان ؛ لأنهما جميعاً لا يجوزان ، وليس يلزمني إذا شبهت به من جهة أن أشبه به من كُلِّ الجهات .

فأنا أقول : إذا سئلت كيف تتعجب من قولنا : انطلق زيد ؟ لا يجوز، فقد صار لا يجوز في هذا، كما لا يجوز:ما أحمر زيداً، فهل يلزمني أن أكون شبهت اللّون بغير اللون، وأنا إنما شبهت به من أن هذا لا يجوز كما أن هذا لا يجوز. ؟ .

وأمّا قوله : قد أجمعوا على أن الثّلاثيَّ يُتَعجّب منه بلا زيادةٍ ما لم يكن لوناً أو خِلْقةً. فاستثناؤه ما لم يكن لوناً أو خلقة من أعجب الكلام، لأنه لا يتعجّب إلا من الثّلاثيّ، أو مِمّا يكون أصله الثّلاثيّ، وزيد عليه مثل: أعطى وشبهه، فإنه لا يُعرْفُ في الألوان فعلُ ثلاثيّ، فكيف يَسْتثني ما لم يُعْرف في الكلام.

وأمّا ما كان خِلْقةً وهو ثلاثيٌّ فلم يُتْرك التَّعجُّب منه عند الأخفش ، إلاّ أن أصله أكثر من الثلاثة ، وذلك : عَوِر ، وحَوِل ، والأصل عنده : اعوّر واحوّل ، واعوارَّ واحوالَّ.

فلمّا رأيناه ثلاثيًّا ولم ندر ما أصله؟ استثنيناه من الثّلاثيّ.

ولو كان من الثّلاثي لما قيل : عَوِر ولا حَوِل ، ولكان يقال : عار ، وحال ، فتنقلب الواو ألفاً لحركتها ، وانفتاح ما قبلها.

وقولهم : عَوِر وحَوِل يدلّ على أن أصله اعوارّ واحوالّ ، واعورّ واحولّ .

والذي يقول في هذا : إنه يتعجّب منه وهو ثلاثيّ لا يعرف أصله . وهذا القول مشهور من قول الأخفش .

قال : أما قولك بأنه استثنى اللّون والخِلْقة من الثّلاثيّ ، إنّه من أعجب العجب ، فليس ذلك بعجب ، لأني إنما استثنيت ذلك من الثّلاثيّ ، لأنه قد يأتي شيء / بمعنى الخِلْقة يكون فعلُه ثلاثيًّا ، [٣ / ١٤١
كقولك : عَوِر الرّجل ، فاستثنيت ذلك لهذه العِلّة .

وأما قولك : انطلق زيدٌ لا يجوز أن يتعجّب منه فهذا نقْضٌ لما قدّمته ، وذلك أنك ذكرت أن الفاعل يتعجّب منه ،وجعلت ذلك عِلّة التّعجب منه ، وهو أنه فاعل ، وجعلت علة الامتناع من التّعجب أن

يكون مفعولاً ، فقد لزمك أن تتعجب من زيد في قولك : انطلق زيد .

قلت : قوله : إنما استثنيت من الثّلاثيّ ، لأنه قد يأتي شيء بمعنى الخِلْقة يكون فعلُه ثلاثيًّا كقولك : عور الرجل يدلّ على أنه لا يدري ما أصل عوره ؟ وقد بيّنا أن أصله عند النحويين: اعورّ واعوارّ، وإنكاره مَنَعَنا أن نتعجّب من : انطلق زيدٌ ، فهذا شيء قد أجمع النحّويون على منعه إلا بزيادة فما معنى إنكاره ما أجمع النّحويّون عليه ؟

وأمّا قوله : إنك ذكرت أن الفاعل يُتَعجّب منه، وجعلت ذلك عِلّة للتعجّب منه ، وهو أنه فاعل ، فنحن لم نقل : إنا تعجّبنا منه ، لأنه فاعل ، وإنما قلنا : إنه لا يُتَعجّب من المفعول . وبيّنا ذلك .

وأما الفاعل فإنه يُتعجّب منه في أكثر المواضع .

وإنما منع الفاعل في قولك : انطلق زيد أن يتعجّب منه ، لأن الفعل قد جاوز ثلاثة أحرف ، فلا يجوز أن ينقل إلاّ بزيادة نحو قولك : ما أكثرَ انطلاق زيد وما أشبهه .

قال محمد بن بدر النّحوي : أعطى أبو جعفر علة قياسيّة في التعجّب ، فقال : إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً ، ونحن

نجعل الفاعل مفعولاً ثم لا يكون تعجّباً نحو : أقمته وأجلسته .

ونجد معنى التّعجب موجوداً كقولنا : جلّ اللهُ ، وعزّ اللهُ على معنى : ما أجَلّ اللهُ وما أعزّه ، لا على معنى الخبر بأنه صار جليلاً ، ولا بأنه صار عزيزاً .

وهكذا عظم شأنُك وعلت منزلتك إذا لم تُرد الخبر ، قال الله تعالى : ﴿ كَبُرتْ كلمةً تَخْرُج من أفْواهِهِم ﴾[1] ، وقال تعالى : ﴿ كَبُرَ مَقْتاً عند الله أن تقولوا ما لا تَفْعلون ﴾[2] .

وقال ساعدة :

٥٨١ = * هَجَرَتْ غَضُوبُ وحُبَّ مَنْ يَتَغَضَّبُ *[3]

---

(١) الكهف / ٥

(٢) الصّف / ٣

(٣) تمامه :

* وعَدَتْ عوادٍ دون ولْيك تَشْعَبُ *

من شواهد : ابن يعيش ٧/ ١٣٨ ، واللسان « حبب » وديوان الهذليين ١/ ١٦٧ : برواية « يتحبّبُ » قال أبو سعيد : وحُبَّ من يتحبب أي حُبّ بها متحبّبَة إليّ .

وفي نسخ الأشباه : « يتغضب » وفي اللسان ، وابن يعيش : «يتحبّب»

والوَلْيُ : المداناة ، وهو من : وَلِيَ يَلِي ولْياً . وليك : أي قربك . تشعب : تخالف قصدَك

وفي اللسان : في الصحاح : « وحُبَّ من يتحبّب » أراد : حَبُبَ ، فأدغم ونقل الضمة إلى الحاء لأنه مدح ، ونسب هذا القول إلى ابن السكيت

وفي ط : « هجوت » بالواو مكان : « هجرت » ، تحريف

٣/ ١٤٢] أي ما أحبّها متغضّبةً . /

وقال الشاعر :

٥٨٢ = لم يمنع النــاسُ منــي ما أردت ولا
أعطيتُهُــم ما أرادوا حُسْــنَ ذا أدَبا(1)

أي ما أحسن هذا أدباً .

وممّا حكاه النّحويّـون من اللّفظ ومعناه التعجب :

---

(١) قائله : سهم بن حنظلة الغنويّ .
من شواهد الخصائص ٣/ ٤٠ ، وروايته : « لا يمنع » مكان : « لم يمنـع » « ومنّي »
وفي نسخ الأشبـاه : « منهم » مكان : « منّي » .
وموضع الاستشهاد به في الخصائص قوله : « حُسْن ذا أدباء » قال ابن جني : وقالوا في حَسُن : « حُسْنَ ذا » ثم استدلّ بالبيت
وانظر : إصلاح المنطق / ٣٥ ، والخزانة ٤/ ١٢٣ ، واللسان : « حسن »
وقال البغداديّ في الخزانة : قال الجواليقي في (شرح أدب الكاتب) : الأدب الذي كانت العرب تعرفه هو ما يحسنُ من الأخلاق وفعل المكارم ، وبَذْل المجهود ، وحسن اللقاء .
وقال أبو العلاء في معنى هذا البيت : كأنه ينكر على نفسه أن يعطيه الناسُ ولا يعطيهم ويمنعهم . وهو الصواب لأن ما قبلـه يدل عليه . و« ذا » فاعـل : حُسْن ، و« أدباً » تمييز .
وقال الصّفار : إن الشاعر أنكر على نفسه بأن الناس يعطونه ويمنعهـم ، ثم قال : حسـن ذا أدبـاً ، أي ما أحسـن هذا الأدب ؟ على سبيل الإنـكار ، والتّهكم . انتهى

سبحان الله ، ولا إله إلاّ الله ، ولله درّه ، ولله أنت ، وبالله ، ولله . وأنشد سيبويه :

٥٨٣ = لله يَبْقى على الأيّام ذو حيَدٍ
بمُشْمخِرٍّ بِهِ الظّيّانُ والآسُ(١)

وقال : « هذا الرجلِ » تعجّب ، و « ياللماء » تعجّب . وأنشد :

٥٨٤ = لَخُطّابُ لَيْلَى يالَبُرْثُنَ منكُمُ
أدَلُّ وأمْضَى من سُلَيْكِ المَقانِبِ(٢)

(١) من شواهد : سيبويه ٢/ ١٤٤ ، وابن الشجريّ ١/ ٣٦٩ ، وابن يعيش ٩/ ٩٨ ، والخزانة ٤/ ٢٣١ ، والمغنى ١/ ٢٣٦ ، وشرح شواهد المغني للسّيوطيّ/ ٥٧٤، والأشمونيّ ٢/ ٢١٦ ، والهمع والدرر رقم ١١١ ، ١١٦٤.
والشاهد من قصيدة لأبي ذؤيب الهذليّ . وقيل : لمالك بن خالد الخناعي . وقيل لأمية بن أبي عائذ الهذليّ . وقيل : لعبد مناف الهذليّ
والشاهد من قصيدة أولها :
يا ميّ أن تفقدي قوماً ولديهم أو تُخْلسِيهم فإن الدهر خلاّسُ
قال في الدرر : ويعني بقوله : ذو حيَد : الوعل . قال المبرد : الحيَد بفتحتين : الرّوغان والفِرار ، والمشهور : حِيَد بكسر الحاء ، وفتح الياء ، جمع حَيْدة كـ « حيَض » جمع حَيْضة .
والحِيَدُ بكسر الحاء نتوءات ، والوحْدة : حَيدَة والمشمخرّ : الجبل الطويل ، والباء بمعنى في .
والظّيّان : ياسمين البرّ . والآس : هو الرّيحان .

(٢) نسبه سيبويه لفرار الأسدي ، : من شواهد سيبويه ١/ ٣١٩ ، وابن يعيش ١/ ١٣١ ، والمقرب ١/ ١٨٣، واللسان : «برثن» و «برثن» : « قبيلة » ، =

وأعطى عِلّة أخرى قياسية فقال : لا يتعجّب مما لم يُسَمّ فاعله ، لأنه لا فاعل فيه .

ويُبْطِل[1] هذه العِلّةَ قولُ العرب في : جُنّ زيدٌ ، ما أجنّه[2] ، وما اعتَهُهُ ، وما أشبه ذلكَ .

وأمّا قوله : أجمعوا على أن الثّلاثي يتعجّب منه بلا زيادة ما لم يكن لَوْناً أو خِلْقة ، فاستثناؤه ما لم يكن لَوْناً ولا خِلْقة من أعجب الكلام ، ثم قال : لأنه لا يتعجب إلاّ من الثّلاثي أو ما يكون أصله الثّلاثيّ ، ثم زيد عليه مثل : أعطى .

وليس في قوله : إنما يتعجّب من الثّلاثي دليلٌ على أنه أراد : لا يتعجّب إلّا من الثّلاثة ، ألا ترى أن قائلاً لو قال : إنما صلاة الظهر أربع لم يكن في قوله دليلٌ على أن غيرها من الصلوات لا تكون أربعاً ، أو قال : إنما في الرقة[3] ربع العشر لم يكن هذا دليلاً على أن غير الرّقة

= وقيل : حيّ من بني أسد . وقد روى اللسان لفرار الأسديّ :

لــزُوّار ليلى منــكُمُ آل برثن ... على الهـول أمضى من سُليك المقـانب

تزورونهـا ولا أزور نساءكم ... ألهفــي لأولاد الإماءِ الحواطب

قال : جعل اهتداءهم لنساء زوجته كاهتداء سُليك بن السّلكة في سيره في الفلوات .

(١) في ط : « وتبطل » بالتاء ، تحريف

(٢) في ط : « وماأجنه » بالواو .

(٣) الرّقَةُ بالتخفيف : الدراهم ، وفي الحديث : في الرّقة ربعُ العُشر »

لا يكون فيه ربع العشر .

قال السخّاويّ : لا يخفي على العلماء ميل هذا الرّجل وَحيْفه على أبي جعفر ، وتخليطه فيما يتكلّم به ، ألا تراه يقول : وليس في قوله : إنما يتعجّب من الثلاثيّ دليلٌ على أنه أراد لا يتعجب إلاّ من الثلاثة ظنًّا منه أن هذا كلام أبي العباس ، وأخذ في الجواب عنه .

وهذا إنما هو من كلام أبي جعفر ، وأما أبو العباس فإنما قال : قد أجمعوا على أنّ الثلاثيّ يتعجّب منه بلا زيادة ما لم يكن لوناً أو خِلْقةً فأنكر عليه / أبو جعفر استثناءَهُ اللّون والخلقة من الفعل الثلاثيّ ، لأن [٣ / ١٤٣ الألوان ليس فيها فعل ثلاثيّ .

ولو قال أبو العباس : إنما يتعجّب من الثلاثيّ لانحصر التعجّب في الثلاثيّ . وليس هذا كقوله: إنما صلاة الظهر أربعٌ، إنما ذلك لمن يمنع أن تكون أقلّ من أربع أو أكثر.

وقوله : أعطى أبو جعفر علّةً قياسية في التعجّب ، قال : إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً . قال : ونحن : نجعل الفاعل مفعولاً ،

ثم لا يكون تعجّباً نحو : أقمته وأجلسته ، وهذا لا يلزم ، لأنه لم يقل : لا يصير الفاعل مفعولاً إلا في التعجّب ، إنما قال : إن قولك: «ما أحسن زيداً» أخْرَجْتَ فيه الفعل الذي كان لازماً فجعلته

متعدّياً ، وكان الأصل : حسُنَ زيدٌ ، فصار فاعل حَسُن مفعول : أَحْسَنَ .

وما أورد عليه من الكلمات التي معناها التعجب لا ترد عليه ، لأنه إنما تكلّم في التّعجّب المبوّب له ، ألا ترى أن من تكلّم في باب التأكيد لا يَردُ عليه ما يجيء فيه معنى التأكيد من إنّ واللام وما أشبه هذا .

ثم قال محمد بن بدر : وقوله : مثل ما أعطى وما أشبه ركاكٌ[1] في العبارة ، كما قال : لا يجوز التعجّب من قولنا : انطلق زيد كما لا يجوز : ما أحْمَر زيداً ، فهلا قال : لا يجوز كما لا يجوز أن يصلي الظّهر ثلاثاً ولا المغرب أربعاً ، فإنه أظهر .

قال السّخاوّي : وأين هذا من ذاك ؟ إنما شبّه ممتنعاً في التَّعجب بممتنع فيه ، وأنه يتعجّب من القبيلين بـ « أشدّ » ونحوه .

ثُمّ قال محمد بن بدر: إن بعض النحويين قال : لا يجوز التعجب من أفعل إلاّ على شريطة .

قال : وأمّا قوله : أيضاً فلا يعرف في الألوان فعل ثلاثي فقد قال

(١) في نسخ الأشباه : « ركاك » والأولى أن تكون : رَكاكَـةٌ ففي كتب اللغة : ركّ الشيء يَرِكُّ بالكسر رِكّةً و« ركاكَة » : رقّ وضعف ، والوصف منه : ركيك ، ومنه قولهم : أقْطَعْهُ من حيث ركّ ؛ واستركّه : استضعفه .

سيبويه : أدِم يأْدَم أُدْمةً[١]، وأَدُمَ يَأْدُم[٢]، أو شَهُب يَشْهُب[٣]، وشَهِب يَشْهَبُ[٤] شهبــةً[٥]، وقَهِبَ يقْهَبُ[٦]، وكَـهُبَ يَكْهُب[٧]، وصَــدُأَ يَصْدُؤ[٨] صُداَّةٌ، وسَوِد يَسْود، وأنشد لِنُصَيب:

٥٨٥ = سَوِدْتُ فلــم أَملِك سَوادي وتحتــه
فميصٌ من القُوهِــيِّ بيضٌ بنائِقُهْ[٩]

---

(١) أدِم كَعلِمَ فهو آدم
(٢) وأدُم كَكرُم فهو آدم
والأُدْمة : لون مشربٌ سواداً أو بياضاً .
(٣) مثل : كرُم يكرُمُ
(٤) مثل : سَمع يَسْمَع
(٥) الشُّهبة والشّهَبُ : بياض يصدعه سواد .
(٦) مثل : فرِح يفرَحُ . والْقَهْب: الأبيض: عَلَتْه كدرة
(٧) كهُــبَ يكْهُــب من ياب كَرُم ، وكهِــبَ يكْهَــبُ من باب فَرِحَ والوصف : أكهب وكاهب ، وهوغَبْرة مشربة سواداً
(٨) صَدَأ يصْدُؤ من باب كرُم ، وصدىء يَصْدأ من باب فَرِح ، والاسم : صُدْأةٌ ، وهو شقرة إلى السّواد .
(٩) مـن شواهـد : سيبــويه ٢/ ٢٣٤ ، والخصــائص ١/ ٢١٦ ، وابن يعيش ٧/ ١٥٧ ، ١٦٢
وفي هامش الخصائص : القوهـيّ : ضربٌ من الثياب البيض ينتســب إلى قوهستان ، وهو إقليم في فارس .
والبنائق : جمع بنيقـة ، وهـي العُـرا التي تدخـل فيهـا الأزرار ، ويريد بالقميص الذي تحت سواده قلبه وخلقه .

وقال غيره : ذَرِئت عَيْنُهُ ذرَأً ،[١] والذُّرأة : البياض . وقال

[٣ / ١٤٤] الرّاجز : /

٥٨٦ = وقد عَلَتْنِي ذُرْأَةٌ بادِي بَدِي
وَرَثْيَةٌ تنهضُ في تَشَدُّدِي[٢]

---

(١) ذرِىء كفرِح ، ومنَع . والاسم : الذُّرْأَةُ

(٢) رجز نسب في سيبويه إلى أبي نخيلة
من شواهد : سيبويه ٢ / ٥٤ ، والمقتضب ٤ / ٢٧، وإصلاح المنطق ، ١٩٤ ، والخصائص ٢ / ٣٦٤، واللسان : «ذرأ»، و«رثا» و«بدا»، وبعده في اللسان : «بدا» وفي إصلاح المنطق :

* وصار لِلْفَحْل لِساني ويَدِي *

وفي ط : « وريبة » تحريف صوابه من المخطوطات والمراجع السابقة .
وقوله : « بادى بدى » : اسمان ركّبا في اسم واحد. قال سيبويه ٢ / ٥٤ : « وأما قوله : كان ذلك بادي بدا ، فإنهم جعلوها بمنزلة : خمسة عشر ، ولا نعلمهم أضافوا ، ولا يستنكر أن تضيفها، ولكن لم أسمعه من العرب. ومن العرب من يقول : بادى بدى » .
وقال ابن يعيش : ٤/ ١٢٢ ، ١٢٣ . « العرب تقول » : افعل هذا بادي بدا ، بياء خالصة وألف خالصة .
والمعنى : أول كل شيء ، فبادي بدا : اسمان رُكّبا ، وبنيا على تقدير واو العطف ، وهو منكور بمنزلة خمسة عشر ، ولذلك كان حالاً .
وأما بدا فأصله : بَداء ، فخففوه بأن قَصرَوُه بحذف ألفه ، فبقى بدأ ، فخففت الهمزة بقلبها ألفاً » .
والرّثية كما في إصلاح المنطق ٢ / ٣٢ : وجع في الركبتين يعتري الكبير من الناس . =

وقال الشاعر :

٥٨٧ =لقد زَرِقَتْ عيناك يا ابنُ مُكَعْبَرٍ
كما كُلُّ ضَبِّيٍّ من اللُّؤمِ أزْرَقُ(١)

وأما قوله : إنما ترك الأخفش التّعجب في عَوِر وحَوِل ، لأن أصله اعورّ واحولّ فخلاف ما عليه أهل العلم ، لأنهم مجمعون على أن الأصل الثلاثي وما فيه زيادة فَرْعٌ ، فحوِل أصلٌ لا حولّ واحوالّ .

قال سيبويه : وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء فـ «ضرب» واستضربَ مأخوذان من الضَّرْب لا أن: ضرب من استضرب ، ولا استضرب مِنْ ضرب .

قال السّخاوي : وهذا لا يلزم أبا جعفر ، لأنه ردّ على الأخفش لا عليه ، وإنما يلام لو نَقل عن الأخفش ما لم يقل .

وأيضاً فإنّ ما ذكره عن سيبويه لا يلزم منه تخطئة الأخفش فيما

= ومعنى تنهض في تشدّدي : أنه إذا نهضت اعترضت هذه الرّثية عند قيامي ، وإذا قعدت سكنت .
انظر هامش المقتضب ٤ /٢٨

(١) من شواهد: اللسان: « زرق ».
وفيه قال ابن سيدة : الزّرقة: البياض حيثما كان ، والزرقة : خضرة في سواد العين ، وقيل : هو أن يتغشى سوادها بياض.

ذهب إليه ، لأنه لم يقل : إن عَوِر مأخوذ من اعورّ واعْوَارّ، ولا أن حَوِل مأخوذ من احولّ واحوالّ ، وإنما قال : إنه في معناه ، وكما لم يتعجّب من ذلك لم يُتعجّب من هذا .

ثم قال محمد بن بدر : وأما قوله لو كان من الثلاثي لَمَا قيل : حول وعور ، ولقيل : حال ، وعار بالقلب فليس ذابِوَهْمِ ، وإنما صحّت الواو ، لأنهم أرادوا بـ « حول » من المعنى ما أرادوا باحولّ ، فأجروه مجراه ، لا أن أصل فَعِل : افعلّ ولا افعالّ ، ألا ترى أنهم قالوا : احتال واعتاد واقتاد بالإعلال ، وإنما أَصَحُّوه حين أرادوا معنى ما يصحّ فقال : اجتوروا[1]، واعتونوا، واحتوشوا؛ لأنّهم أرادوا معنى تجاوروا وتعاونوا[2] وتحاوشوا[3] ، لا أن أحدهما أصل الآخر، فهكذا عَوِر وَحوِل

يدلّ على هذا أنهم إذا أرادوا غير هذا المعنى أعلّوه فقالوا: أعار[4] زيدٌ عَيْن عمرو وسادَها[5]. / [٣ / ١٤٥]

---

(١) في نسخ الأشباه: «واختونوا» والصواب : اجتوروا . وانظر الممتع ١/ ١٩٣ ، وما بعده يدل على هذا التصويب.

(٢) في نسخ الأشباه: « وتحاربوا » تحريف صوابه من الممتع ١/ ١٩٣، والأسلوب.

(٣) في القاموس: التحويش: التجميع. واحتوش القومُ الصيد: أنفره بعضهم على بعض، وعلى فلان : جعلوه وسطهم كتحاوشوه.

(٤) في ط فقط: عار، وفي النسخ المخطوطة: «أغار» بالهمزة والغين، ولعل الصواب: أعار، لأن الحديث عن مادة: «عور» بالعين.

(٥) في ط: «وسادها» بالدال، وفي بعض النسخ المخطوطة و«ساءها» بالهمزة، =

قال : وأمّا قوله : فَنُقِلَتْ[1] الواو لحركتها وحركة ما قبلها فيلزمه أن يقول في : أَدْلُوَ : أدْلاَ لحركتها وحركة ما قبلها ، والوجْهُ تحرّكها وانفتاح ما قبلها .

قال : وأما قول الأخفش فإنما أراد به أنّ افعلّ وافعالّ الأصل في الاستقبال ، لا أنّ حَوِل مأخوذ منهما ، وهذا قول سيبويه استغنوا عن حَمِر باحْمَرّ، كما استغنوا عن فقر بافتقر ، والمستغنى به هو الفرع ، والمستغنى عنه هو الأصل .

قال السخّاوي : قوله : إن الأخفش أراد أنهما الأصل في الاستقبال فأي استقبال في : عَوِر وَحوِل ؟ وليس ما قاله بمعنى ما قاله سيبويه في حَمِر واحْمَرّ ، ثم استدرك خطأه فقال : على أن افعلّ وافعالّ مطّردان في الألوان نحو : اسوَدّ واسوادّ، وابيضّ وابياضّ ، واصفرّ واصفارّ إلاّ أن افعلّ أكثر ، لأنه الأصل في الاستقبال .

قال : وأما حول وعَوِر فمن باب الأدواء، لأنهما عيبان والعيب أشبه بالأدواء، وليس افعلّ وافعالّ في باب الأدواء كثيراً، لا يكادون يقولون في اجرب: اجرابّ، ولا في اجذم، اجذامّ، وإنما يجرونه مجرى الدّاء نحو جَرِب، وضَلِع، وشَتِر[2]، وهو أدخل في الدّاء منه

= ولعل الصواب: وسادها، ففي اللسان:سود،وساد، واسودّ اسوداداً، ومعنى سادها، على هذا جعلها مظلمة. وفي اللسان أيضاً: سَوِد الرجل كما تقول: عَوِرت عينه

(١) في ط فقط: فتقلب.

(٢) شَتِر الرجل من باب طَرِب ، فهو أشتر . والشَّتَر: انقلاب في جفن العين.

في الألوان، إلاّ أنهم يشبّهون الشّيء بالشّيء إذا قاربه فيقولون : حَوِل وعَوِر كما قالوا : وَجِع ، وضَمِر، وزَمِن.[(١)]

ولا تكاد تجد في الألوان اسماً على فَعِل،فلا يقولون : حَمِر ولا صَفِر ولا شَهِب .

قال : فهذا يُقوّى أن العيوب مخالفة للألوان التي لا يمتنع فيها افعلّ وافعال ، وافعالّ لا يمتنع من الألوان ، لأنه مبنيّ له .

وأما العيوب فأقرب إلى الأدواء . وهكذا ذكر سيبويه .

قال محمد بن بدر : إنما لم يتعجبوا من ضُرِب زيد وأشباهه إلاّ بالزيادة كراهة أن يلتبس ، ففرّقوا بين التّعجب من فِعْل الفاعل والمفعول ، وذلك أنهم فرّقوا بين فعل الفاعل وفعل المفعول في غير التّعجب ، فأرادوا أن يفرقوا بينهما أيضاً في التعجّب ، فلو قالوا في ضُرِب زيدٌ : ما أضْرَبَ زيداً لالتبس فِعْلُ الفاعل بفعل المفعول ، فأتوا بالزّيادة ليصلوا إلى الفرْق بينهما .

فإن قال : فقد قالت العرب في «جُنّ زَيدُ»: ما أجنّه،وهذا يُبْطِل علّتَك ؟

قيل له : إن قولهم : ما أجنّه محمول على المعنى فاستجازوا ٣ / ١٤٦] فيه ما استجازوا فيما حُمل / عليه ، ألا ترى أن جُنّ زيد فهو مجنون داخلٌ في حيّز الأوصاف التي لا تكون أعمالاً، وإنما تكون خِصالاً في الموضعين بغير اختيار مثل : كَرُم فهو كريم ، ولَؤُم فهو لئيم ، خِصالٌ

(١) يقال : رجلٌ زَمِن ، أي مُبْتلًى .

لايفعلُها الموصوف فهكذا: جُنَّ فهو مَجْنون، إنما هي خَصلةٌ في الموصوف لا اختيار له فيها ، فأجرى مُجْرى : رَقُعَ[1] فهو رَقِيعٌ ، وبَلُد فهو بليدٌ ، إذْ كان داخلاً في معناه .

والدّليل على صِحّة هذا : أنّ العـرب لا تتعجَّبُ من أفعـل لايقولون: ما أحْمَرهُ، ولا ما أسوْده، ولا ما أفطسه.

ويتعجّبون من أحمق ، وأرعن ، وألدّ ، وأنوك ، فيقـول : ماأَحْمَقَهُ، وما أرعنه، وما ألَدّهُ، وما أَنْوكَهُ، لأن أحمق بمنزلة بليد، وألدّ بمنزلة : مرس ، وأنوك بمنزلة جاهل ، فحملوه على المعنى .

فهكذا جُن زيدٌ حُمِل على المعنى ، لأن العرب تُشَبّه الشـيء بالشي ، وتَحْمِل على المعنى إذا وافقه ، واقترب منه .

فمن ذلك قولهم : حاكم زيدٌ عمـرٌو برفع الاثنين جميعاً ، لأن كل واحد منهما فاعل .

قال أوس :

٥٨٨ =تواهـق رجـلا ها يـداهُ ورأْسُـهُ
لـه قَتَـبٌ فـوقَ الحقيبـةِ رادفُ[2]

(١) رَقُع من باب ظَرُف، والوصف منه: رقيع، والرقيع والمرقَعان: الأحمق.
(٢) في نسخ الأشباه: « تراهن » مكان: « تواهق » ، تحريف وفي نسخ الأشباه أيضاً : جَلْدٌ مكان : « فوق » . والتصويب من الديوان/ ٧٣
وفي سيبويه : « خلف » مكان : « فوق »=

وقال القطامي :

٥٨٩ = فكَّرت تَبْتَغِيه فَصادَفَتْــهُ على دَمِـه ومَصْـرَعَـهِ السِّـباعا[1]

= وفي الديوان : «يديه ورأسَهُ» بالنصب
وهو من شواهـد : سيبـويه ١/ ١٤٥ ، والمقتضـب ٣/ ٢٨٥ ، والخصـائص ٢/ ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، واللسان : « وهق ». وانظر ديوانه / ٧٣
وفي اللسان : المواهقة في السّير : المواظبة ، ومدّ الأعناق ، وهذه الناقة تواهق هذه كأنها تباريها في السير . وفي حديث جابر : « فانطلق الجمل يواهق ناقته مواهقةً » أي يباريها في السير .
وفي الشاهد أراد الشاعر أن الناقة تواهق رجلاها يديه ، فحذف المفعـول ، وقد علم أن المواهقة لا تكون من الرِّجلين دون اليدين فأضمر : وأن اليدين مواهِقتان [بكسر القاف] كما أنهما مُواهقَتان [بفتح القاف] فأضمر لليدين فعلاً دلّ عليه الأول ، فكأنه قال : وتواهق يداه رجليها ثم حذف المفعول في هذا كما حذفه في الأول ، فصار على ما ترى : تواهق رجلاها يداه ».
والمبرّد في المقتضب رواه :
* تواهق رجلاها يديه ورأسُهُ *
وقال: « فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ ، لأن الكلام لم يَسْتَغْن »

(١) من شواهد: سيبويه ١/ ١٤٣، ونوادر أبي زيد ٥٢٦، وقد استشهد بهذا البيت على أن النّحوي ربما غيّر الرواية قائلاً : والرواية الأخرى التي لا اختلاف بين الرّواة فيها :
فــكرَّت عنــد فِيقَتِهَــا إليه فألفــت عنــد مَصرَعِــه السِّباعا
فهذا مكشوف لا يحتاج إلى احتيـال ولا استدلال ، وهو كثير . وفي الخصائص ٢/ ٤٢٦ استشهدبه على أنه إذا وافقته والسّباع معه فقد دخلـت السِّبـاع في الموافقة ، فكأنه قال فيما بعد : وافقت السّباعَ ، وهو عندنا على حذف مضاف أي وافقت آثار السّباع . =

لأن السّباع قد دخلت في المصادفة ، وقال :

٥٩٠ = لَنْ تراهـا وإن تَأَمَّلْـتَ إلاّ ولها في مفـارقِ الـرّأس طِيبَا(١)

لأن الطّيب قد دخل في الرّؤية .

= قال أبو عليّ : « لأنها لو وافقت السّباع هناك لأكلتها معه » ، والرّواية الأخرى هي رواية القطاميّ في ديوانه / ٤١ . من قصيدة مطلعها:

قفى قبـل التفـرق يا ضباعا ولا يكُ موقفٌ منـك الوداعا

والشاعر يصف بقرة وحشية فقدت ولدها فتطلبته فوجدت السّباع قد أكلته .

وانظر هامش الخصائص في هذا الموضع .

(١) الشاهد نسب في سيبويه لابن قيس الرّقيات، والرواية فيه: « ولَـوْ » مكان : « وإنْ ».من شواهد: سيبويه ١/ ١٤٤ ، والمقتضب ٣/ ٢٨٤ ، وابن يعيش ١/ ١٢٥ ، والمغنى ٢/ ٦٧٢ ، والخصائص ٢/ ٤٢٩ .

وفي المقتضب: « الرؤية قد اشتملت على الطيب ».

قال المبرد: « وهذا البيت أبعد ما مرّ ، لأنه ذكره من قَبْل الاستغناء ، وإنما جاز نصبه على رأيت ، لأن المعنى لن تراها إلاّ وأنت ترى لها في مفـارق الـرأس طيباً . فهذا على الإضمار ».

وفي الخصائص: علق على هذا الشاهد بقوله : « وهذا هو الغريب من هذه الأبيات . ولعمري إن الرؤية إذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها،ففي ذلك شيئان :

أحدهما: أن الرؤية وإن كانت مشتملة عليها ، فليس لها طريق إلى الطيب في مفارقها ، اللهم إلا أن تكون حاسرة غير مقنعة ، وهـذه بِذْلَةٌ وتطـرّح لا توصف به الخِفرات ولا المعشّقات . . .

والآخر : أن هذه الواو في قوله: « ولها » كذا هي واو الحال ، وصارفة للكلام إلى معنى الابتداء ، فقد وجب أن يكون تقديره : لن تراها إلاّ وأنت تعلم أو تتحقق أو تَشَمُّ ، فتأتي بالمبتدأ ، وتجعل ذلك الفعل المقدّر خبراً عنه ».

قال السّخاوي : إنما قالوا . ما أجنّه ، لأن جُنّ لا فاعل له فهو في المعنى تعجّب من الفاعل ، لأنه لا يقال : جَنّه إنما يقال : أجَنّه .
قال محمد بن بدر :

فإن قال : فقد قالوا : ما أسرّني بكذا وكذا ، وهذا دليل على أنه يجوز أن يتعجّب من : ضُرِب زيدٌ .

قيل له : ليس في هذا دليلٌ علـى جواز التّعجـب مِنْ : ضُرِب زيدٌ ، لأنه يجوز أن يكون « ما أسرني » تعجّباً من : سُرِرْتُ فيكون
٣ / ١٤٧]محمولاً على ما قدّمناه ذكرَهُ/في جُنّ زيد، فيكون بمنزلة: بُرَّ حَجُّكم ، فهو مبرور .

قال : ويجـوز أن يكون ما أسرنـي بكذا تعجُّبـاً مِن سارّ ، أي حسن الحال في نفسه وأهله وماله، وفرسٌ سارٌّ أي حسـن الحـال في جسمه ولحمه ، وضيعة سارّة بمعنى اهلة عامـرة فيكون سارّ بمعنـى قولك : ذو سرور ، لـم يُتَعجّب منه على هذا كما قالوا : «عيشة راضية» أي ذات رِضىً ، ورجُلٌ طاعِمٌ كاسٍ ، أي ذو طَعام وكُسْوةِ ، فيكون ما أسرني جارياً على ما قدّمنا غير خارج عمّا رَتّبنا .

المسألـة الثالثـة
[فـي الأمـر من : « إدًّا » ومـن : « لايَؤُدُهُ »]

قال أبو جعفر : كيف تأمر من قوله تعالى : ﴿ لقد جِئْتُم شيئاً إدًّا ﴾(١)، ومنْ قولـه تعالـى ﴿ ولا يَؤُدُهُ حِفْظُهُما ﴾(٢) ؟. فقال أبو العباس : هاتان مسألتان :

أما « إدًّا » فلا يؤمر منه ؛ لأنه اسم موضوع للدّاهية والأمر العظيم .

قال أبو جعفر : وقد قالت العرب : أدَّ يَؤُدّ(٣)، فنطقت بالفعل، ثم صرّفه النّحويون، فقالوا في الأمر منه : أدّ يا هذا بالإدغام والضمّ والكسر، وبالإظهار نحو : اودُدْ مثل ، اردُدْ .

قال أبو العباس : التّصريف فيها دعوى تحتاج إلى برهان .

قال أبو جعفر: لا يحتاج إلى ذلك ، وقد حكوا لها نظائر من المضاعف .

---

(١) مريم/ ٨٩

(٢) البقرة/ ٢٥٥

(٣) في القاموس : أَدَّتْهُ الدّاهيةُ تؤُدّهُ ، وتئِدُّه ، وجمع الإدّ : أدادٌ وإددٌ .

منها : قول أحمد بن يحيى ، تقول : ازْرُر عليك قَمِيصَك وزُرَّهُ وزُرُّهُ ، وزُرِّهِ مثل : مُدَّهُ ، ومدُّهُ ، ومُدِّهِ .

قال أبو العباس: هذه الأشياء لا تصرّف قياساً، ولا يشبه بعضُها ببعض إلاّ بسماع من العرب ، إذ لو كان هذا لجاز أن تقول : وذَر يذرُ ، وودَع يدع قياساً على : قام يقومُ ، وضرب يضرِب ، وإنما يصرّف منه ما صرّفت العربُ ، ويُتْرك منه ما لم تُصرِّفه العرب اقتداءً بها .

قال أبو جعفر : ليس هذا قولُ أحدٍ من النّحويين عَلمناه ، وذلك أنه لا يمتنع القياس في شيء من المضاعف على : ردّ يَرُدُّ ، فتقول : سَنَّ يسُنُّ ، وأَدَّ يَؤُدُّ كما قلنا : ردّ يَرُدُّ.

ولو كُنّا لا ننطق إلاّ بما نطقت به العرب ، ولا نقيس على كلامها
٢ / ١٤٨]لبطل / أكثرُ الكلام .

ولا يجوز قياس : وذر يذر؛ وودع يدع على المضاعف، لأنه معتلٌ قلَّ استعمالُهم الماضي فيه؛ لاستثقالهم الواو حتى تبدل، فيقولون في وحد: أحد[1]، فلما استثقلوا الواو، وكان تَرَكَ في معنى : وَدَع ووذَر استغنوا عنه بترَك

وكان بعض العرب قد قال : ودَع ووذَر على القياس فلا معنى

(١) في ط: « أحداً » بالنصب ، تحريف .

لقوله : لجاز أن تقول : وذر وودع ، لأنه قد قيل .

قال أبو العباس : إنا لم نشبّه مضاعفاً بمضاعف ، وإنما أردنا أن نريك أن العرب قد تُصَرِّف شيئاً وتمنَعُهُ في نظيره[1]

وأما قولك : إن هذا معتلٌ فليس بالاعتلال مُنِع من أن يبنى له ماضٍ مثل وزن يزن .

قال أبو جعفر : هذا الذي ألزمتنيه من أنّي قلت : من أنه لم يُبْن منه ماضٍ ،لأنه معتلّ غير لازم .

وكلامي يبين خلاف هذا ، لأني قلت : لم يُبْن منه ماضٍ لِعلّة ، فكيف ألزم أنى اعتللت بأنه لم يقع منه ماضٍ ، لأنه معتل ؟

قال أبو جعفر : ولم يجب عن المسألة الأخرى وهي : « ولا يؤوده » .

والجواب : أن تقول : أُدَّ يا هذا، نظير:قُلْ، لأنّ آد يؤودُ مثل قال يقول :

قال محمد بن بدر : قول أبي العباس : لا يجوز أن يؤمر من قوله تعالى - « إدًّا » ، لأن العرب لم تَبْن منه فِعْلاً .

الذي عليه عامة أهل العلم : لا ، لأن الإد وصْفٌ غير جارٍ على

(١) في ط: « نضيره » بالضاد ، تحريف .

فِعْل ، وإنما هو موضوع في كلام العرب للأمر العظيم فحكمه حكم الأسماء التي جاءت غير جارية على فِعْل .

وإذا كان هكذا لم يجز أن يبنى منه فعلٌ من حيث إن الأسماء ليست مأخوذة من الأفعال ، وإنما تصدر الأفعال عنها . ولو كانت الأسماء كلّها مشتقة لارتفع أن يكون في الكلام اسم البتة

والدّليل على هذا أنه ليس أحد من العرب ولا من العلماء يجيز أن يأمر من صاع ، وفَرَسَ ، ولا من جَعفر ، وحُبْرُج[١] وضِفدِع[٢] ، ولا من الأوصافِ التي ليست بجارية على فعل نحو : خَوْد[٣] وبِكْر ، ولِصٌّ ، وسلهب[٤] ، وعرطل[٥] وجعشم[٦] ، لأن هذه الأسماء غير جارية على فعلها ، يدلّ على أن من الأوصاف ما لا يجوز أن يبنى له فعلٌ متصرّف في الأمر والدّعاء والخبر .

وغير ذلك الأسماء المبنيّة للمبالغة نحو : أكّال وأكول ، لا يجوز

(١) الحُبْرُج بالضمّ : من طيور الماء . انظر القاموس .
(٢) ضفدع مثل : « زِبْرِج ، وجَعْفر ، وجُنْدَب ، ودِرْهَم » في الحركات .
(٣) الخَوْد : الحسنة الخلق ، والشابة الحسناء .
(٤) السّلهب : الطويل أو من الرجال ، وجمعه : سلاهبة .
(٥) العرْطل والعرطليل : الفاحش الطول ؛ والعرطويل : الحسن الشباب والقدّ .
(٦) الجعشم كجعفر : الوسط ، وكقُنْفُذ ، وجُنْدَب : القصير الغليظ : الشديد ، والطويل الجسيم ، ضِدٌّ

أن يصرّف منها فعل، لأن هذه الأبنية وإن كانت تعمل عمل الأفعال فهي غير جارية على الفعل / [٣ / ١٤٩

وإذا كان ما يعمل عمل الفعل لا يجوز أن يصرّف له فعل فما لا يعمل عمل الفعل أوْلى أن لا يصرّف له فعل .

هذا قول أهل التّحصيل من أهل صناعة النحو .

ولا يقال : أدَّ يَؤُدّ فهو إدٌّ، كما يقال : أَدَّ يؤدُّ أدًّا فهو آدّ .

وليس الإدُّ هو الآدّ ، فإن (الآد) جارٍ على الفعل ، والإدّ وصف غير جارٍ على فعل .

وقول أبي جعفر : قد صرّفه النحوّيون تَقُّولُ منه . والّذين يقولون : أدّ يَؤُدّ فهو آد : إذا ألقاه في الإد ، فهو بمنزلة لَحَمهُ يَلْحُمه فهو لاحِمٌ إذا أطعمه اللَّحْمَ .

فلو قيل لنا : كيف تأمرون من اللحم ؟ لقلنا : لا يجوز، لأن اللحْمَ اسم غير مشتتق من فِعْل، ولا هو وصفٌ جارٍ على فعل، ولا تُكلِّم من لفظه بفعل ، فيكون هو اسماً لذلك الفعل .

وكذلك شَحَمَه[1] وزبدَهُ[2] : إذا أطعمه الشَّحم والزُّبد ، وقولك أدَّه بمنزلة قولك : زَبَده وقولك : يَؤُدُّه بمنزلة قولك يَزْبدُه وقولك : آد كقولك زابد ، والإد الذي هو الأمر العظيم بمنزلة الزُّبد الذي هو

(١) من القاموس : شحمه كمنعَهُ : أطعمه إياه .
(٢) من القاموس : زبَدَهُ : أطعمه إياه.

اللَّبن ، فكما لا يجوز أن يأمر من الزّبد، كذلك لايجوز أن يأمر من الإِدّ ولا تُصَرّف له فعلاً يكون هو اسماً له .

هذا هو الذي عليه أهل العلم باللّغة .

ومعنى قولهم: كيف تأمر من الأسماء؟ إنما هو مجازٌ، لأن الأسماء لا يؤمر بها، وإنما يُؤْمر بالفعل إذا كان غير واقع، فإذا قال قائل: كيف يُؤْمر من ضاربٍ، أو من طويل ؟

فإنما معناه، كيف يؤمر من الفعل الذي هو جارٍ عليه أو اسم له؟ فتقول: اضْرِب، وطُلْ، لا أنهم يقولون: ضرب، وطال.

فإن قيل لنا :كيف يؤمر من بِكْر وخَوْد؟

قلنا : لا يجوز ، لأنه ليس اسماً للفعل ولا جارٍ على فِعْل فسبيلُه سبيلَ الأسماء التي هي موضوعة غير مشتقّة ، وكذلك قَتَّال ، وأكّال ، وضَروب لا أفعال لها .

وهكذا سَلْهب ، وعكروت ، وما أشبهه وهو كثيرٌ .

فهذا حقيقة ما ذهب إليه خصمك ، ولا حجّة فيما حكيته عن ثعلب ، لأنا لا نخالفك فيه .

وحكايتك عن النّحويين: أنه لا يمتنع شيء من الأسماء من أن نقيسه على رَدّ يُردُّ كَذِبٌ عليهم .

وقولك : لو كنا لا ننطق إلا بما نطقت به العرب، ولا نقيس على

كلامهـا لبطل أكثر الكلام ، يدلّ على جهل / باللّغة ؛ لأن من الكلام [٣ / ١٥٠
ما لا يقاس .

ولو قيل : كيف يؤمر بـ «إدٍّ»أو بكر، أو صـارِد[١]، أو قتال، ، أو ما أشبه ذلك مما ليس بجار على فعل . ؟

لقلنا : العرب لا تأمـر من هذه الأوصـاف بلفـظ الصّفـة إلاّ أن يكون له فِعْـلٌ منطـوق به نحـو :طُلْ، واقْصُر، واسْهُل واكْرُم ؛ لأنهم يقولولون طال ، وقَصُر وسَهُل، وكَرُم ، ولا يأمرون مِن بِكْرٍ ولاَ خوْد ولا لصٍّ[٢] ولا إدٍّ ، وما أشبهه ، لأنها لا فِعْل لها ، فإن أثرنا أن نأمر بشيء منها ألزمناه « كان » وجعلناه خبـراً لهـا ، فنقـول : كن إدًّا ، وكونـي خَوْدًا ، وذلك أن معنى اضرب : كن ضارباً .

فهكـــذا ينبغي إذا أمر بهذه الأوصاف . وكذلك الأسماء يؤمر بها على هذا ، فيقال : كن عليه سَيْفاً،وكن له حَجَراً،وكن فيها أسداً. قال الله تعالى : ﴿ قُل كونوا حِجارةً أو حديداً ﴾[٣]، ﴿وقالوا كُونـوا هوداً أو نصارى ﴾[٤] ، ﴿ ولكن كونوا رَبّانِيِّين ﴾[٥] .

(١) في القاموس ، سهم صاردٌ ومصرادٌ : نافذ .
(٢) في ط: « لهن » مكان: «لصّ»، تحريف
(٣) الإسراء/ ٥٠ .
(٤) البقرة/ ١٣٥ .
(٥) آل عمران/ ٧٩ .

وقال الشاعر :

٥٩١ = أحارِبن بَدْرٍ قد وَلِيت ولايةً
فكن جُرَذاً فيها تَخُونُ وتَسْرِقُ(١)

فإن قال : فكيف يؤمر من طريق(٢) ما يتكلّم عليه أهل اللغة من التّصريف من الأبنية قياساً لم يُتَكَلّم به ؟

قيل له : إذا تكلّفنا ذلك فإن إدًّا ليس بعمل(٣)؟ ولا داء، ولا علّة ولا لون، ولا خِلْقة، وإنما هو خَصلة، وأفعال الخصال لا تكون إلّا على : فَعَل يَفْعِل فيكون الفعل من «إدٍّ» كالفعل مِن خِلٍّ(٤) فتكون «إدّ» بكسر الهمزة كقولك : خِلّ . فإن شئت قلت : إدّ بكسر الهمزة والدّال كقولك ؛ خِلّ، وإن شئت قلت : ايدَد كما تقول : اخلل، وقولك : إدٍّ كقولك : خلٍّ . هذا هو القياس الذي يعمل عليه، ويألفه الثقة .

(١) من شواهد : أمالي المرتضى ١/ ٣٨٤ ، العيني ٤/ ٢٩٦، والأشموني ٣/ ١٧٤ ، والهمع والدرر رقم ٧١٩.
وفي الأصل : « يخون ويسرق » بالياء فيهما .
والشاهد لأنس بن أنيس كما قال المبرد ، أو أنس بن زنيم كما قال العينيّ .
والولاية التي وليها هي : « رامهرمز » . انظر قصة هذه الولاية في الدرر اللوامع ٣/ ٥٤ .
(٢) في ط : « من جراين » مكان : « من طريق » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.
(٣) في ط فقط زيادة : «ذا» بعد كلمة : «يعمل». بالياء، وفي النسخ المخطوطة : «تعمل» بالتاء
(٤) في ط فقط : « حل » بالحاء وتكررت بالحاء في كل المواضع .

المسألة الرابعة
[في مررت برجل أسهل خد غلام، أشدّ سواد طرّة]

سأل أبو العباس ، فقال : كيف تقول : مررت برجل أسهل خدّ غلامٍ / أشد سوادِ طُرّة؟ [٣ / ١٥١]

فقال أبو جعفر : في هذه المسألة وجوهٌ:

أجودها أن تزيد فيها ألفاً ولاماً، فتقول: مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطرّة.

وإنما قلنا: إن هذا أجود الوجوه ، لأن سيبويه قال : « اعلم أن كينونة الألف واللّام في الاسم الآخر أكثرُ وأحسنُ من أن لا يكون فيه الألف واللاّم ، لأن الأوّل في الألف واللام وغيرهما ههنا على حالة واحدة »(١) ، يعني سيبويه أن الأوّل لا يتعرّف بإدخالك الألف واللام في الثّاني ، ألا ترى أن قولك : مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطرّة أنه لم يتعرّف أسهل ولا أشد،فاختير دخول الألف واللام ليكونا بدلاً من الهاء .

وإن شئت جئت بالهاء، فقلت: مررت برجل أسهل خد غلامه،أشدّ سواد طُرّته .

(١) انظر سيبويه ١ / ١٠١

قال أبو العبّاس : في هذه الأجوبة ما قد أحلت به على قول النحويين أجمعين ، وليس فيها جواب عمّا سألناك عنه ، وذلك أنا سألناك فيها بلا ألف ولام ،ولا هاء ، فزدت فيها ما ليس فيها ، وكان ينبغي أن تَرد المسألة على هيئتها فتقول : هي خطأ إذا لم تدخل فيها الألف واللام أو الهاء ، وتُبَيِّن من أي وجه كانت خطأً ، أو تجيب فيها إذا كانت صواباً على هيئتها إذا أجبت ؟

قال أبو جعفر : أمّا قولي مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشد سواد الطّرة فهو بمنزلة قولك : مررت برجل أحمر خدّ الغلام ، وما أشبهه وهو كثير في كلام العرب .

أنشد سيبويه :

٥٩٢ =أَهوى لها أسفع الخدَّيْن مطّرقٌ
ريش القوادِم لم يُنْصَبْ له الشَّبكُ[1]

فقوله : أسفع الخدّين بمنزلة أسهل خدّ الغلام.

---

(١) من شواهد: سيبويه ١/ ١٠٠ ، وانظر ديوان زهير والهامش ٦٦ . والسفعة : سواد يضرب إلى الحمرة ، ومطّرق : ريشه بعضه على بعض ، والقوادم : ريش مقدم الجناح ولم ينصب له الشبك : يعني أنه وحشيّ لم يؤخذ ولم يترك. انظرها مش الديوان.
وفي ط فقط: « الصّوارم » مكان : « القوادم » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وسيبويه والديوان وفي ط أيضاً: تنصب» بالتاء

وأمّا قولي : مررت برجل أسهلُ خدّ غلامـه أشد سواد طُرّتـه ، فأسهلُ مرفـوع بالابتداء، وخَدُّ غلامه خبره ، والجملة في موضع جرّ ، وكذا الجملـة الثانيـة كما تقول : مررت برجل أسود غلامُه أحمر أبوه . وهذا أشهر من أن يحتاج أن يستشهد له .

ونظيـره قوله عزّ وجل : ﴿ أم حَسِبَ الّذين اجْتَرحوا السيّئاتِ أنْ نَجْعَلَهُـم كالّـذيـنَ آمنـوا وعَمِلُـوا الصّالحـات / سواءً محياهُـم ومماتُهم ﴾[1] على قرأة من قرأ بالرّفع وهو أحسن . [٣ / ١٥٢

وكذلك الرّفع في المسألة أحسـن . وكذا كلّ ما لم[2] يكن جارياً على الفعل ، فهذا حكمـه .

وأمّا قولي: « مررت برجل أسهل خدُّ غلامه أشدّ سـواد طرّته » فعلى أن أجعل أسهل نعتاً لرجل ، وأجعله بمعنى يسهُـل فـأرفع خدّ بأسهل . وكذلك الجملة الثّانيـة كما تقول : مررت برجلٍ أحمر أبـوه. والرّفـع أجود .

وإنما جاز أن تجريه على الأول ، لأنه بمعنى ما هو جارٍ علـى الفعل . ونظيـره القراءة « سواءٌ محياهم ومماتُهم ».

(١) الجاثية/ ٢١ ، وقراءة الرفع هي قراءة القراء العشرة ما عدا حمزة والكسائيّ وخلف وحفص فإنهـم قرءوا بالنصـب . انظـر النشر في القــراءات العشر ٢/ ٣٧٢.

(٢) في ط فقط وردت العبارة على النحو التالي: « وكذلك سهل ما لم يكن » الخ تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

وأمّا قولك : إني زدت في المسألة ألفاً ولاماً وهاء فقدبيّنا :لِمَ زِدْنا الألف واللام على مذهب سيبوية ؟ وقد ذكـرناه .

قال محمد بن بدر : ذكر أن سيبويه قال كينونة الألـف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن ، ثم جعله في غير موضعه ، وإنمـا الـذي ينبغي أن لو جعلها في موضعها لو كان من أهل العلم لعرف الموضع الذي يجعل الألـف والّلام في الآخر منه دون ما لا يجعلان فيـه .

قال سيبويه : وتقول: فيما لا يقع إلاّ منوّناً عاملاً في نكرة ، وإنّما وقع منوّناً ، لأنه فُصِل فيه(١) بين العامل والمعمول ، فالفصل(٢) لازِمٌ له أبداً مُظْهراً أو مضمراً ، وذلك كقولك : هو خير منك أباً ، وأحسن منك وجهاً ، وإن شئت : هو خيرٌ عملاً، وأنت تريد: « مِنْك » ، فالفصـل الذي قال هو لازم أبداً في الإضمـار والإظهـار هو « مِـنْ »،وأكده بأن قال : ولا يعمل إلاّ في نكرةٍ ، لأنه لم يقو قوّة الصّفة المشبهة . هذا نظير كلامه(٣) .

وأين حكايتك عنه : أن كينونة الألف والّلام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا يكونا فيه . وقد قال : إنه لا يعمل إلاّ في نكـرة ، والنّكرة سواء كانت مفردةً أو مضافة ، لأنا نقـول : هذه عشرون متقالاً

(١) في ط فقط: « فصل فيه » بزيادة : « فيه » ، وهي في نص سيبويه ١/ ١٠٤ .
(٢) في ط « و فالفصل » بزيادة الواو تحريف، وانظر سيبويه ١ /١٠٤ .
(٣) انظر هذا النص في سيبويه ١/ ١٠٤ .

وعشـرون مِثْقالَ مِسْكٍ ، فلا يتغيّر عن أن يكون تمييـزاً ، فقـولك : « أسهـل » كقولك : « أحسن » ، وقولك : « وجهاً » كقولك : « خدّ غـلام » كما كان عِشرون مثقالاً ، ومِثْقَالَ مِسْكٍ سواء .

والصّفة المشبّهة بالفاعل هي الأوصاف التي تكون خصالاً وألواناً أو خَلْقـاً في الموصُوفِينَ / ولا تكون أعمالاً لهم نحو : كريم وكريمة ، [٣ / ١٥٣
ولئيـم ولئيمة ، وأحمر وحمراء ، وأعـرج وعرجاء .

والفاعِلُ الـذي هو أشبـه بـه نحـو : ضارب وقاتـل ، ومُـكْرم ومُسْتَمع .

والأول غيرُ عَمل يعملُه الموصوفُ ولا يقع باختياره .

والثاني عملٌ يعمله الموصوف ويقع باختياره .

والشّبه الذي بينهما في اللّفظ أن تقول : مررتُ برجلٍ حَسَـنِ الوجه ، فيكون كقولك : مررت بِرَجُلٍ ضاربِ زيدٍ ، ومررت برجلٍ حسنٍ الوجْه ، فيكون كقوله : مررت برجل ضاربٍ زيداً . . وكذلك مررت بامرأةٍ حسنةِ الوجْه ، كقوله : مررت بامرأةٍ ضاربةِ زيدٍ ، وحسنةٍ الوجْهَ كقولك : ضاربةٍ زيداً.

وكذلك : مررت برجلٍ أحْمر الوجه ، وبامرأة حمراء الوجه ، وما أشبهه .

وكذلك مررت برجلٍ حسنٍ وجْهُهُ كقولك : مررت برجلٍ قائمٍ أبوهُ .

فهذه الصّفة التي قال سيبويه : « وكينونة الألف والّلام في الثاني أحسن وأجود » إلاّ أن هذه الصّفة لا تعمل إلاّ فيما كان منها أو من سببها ، واسم الفاعل يعمل فيما كان من سببه ومن غيره .

فأما ما كان من الأوصاف على وزن: أفْعل يراد به التّفضيل ، ويلزمه الفصل على ما شرط سيبويه ، فإنه لا يعمل إلاّ في نكرة وينصبها على التم ـِ نحو : هذا أحسن منك وجهاً ، وأكثرُ مِنك مالاً . وإن شئت قدمت فقلت : أحسنُ وجْهاً منك . وإن شئت حذفت الفصل وأنت تريده كما قال فتقول: أنت خير أباً ، تريد: « منه » . قالَ اللّهُ عزّ وجلّ : ﴿ هم أحسن أثاثاً ورِئْياً ﴾(١) يريد : « منهم » . وإن شئت حذفت المعمول فيه ، وجئت بالفصل فتقول : زيد أفضل من عمرٍو.

ولا يجوز أن تحذفهما جميعاً إلا أن يكون مشهوراً في الخَلْق كقولهم : اللّه أكبر ، لأنه قد علم أن الأمر كذلك ، فكأنه قد نطق بالفصل أو يكون شائعاً في أمته نحو ، قول الفرزدق :

٥٩٢ = إنّ الّذي سمك السّماء بنى لنا　بيتاً دَعائِمُهُ أعَزُّ وأطْولُ(٢)

---

(١) مريم/ ٧٤

(٢) من شواهد: ابن يعيش ٦/ ٩٧ ، ٩٩ ، والخزانة ٣/ ٤٨٦ ، والعيني ٤/ ٤٣ ، والأشموني ٣/ ٥١ ،وانظر ديوانه/ ١٥٥ ،وهو مطلع قصيدة مشهورة وبعده :

بنى بيتاً لنا المليكُ وما بنى　حَكَمُ السَّماءِ فإنه لا يُنْقَلُ

وأمّا قول من يقول : إن هذا قد يكون بمعنى فاعل أو غيره فليس عندنا بشيء ، لأنه لا نجد عليه دليلاً ، فإذا أردت إضافة «أفعل» هذا الذي للتفضيل ومعنى التعجب لم تُضِفْهُ إلاّ الى جمع ، والألف والّلام لا تكون جنساً للأوّل ، ويكون / الأول بعضاً للثّاني نحو قولك : زيد [٣ / ١٥٤
أفضل الرّجـال .

ولا تكون الإضافة في هذه الأوصــاف التي في هذا المعنى إلاّ على هذا ، ألا ترى أنك لا تقول : زيد أفضل الخيل ، ولا فرسك أفضل الناس ، لأن الناس ليسوا جنساً للفرس ولا الفرس بعضاً لهم . وهكذا جمع هذا .

وقد يجوز أن تحذف الألف واللام وبناء[1] الجمع من الجنس استخفافاً ، فتقول : زيد أفضل رجل ، وأنت تريد أفضل الرجال كما قلت هذه مائة درهم ، وأنت تريد من الدرهـم ، وكلّ رجـل ، تريـد الرّجالِ،

ولا يُشبه أفعل الذي يكون بلا فصل أفعل الذي يلزمه الفصل ،

---

(١) في ط: « وتبدل » مكان : « وبناء » تحريف صوابه من النسخ المخطوطـة . ونص سيبويه يوضح هذا التصويب قال سيبويه ١/ ١٠٤ : « فـإن أضفـت فقلت : هذا أول رجل اجتمع فيه لزوم النّكرة ، وأن يلفظ بواحد وهو يريد الجمع ، وذلك لأنه أراد أن يقول: أول الرجال،فحذف استخفافاً واختصاراً. كما قالوا: كل رجل ، يريدون كل الرجال . فكما استخفوا بحـذف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجمع ، واستغنوا عن الألف واللام وعن قولهم : « خير الرجال ، وأوّل الرجال ».

ولا هو منه في شيء ، لأن الذي لا يلزمه الفصل يُثَنّى ويجمع ، ويؤنث ويذكر . والّذي يلزمه الفصل لا يُثنّى ولا يجمع ، ولا يؤنّث ، تقول زيد أفضل من عمرو، والزّيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دَعْدٍ وما أشبه ذلك .

ولأفعل الذي يلزمه الفصل وجوهٌ كثيرةٌ تدلّ على أنه ليس بينه وبين أفعل الذي لا يلزمه الفصل معنًى . وليس بها خفاءٌ على من اعتبرها أدنى اعتبار .

والّذي يدلُّ على تمويهه أنه قال : ألا ترى أن قولهم : مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطّرة أنه لم يتعرّف أسهل ولا أشد ، فيحتاج إلى أن يعلم مَن قاله ، فإنه كذبٌ لم يقله أحد .

وقوله : أمّا قولي مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشد سواد الطّرة فهو كقولك : مررت برجل أحمر خدّ الغلام ، وما أشبهه وهو كثير في كلام العرب ، وأنشد سيبويه البيت الذي ذكره ، وأن أسفع الخدين بمنزلة أسهل خدّ الغلام فمحالٌ كلُّه .

أما قوله : هو مثل مررت برجل أحمر خدّ الغلام وهو كثير فكذب ، وكان ينبغي أن يذكر من ذلك ولو حَرْفاً واحداً . وأسهل خدّ الغلام لا يقوله أحد لا من العرب ولا من العجم لِما تقدّم من الفرق بين
٣ / ١٥٥] أفعل الذي لا يلزمه الفصل / والذي يلزمه .

وليس أسفع مثل أسهل ، لأن أسفع إنما الصّفة واقعة فيه على

الثّاني وهو الخَدّان ، والسّفعة لهما دون الأول . وأفضل الناس الصّفة هي للأول دون الثاني، والفضل[١] له دون المضاف إليه ، فإذا قلت : أسهل الخدّ فإنما تعني موضعاً من الخَدّ كما تقول : الصّدرُ أجودُ الدُّراج[٢] ، والسّرة أطيبُ الحوت ، ووجه أخيك أحسنه .

ولو أردت بأسفع ما أردت بأسهل لم يجز ، لأنك تقول مررت برجل أسهل خدًّا من زيدٍ ولا تقول مررت برجل أسفع خدًّا من زيد ، وأن أسهل خدّ العلام معرفة وقد وصفت به النّكرة .

ويدلّ على أن أفعل الذي يلزمه الفصل يكون معرفة إذا أضفته إلى الألف واللام أنك لا تُدْخِل عليه الألف والّلام فتقول : هذا الأفضل الناس ، وهذا الأسهل خدّ الغلام . وأنت تقول : هذا الأحمر الوجه ، والأسفع الخدّين .

وأمّا البيت فإن سيبويه قال في الصّفة المشبهة : إنها تنوّن فتنصب ، وتحذف التّنوين فتضيف،ثم قال : ومِمّا جاء منوّناً قول زهير : « أهوى لها[٣] » ، فذكر البيت على أن الشّاهد (مطّرق) لا غير . كذا قال أهل العِلْم .

قوله : وأمّا قولي: مررت برجل أسهل خدّ غلامه ، أشدّ سواد

(١) في ط فقط : «والفصل» بالصاد، تحريف
(٢) الدُّراج : كالرُّمّان : طائر
(٣) انظر الشاهد رقم ٥٩٢ .

طُرّته، فأسهل مرفوع بالابتداء ،وخدّ غلامه خبره ،وكذلك الجملة الثانية يدخله الخطأ من وجوه :

أحدها : أنه رفع أسهل بالابتداء وهو نكرة ، وخدّ غلامه الخبر وهو معرفةٌ .

وأن أسهل للمفاضلة لا يجوز أن يحذف منه المفعول والمعمول فيه معاً ولا دليل على ذلك

وأنه جعل الجملتين وصفاً للرّجل ، والجمل إذا كانت أوصافاً ، أو أخباراً ، أو أحوالاً يعطف بعضها على بعض ، فتقول : مررت برجل قام أبوه وقعد ، ولا تقول : قام أبوه قعد .

وأنه إن جعل الهاء في طُرّته للرجل أحال[1] إنما المراد أن الغلام هو الأسهل الخَدّ الأسود الطّرة ، ليس الرجل ،

وإن جعلها للغلام أحال ، لأن الإعراب يصير لحناً ، ولا يجوز أن يكون أشدّ مجروراً ، ولكن يكون منصوباً كما تقول : هذا رجل أسهل خدّ غلام أشدّ سواد طرّة ،فتجعل أشدّ منصوباً على الحال ، قالوا : مررت برجل مُتيّمة أمه منطلِقاً أبوها لا غير .

[٣ / ١٥٦] وقوله هذا أشهر من / أن يستشهد له كذب .

---

(١) أحاله : بمعنى أفسده ، ففي القاموس: « حول » : كل ما تحوّل أو تغيرّ من الاستواء إلى العوج ، فقد حال ، واستحال .

قوله : أما قولي مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طُرّته فعلي أن أجعل[1] أسهل نعتاً لرجل بمنزلة : سَهُل ،فأرفع خدّ بأسهل وكذا الجملة الثانية قد أحال فيه ، لأنه لم يأت لأسهل ولا لأشد بالفصل ولا بالمعمول فيه ، ورفع به الظَّاهر ، وإنما سبيله أن يرفع المضمر ، لأن هذا الوصف الذي للمفاضلة لا يرفع إلاّ المضمر لا غير . ومثّلوه بقولهم : ما رأيت أحداً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينه ، و« ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها الصّومُ منه في عشر ذي الحجة »[2] . والكلام على الهاء ههنا كالكلام عليها قبل .

---

(١) في ط فقط: « جعل » بدون ألف في أوله ، والتصويب من النسخ المخطوطة لأنه يتناسب مع الأسلوب.

(٢) انظر هذا الحديث الشريف ، وبحث رفع أفعل التفصيل للاسم الظاهر في همع الهوامع ١٠٧/٥ ، ١٠٨

المسألة الخامسة

[إنّ ساراًّ سارّة حديثك كلامك]

قال أبو جعفر : كيف[١] تقول : إنّ ساراًّ سارة حديثك كلامك ؟

قال أبـو العبـاس : تقـدير هذه المسألـة إن حَدِيثَـك سارٌ سارّة كلامُك .

قال أبو جعفر : هذا التّقدير خطأ بإجماع النحويين ، لأنهـم قد أجمعوا على أنه لا يفرق بين إنّ واسمها إلا بالظرف أو ما قام مقامه .

فإن قال قائل : إني أقدِّم حديثك ، وأجعله يلي « إنّ » .

قلت : هذا فرار من المسألة ، ومجيء بمسألة أخرى . وأيضاً[٢] فإنْ لَمْ يُقَدّر في جواب تقدير المسألة ، فيفهم ما بناه عليه من الجواب .

قال : أما قوله : إن هذا التقدير خطأ فعلى خلاف ما ذكر ، إذ كنا لم نفرق بين إنّ وبين اسمها في حال التّقدير ، وإنمـا كان تفريقـاً[٣]

(١) سقطت كلمة : « كيف » من ط

(٢) في بعض النسخ : « وإنصافاً » مكان : « وأيضاً » .

(٣) في ط: « تفريقها » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة.

بينهما في حال الإلغاء ، والتّقدير صواب .

وأمّا قوله : إنّ هذا التّقدير أيضاً خطأ فقد أخطأ ، وقد كان يجب أن يبيّن من أي وجه كان خطأً؟ لأن الفائدة في الحُجّة لا في الدّعوى .

قال : قد بيّنّاه بقولنا : إنه لا يفرّق بين إنّ وبين اسمها إلا بالظرف أو ما أشبهه .

وجواب هذه المسألة : أن ساراًّ سارة حديثك كلامك ، والتّقدير : أن قولاً ساراًّ رجلاً سارّةً حديثُك كلامُك ، فساراًّ منصوب ، لأنه نعت لقول / « وقول » اسم إنّ ، وقولك «سارّةً» نعت لرجل [٣ / ١٥٧] « ورجل » منصوب بوقوع «ساراًّ» عليه ، وحديثك مرفوع بقولك : « سارة » و« كلامُك » خبر إنّ .

قال محمد بن بدر : هذا نصّ ما ذكرته عن خصمك ، وارتضيته عن قولك ، وليس فيما عبت عليه شيء تُنكره العلماء ، ولا يَعْدل عنه الفقهاء .

المسألة السادسة

[هذه ساعة أنا فرح]

ثم سأل أبو العباس ، فقال : كيف تقول : هذه ساعةُ أنا فَرِحٌ بغير تنوين ؟

فقال أبو جعفر : أقول : هذه ساعةُ أنا فرحٌ فتكون « هذه » في موضع رفع بالابتداء ، وقولك : ساعةُ » خبره « وأنا فرح » مبتدأ وخبر في موضع جَرٍّ .

ويجوز أن تقول : هذه ساعةَ أنا فرحٌ على كلام قد جرى ، كأنك قلت : هذه القضيةُ ساعةَ أنا فَرِحٌ ، تريد : أن هذاالأمر ساعةَ أنا فَرِحٌ ، قال الله تعالى : « هذا يَوْمَ ينفع الصّادقين صِدْقُهم »[1] ، الفعل والفاعل بمنزلة المبتدأ وخبره عند أهل العربية .

(١) المائــدة/ ١١٩ . وفي « يوم » عدة قراءات : « يومُ » وهــي قراءة حفص ، والقراء السبعة ما عدا نافعاً :
و«يومَ» وهي قراءة نافع ، وابن مُحَيصن .
و«يوماً» وهي قراءة الأعمش .
و«يومٌ» بالرفع والتنوين ، وهي قراءة الحسن بن عياش والأعمش . انظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٠٦٨ .

قال أبو العباس : سيبويه وغيره يفسدون هذا الجواب ويحيلونه[1] ، وذلك أنهم لا يضيفون إلى الابتداء والخبر والفعل والفاعل إلاّ ظرفاً في معنى المضيّ كقولك : جئتك يَوْمَ زيدٌ أميرٌ ، وجئتك يَوْمَ يقوم زيدٌ ، وذلك أنه إذا كان ماضياً كان بمعنى إذْ كقولك : جئتُك إذْ زيدٌ أمير ، وجئتك إذْ يقومُ زيدٌ .

فإذا كان في معنى الاستقبال لم يضف إلاّ إلى الفعل ، ولا يجوز إضافته إلى المبتدأ والخبر ، لأنه يكون حينئذ بمعنى :(إذا) كما تقول : أنا آتيك يَوْمَ يقوم زيد ، لا مثل : أنا آتيك إذا[2] يقوم زيد ، لأن إذا في معنى الجزاء .

وإنما تُضيف الظرف إذا كان في معناها إلى الفعل ، ولا تضيفه إلى الابتداء والخبر، لأن حروف الجزاء لا تقع على الابتداء والخبر.

وهذه المسألة مسطورة لسيبويه[3]. وهذا الاعتلال اعتلاله وهي منه مأخوذة .

قال أبو جعفر : جوابنا عن المسألة على معنى المضيّ . والدّليل عليه قولنا : على كلام قد جرى ، وقولنا : كأنك قلت:هذه القضيّة ساعةَ أنا فَرِحٌ . / [٣ / ١٥٨]

(١) أي يفسدونه .
(٢) من ط : « يوم » مكان : « إذا » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .
(٣) انظر سيبويه ١ / ٤٦١ .

[المسائل العشر المُتعِبات إلى الحشر]

قال السّخاويّ في (سفر السعادة) : هذه عشر مسائل ، سمّاها أبو نِزار الملقّب بملك النّحاة : المسائل العَشْر المُتْعِبات إلى الحشر ، وتحدّى بها :

المسألة الأولى :
[في تكرر «أنّكم»]

سأل عن قوله تعالى : ﴿ أيعدكُم أنّكم إذا مِتُّم وكُنتم تُراباً وعظاماً أنّكُمْ مُخْرَجُون[1] ﴾

فقال : إنّ « أَنّ » الأولى لم يأت لها خبر .

وسأل عن العامل في إذا ، ثم قال : إذا بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر ، فإذا قلت : تقديره : مُخْرَجَون وَقْت مَوْتِكُمْ كان محالاً ، لأن الإخراج وقت الموت لا يتصوّر لأنه جمع بين ضِدّين .

---

(١) المؤمنون / ٣٥

ثم أجاب هو فقال : الجواب : أما الأول فنقول : إن العرب قد حذفت خبر أَنّ كثيراً في شعرها وكلامها ، والشواهـــد على ذلك أكثر من أن تحصى ، لا سيّما إذا دلّ على الخبر مثلُهُ ، وههنا خبر الثّانيـة دَلّ على خبر الأولى ، وهو عاملٌ في « إذا » . والتّقدير : أيعـدكم أنـكم مخرجون بعد وقت مماتكم ، إلاّ أن « بعد وقت » حذفت ، وأريدت ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ ولن يَنْفَعَكُمُ اليَوْمَ إذْ ظَلَمْتُـمْ أنّـكم في العذاب مُشْتـرِكُون ﴾[1] « وينفعـكم » لا يعمـل في ظرفين مختلفين ، أحدهما : حال ، والآخر ماضٍ ، فذلك محال ، ولكن المعنـى . . ولن ينفعكم اليوم بعد إذْ ظلمتم .

وكذلك يضارع هذا قوله تعالى: ﴿ إنّ مع العُسْر يُسرًا[2] ﴾ ، والعسر ضدّ اليسر ، والضـدّان لا يجتمعـان ، ولـكن الأصـل أن مع انقضاء العسر يسراً ، إلاّ أن المضاف حذف.

وأمّا فائدة تكرير أنّ والعرب تكرّر الشيء في الاستفهام استبعاداً كما يقول الرجل لمخاطبه ، وهو يستبعد أن يجيء منه الجهاد: أأنت[3] تجاهد ؟ أأنت تجاهد؟ فكذا ههنا ، قالوا : أَيعدكم أَنّكم مُخْرجـون أَنكم مخرجون ، استبعاداً[4] .

---

(١) الزخرف / ٣٩

(٢) الشرح / ٦

(٣) في ط فقط : « أنت تجاهد » بدون همزة الاستفهام .

(٤) في ط : «استعباداً» تحريف واضح .

فقيل له : أما سؤالك الأول عن خبر أَن ، وكونه لم يأت فهو سؤالُ مَنْ قطع بما حكاه ، ولم يعدّ وجْهاً سواه .

وهذا قول من لم يتقدّم له بهذا العلم فضلُ دراية ، ولا وقف على
[٣ / ١٥٩] ما سطره فيه أولو النّقل والرّواية، إذْ كان معظم النّحو بين / قد أجمعوا على أن خبر أن في هذه المسألة ثابت غير محذوف .

فلو قلت : يسأل عن خبر أنَّ : لِم حُذِف في هذه الآية على قول بعض النّحويّن ، لأتيت بعذر مبين ؟

وللنحّويين في هذه الآية أربعة أقوال[١] :

الأول: قولُ المبرّد ومن تابعه : أن يجعل موضع « أَنكم مخرجون » رفعاً بالابتداء ، وإذا ظرف زمان في موضع خَبره ، والجملة في موضع خبر أنّ ، فيصير التقدير : أيعدكم أنّكم إذا مِتُّم إخراجكم ، كما تقول : أيعدكم أنكم يَوْمَ الجُمعة إخراجكم فيكون « إخراجكم » مرفوعاً بالابتداء « ويوم الجمعة » خبره ، والجملة في موضع خبر أَنّ الأولى . وهذا مذهب بيّن ظاهرٌ لا يحتاج فيه إلى خبر محذوف .

والثاني : قول الجَرْمي : أن يجعل « مخرجون » خبر أنّ الأولى ، وتكون الثانية كرّرت توكيداً لتراخي الكلام على حدّ قوله

(١) انظر هذه الأقوال في تفسير الألوسيّ ١٨ / ٣٠ ، ٣١ على أن هناك قراءة شاذة ، وهي قراءة عبد الله حيث قرأ « أيعدكم إذا مِتّم » بإسقاط : « أنكم » الأولى ، وبهذه القراءة رفع الإشكال .

تعالى : ﴿ إنّي رأيت أحد عَشَرَ كَوْكبًا ، والشَّمْسَ والقمرَ رأيتُهم لي ساجدينَ ﴾[1] ، فكوّر « رأيتهم » توكيداً لتراخي الكلام ، ويكون انتصابُ ساجدين » بـ «رأيت» الأولى ، كأنه قال : رأيت أحد عشر كوكباً والشّمسَ والقمرَ ساجدين .

ومثله قوله سبحانه : ﴿ لا تَحْسَبَنَّ الَّذِين يَفْرَحُون بما أَتَوْا ويُحبّون أن يُحْمَدوا بما لم يَفْعلوا فلا تَحْسَبَنّهم بمفازةٍ من العذاب ﴾[2] ، فيكون « تحسبنهم » توكيداً لتراخي الكلام .

ومن ذلك قولهم في النداء : ياتيمُ تيم عديّ[3] .

الثالث : قول أبي الحسن الأخفش : أن يجعل أنكم في موضع رفع بإذا ، على أن يكون فاعلاً به على حَدّ قياس مذهبه في الرّفع بالظرف في نحو قولك : يَوْم الجمعة الخروجُ ، « فالخروج » عنده مرتفع بالظّرف ، كأنه قال : يستقر الخروجُ يَوْمَ الجُمعة .

---

(١) يوسف / ٤

(٢) آل عمران / ١٨٨

(٣) في الهمع ٣ / ٥٧ : « إذا ذكرت منادى مضافاً ، وكررت المضاف إليه فلا إشكال نحو : ياتيمَ عديٍّ تَيْم عَدِيّ . وهو توكيد محض .
وإن كررت المضاف وحده نحو : ياتيم تَيْم عديّ ، فَلك أن تضم الأول على أنه منادى مفرد ، وتنصب الثاني على أنه منادى مضاف مستأنف ، أو تنصب بإضمار أعني أو على أنه عطف بيان أو بدل . زاد ابن مالك : أو على أنه تأكيد » .

ومذهب سيبويه وأصحابه : أن الخروج مرفوع بالابتداء لا غير . / [٣ / ١٦٠]

الرّابع : قول سيبويه أن يجعل «أنكم مخرجون» بدلاً من أنّ الأولى على حدّ قوله تعالى : ﴿ ويَوْمَ تقومُ السّاعةُ يَوْمَئِذٍ يَخْسَرُ المُبْطِلون ﴾[1] فقوله : « يومئذ » بدل من قوله : « يوم تقوم الساعة » . ويحتاج في هذا القول إلى حذف شيء يتمّ به الكلام ، لأنه لا يصحّ أن يُبْدَل من أنّ إلا بعد تمامها وتكملتها من اسمها وخبرها .

وقد وَجّه أبو عليّ قول سيبويه في هذه الآية على وجهين :

أحدهما : أن يكون قد حُذِف مضاف من « أنّ » الأولى ، تقديره : أيعدكم أنّ إخراجكم إذا مِتّم ، فيصحّ حينئذ أن يبدل أنكم مخرجون من الأولى ، لأنها قد تمّت .

وإنما يحتاج إلى حذف هذا المضاف من جهة أنّ إذا ظرف زمان ، وظروف الزّمان لا تكون أخباراً عن الجثث ، فإذا حملت قوله : « أنكم إذا متم » على تأويل : أن إخراجكم إذا مِتُّم تمّ الكلام ، وصارت إذا خبراً لأنّ على حد قولهم : اللَّيلَةَ الهلالُ ، يريدون : حدوثُ الهلال أو ظهورُه . ولولا ذلك لم يجز ، لأن الهلال جُثّة ، والليلة ظرف زمان .

---

(١) الجاثية / ٢٧

ومثل الآية في حذف المضاف قوله عز وجل : ﴿ هل يَسْمَعُونكم إذْ تَدْعُون ﴾[١] ، لأنه لا بدّ من تقدير مضاف محذوف ، تقديره : هل يسمعون دُعاءكُم إذ تَدْعون ، فحذف الدّعاء وهو يريده .

والثاني : من توجيه أبي عليّ لقول سيبويه : أن يكون خبر أنّ محذوفاً ، تقديره : أيعدكم أنكم إذا مِتّم ، ثم حذف خبر أنّ لدلالة أن الثّانية عليه على حدّ قوله تعالى : ﴿ واللّهُ ورسولُه أحقٌّ أن يُرْضُوهُ ﴾[٢] ، فحذف المبتدأ الأول استغناءً عنه بخبر الثّاني . وعلى ذلك قول الشاعر :

٥٩٤ = نَحْنُ بما عِنْدنا وأَنت بما
عندك راضٍ والرَّأي مُخْتَلِفُ[٣]

تقديره : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راضٍ إلا أنه حذف الأوّل استغناءً عنه بالخبر الآخر .

وهذا الوجه وحده هو الذي لم يفتح عليك أيها المتقمّص بقميص الزهو ، التّائه في غيابة السهو ، الملقّب بملك النّحو.

وأمّا قولك بعد السؤال الأول : يسأل عن العامل في « إذا »،ثم /[٣ / ١٦١

(١) الشعراء / ٧٢
(٢) التوبة / ٦٢
(٣) سيف ذكره رقم ٣٠٩

تكتب في جوابك أنه محذوف ، فقولك هذا مبنيٌّ على ما قام في نفسك من كون خبر أَنَّ محذوفاً ، وقد بينّا أنه غير محذوف إلاّ على أحد الوجهين المُوجّه بهما قول سيبويه ، وإلاّ فهو موجود غير محذوف على المذاهب المتقدّمة .

أمّا على مذهب المبرد فالعامل عنده في (إذا) الاستقرار ، لأنها في موضع خبر المبتدأ .

وكذلك مذهب الأخفش هي عنده معمولة الاستقرار المقدّر في كل ظرف وقع فاعلاً.

وأمّا على مذهب الجَرْمي فإن العامل عنده فيها « مُخْرجون » التي هي خبر أنّ على ما تقدّم ذكره .

وأمّا قولك بعد السّؤال الثّاني : إن « إذا » بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجُمَل على تأويل المصدر ، وما ذكرت من أنّ المعنى يستحيل إذا جعلت العامل في « إذا » مخرجون لأنه يصير التقدير أنكم مخرجون وقت موتكم ، والإخراج وقت الموت لا يتَصوّر ، وإجابتك عن ذلك بتقديرك حذف مضاف قبل إذا ، وهو « بعْد » فإنك أتيت في هذا المكان بِضَرْبٍ من الهذَيان .

وأمّا قولك : إن « إذا » بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر فليس تقدير الجملة بعدها على تأويل المصدر

بصحيح ، وذلك ممتنع فيها وفي « إذْ » وفى « لمّا » خاصة ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول في نحـو : آتيك يوم يقـدم زيد : آتيك يوم قدوم زيد ، فتقدّرها بعد يوم بتقدير المصدر .

ولو قلت : آتيك إذا يقوم زيد لم يحسن أن تقول آتيك إذا قيام زيد .

وكذلك تقول : أَتْيتُه إذ قام ، ولا تقول : أتيته إذ قيامه .

وكذلك لمّا تقول : أكرمته لمّا قام زيد ، ولا تقول : أكرمته لمّا قيامه ، لأن هذه الظّروف لا تضاف إلى مفرد ، ولا تستعمل إلا مضافة إلى الجُمَل .

وأمّا قولك : إنه لا بدّ من تقـدير حذف مضاف قبل (إذا) وهـو « بَعْد »، ليصح المعنى ويسلـم من الإحالـة فهـو قول بيّن الفسـاد لا محالة ، وذلك أن المتقرّر عند جميع النحويين أنه لا يصحّ أن يضاف إلى إذا ولا إلى لمّا ، وذلك لتوغّلهما في البناء وقلّة تمكّنهما فلا يجوز على هذا أن تقول : أكرمتك بعد إذا أكرمتني ، ولا قبل إذا أكرمتني ، ولا بعد لمّا أكرمتني ، ولا يجوز ذلك في ظروف الزمان ولا غيرها / ولم [٣ / ١٦٢ يسمع من ذلك شيء إلاّ في إذْ .

والمعنـى في الآية يصـح علـى غير هذا التّقـدير إذ في مفهـوم الخطاب من قوله عز وجلّ : ﴿ وكنتم تُراباً وعظاماً ﴾ أن الإخراج ليس

هو وقت الموت ، وإنما هو بعد زمانٍ متراخٍ يقتضي الاستحالة من اللحميّة والدّمويّة إلى التُّرابية ، ثم الإخراج بعد ذلك و«إذا» وإن كانت بمعنى الوقت فليس يلزمُ وقوعُ الفعل في أول ذلك الوقت دون آخره .

مثال ذلك قولهم : إذا جاء زيد أحسنت إليه ومعلوم من جهة المعنى أنّ الإحسان لم يكن في أول المجيء إنما كان بعده . وتقدير الإعراب يوجب أن وقت المجيء وقت الإحسان ، لأن إذا ظرف والعامل فيه أحسنت ، فيصير التقدير : أحسنت إليه وقت مجيئه .

وليس الأمر كذلك ، وسبب ذلك أنه لمّا تقارب الزّمانانِ ، وتجاور الحالان صارا كأنّهما وقعا في زمان واحدٍ ، وإن كان لا بُدّ أن يقدر أَنّ زمان الإحسانِ بعد زمان المجيء ، إذ الإحسان سبب عن المجيء ، والسبب يتقدّم المُسَبّب .

ويكون تقدير الآية على هذا : أيعدكم أنكم مخرجون آخر وقت موتكم ، وكونكم تراباً وعظاماً .

ثم قلت بعد هذا : وأما فائدة تكرير أَنّ فإن العرب تكرر الشّيء في الاستفهام استبعاداً كما يقول الرجل لمخاطبه إذا كان يستبعد منه أن يجاهد : أأنت جاهد ؟ أأنت تجاهد ؟[1] .

---

(١) في ط : « أنت تجاهد أنت تجاهد » بإسقاط همزة الاستفهام في كليهما تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

وهـذا قـول غير محقّـق ولا محـرّر ، وهـذه العبـارة بتـكرير الاستبعاد شيءٌ خارج عن المألـوف المعتاد ، وإنّما التكرير في كلام العرب لمعنى التأكيد على ذلك ، كما في كتـاب الله عز وجـل،وفـي الكلام الفصيح كقوله تعالـى : ﴿ إذا دكّت الأرض دكًّادكًّا ﴾[1] تكرر « دكًّا » على وجهة التأكيد بدلالة قوله تعالى في الأخرى:﴿ فَدُكّتادكَّةً واحدة ﴾[2] ، وقوله تعالـى: ﴿ فـإنّ مع العسـر يسـراً إن مع العسـر يسراً ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿ إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمسَ والقمر رأيتهم لي ساجدين ﴾[4] كرّر رأيتهم ، وكذا قوله تعالى: ﴿ لا تَحْسبن الّذين يَفْرحون بمـا أَتـوا ، ويُحِبّـون أن يُحْمـدوا بمـا لَم يَفْعلـوا فلا تَحْسَبَنّهم بمفازةٍ من العذاب ﴾[5] وليس في شيء من ذلك استبعاد./ [٣/١٣]

(١) الفجر / ٢١
(٢) الحاقة / ١٤
(٣) الشرح ٥ ، ٦
(٤) يوسف / ٤
(٥) آل عمران / ١٨٨

المسألة الثانية

[في مادتي نهاوش ونهابر من الحديث الشريف]

قال أبو نزار: روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: « من جمع مالاً من نَهاوِشَ أذْهَبَهُ اللَّهُ في نَهابِر »[1] . يسأل عن مادة هاتين الكلمتين ، وزيادتهما ، ومكان استعمالها .

(١) في غريب الحديث لابن قتيبة : « من أصاب مالاً من مهاوش أذهبه الله في نهابر » و « مهاوش » رواية الزمخشري في الفائق أيضاً ٤ / ١١٨ .
ورواية : « نهاوش » وردت في « النهاية في غريب الحديث» ٥ / ١٣٣ ، ١٣٧ .
وفسرّها الزمخشري بأنها من التهويش وهو التخليط كأنه جمع مَهْوش .
ويسوق الزمخشري رواية أخرى في الفائق قائلاً : وروى تهاوش - بالتاء - جمع : تهواش ، قال :
* تأكل ما جمعت من تَهْواش *
وهو من : هشِت مالاً حراماً أي جمعته .
ورواية نهاوش عند الزمخشري - إنْ صحّت - فهي المظالم من قولهم: نهشه: إذا جهده . والمنهوش المجهود، قال رؤبة:

كم من خليل وأخ منهوش　　منتعش بفضلكم منعوش

ويجوز أن يكون من الهوش ، ويقضي بزيادة النون فيكون نظيره قولهم :=

فأوّل ذلك أن تعلم أن « نهوشاً » واحد، فقدَّر أنه جُمِع على نهاوش وهو من الهَوش بمعنى الاختلاط .

قال: وكذلك نهابر، هو جمعٌ، واحده : نَهْبر، وهو من الهَبْر بمعنى القطع المتدارك .

والمعنى : من جمع مالاً من جهات مختلطة لا يعلم جهات حلّها وحُرْمتها قطعه الله عليه.

قال: فإن قيل : ما سمعنا في الواحد نهبراً ونهوشاً .

قلنا: قد نصّ سيبويه على أن العرب تأتي بمجموع لم تنطق بواحدها .

ثم قال : إن قياس واحد ملامح ومحاسن : مَلْمحة ومَحْسنَة وما سمعنا بملمحة . وكذلك قدّروا أنّ واحد أباطيل : إبطيل أو أُبطول .

= نفاطير[النفاطير : الكلأ المتفرق] ، ونباذير، ونخاريب من الفطر، والتبذير والخراب .
والنهابر : المهالك ، يقال : غشيتْ بي النهابير أي حملتني على أمر شديد .
والأصل : جمع نُهُبُورة : هو الرجل المشرِف. وقيل الهوّة .
ومن غريب الحديث لابن قتيبة : النهابير أصله : ما أشرف من الرمل ، وشق على الراكب أن يقطعه. وأحدها : نهبور، ويجمع : نهابر أيضاً . قال نافع بن لقيط :

ولأحملنْك على نهابر إن تَثِبْ   فيهاوإن كنت المنهِّت تُعْطَبِ

والمنهت : الأسد . انظر ٢ / ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

وأباطيـل جمع لم ينطق بواحده .

فـأجيب : بأن قيل له : أبـديت عوارك لِمُناظِـرك ، وأبـــرزت مقَاتِلَك لسهام مُناضِلك . إن هذه اللفظة تروى علـى أوجـه مختلفـة وجميعها يرجع إلى أصل واحد.

وعدة أوجهها أربعة: يروى: من جمع مالاً من مهـاوش بالميم وهذه هي المشهورة عند العلماء باللغـة .

ويروى من تهاوِش بالتاء وكسر الواو، وقد صَحّحُوه أيضاً.

ويروى من تهاوُش بالتّاء وضم الواو وهو صحيحٌ أيضاً.

ويروى من نهاوِش بالنون وكسر الواو. وهـذه هي التي أنكرهـا أهل اللغة ولم يثبتوا صِحّتها.

والظّاهر من كلامهم أنها من غلط الرواة .

وجميع ذلك على اختلاف الرّواية فيه يرجع إلى أصل واحد وهو الهوش الـذي هو الاختـلاط ، فليس الإشكـال في نهـاوش من جهـة تفسيرها كما ظننته ، ولا من جهة كونها جمعاً لواحد لم ينطق به ، ألا ترى أن مهاوش ونهاوش هما بمعنى الهَوش والاختلاط ، وكلاهما جمع لم يستعمل واحده ، وإنما المشكل في هذه اللفظة هل هي صحيحة في الاستعمال معروفة عند أهل اللغة العربية أو هي على خلاف ذلك ؟ فهذا الذي كان حقك أن تبيّنه وتثبت صحته .

وإذا صحّ / فَسّرت حقيقة معناها واشتقاقها وبيّنت هل هي جمع [٣ / ١٦٤] أو مفرد ، وما الزائد منها وما الأصـل؟

فأمّا قولك في نهابر : إنه مشتقٌّ من الهَبْر وهو القطع المتدارك فليس ذلك بالمعروف عند أهل اللّغة ، وإنما هو مستعار من النّهابر ، والنّهابير وهي تلال الرّمل المشرفة ، فسمّيت المهالك نهابر من ذلك ، ولذلك قال عمرو بن العاص[1] لعثمان بن عفّان : «إنك رَكِبْت بهذه الأمة نهابر من الأمور فتُبْ عنها» ، أراد أنك ركبت بهذه الأمة أموراً شاقّة مهلكة بمنزلة من كلَّفتهم ركوب التّلال من الرّمل ، لأن المشي في الرمل يشق على مَنْ رَكِبَهُ .

وقولك : إن واحد النهابر : نهبر وإن لم ينطق به ليس بصحيح بل الصّحيح أن واحدها نُهْبور على ما ذكره أهل اللغة ، لأنهم جعلوا النّهابر التي هي المهالك مستعارةً من النّهابر التي هي الرّمال المشرفة ، وواحدها نُهْبور .

واسأت العبارة بقولك : لا يعرف جهات حِلِّها وحُرْمتها ، وكان الصّواب أن تقول : وحُرْمها[2] ، لأنه يقال : حِلّ وحَلالٌ ، وحُرْم[3] وحرَامٌ .

وأخطأت أيضاً في تنظيرك « نهاوش » في كونها جَمْعاً لواحد لم ينطق به بقولهم : ملامح وأباطيل ، وكان حقك أن تنظّرها

(١) في ط فقط[1] : العاصي» بالياء ، تحريف واضح

(٢) ومنه قوله عائشة رضى الله عنها : كنت أُطَيِّبُ رسول الله صلى الله عليه وسلم لِحِلِّه وحُرْمه»

(٣) وحِرْم أيضاً بكسر الحاء

بعباديد[١] ، ونحوها مِمّا لم ينطق له بواحد من لفظه ، ولا من غير لفظه ، ألا ترى أن ملامح لها واحدٌ مستعمل من لفظها ، وهو لَمْحة .

وكذلك أباطيل واحده المستعمل : باطل.

وكذلك مشابه واحده المستعملة مَشْبه ،وإنْ كُنّا نُقدِّر أن واحد الجموع من جهة القياس ليس هو هذا المستعمل ، إلا أنه وإن كان الأمر على ذلك فلا بُدّ أن هذه الآحاد لهذه الجموع ، وأنّ هذه الجموع لهذه الآحاد من جهة الاستعمال ، ألا ترى أن أبا علي الفارسي قال في كتابه : (العضدي) : « هذا بابُ ما بناءُ جَمْعه على غير بناء واحده المستعمل ، وذلك: باطل ، وأباطيل ، وحديث وأحاديث ، وعروض وأعاريض »[٢] .

ولم يختلف أحدٌ من العلماء في أن أعاريض وأحاديث واحدهما عَروضٌ وحديثٌ من جهة الاستعمال كما أن قولهم : ليال جمع ليلة من جهة الاستعمال ، وإن كان في التقدير كأنه جمع ليلاة[٣] .

[٣ / ١٦٥] ولو/ قلت : إن العرب قد تأتي بجموع لم تنطق بواحدها

(١) في القاموس : « عبد » : العبابيد ، والعباديد بلا واحد من لفظها : الفِرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه والآكام ، والطرق البعيدة .

(٢) انظر النص في : « التكملة ، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي / ١٧٤ ، وقد حقق الجزء الأول ونشر ١٩٦٩ ، وحقق الجزء الثاني ونشر ١٩٨١ .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : جمع ليلا تحريف، صوابه من حاشية الصبان ٤ / ١٥٩ .

الذي يجب من جهة القياس لكُنْت قد سَلِمْـت في قولك من الوهـم والإلباس .

ثم أسألك أوّلاً ما معنى قولك في صدر مسألتك : وأول ذلك أن تعلم أن نهوشاً واحد قد جمع علي نهاوش ؟ فإنه كلام لم يستعمله من أهل الجهـل والغباوة ، إلاّ من ختم الله على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشـاوة .

المسألـة الثالثــة

[في قول العرب: ليس الطيب إلاّ المسك]

قال أبو نزار : روى سيبويه في كتابه عن العرب أنهـم قالـوا : « ليس الطيّبُ إلا المسكُ » يرفع المسك ، والقياس نصبه ، لأنه خبر ليس ، وليس لا يَبْطُل عملها بنقض النّفي إلاّ أن سيبـويه والسيرافـيّ تخبّطا في هذا وما أتيا بطائل .

فأول ذلك أن سيبوية قال : لغةٌ في ليس أنها لا تعمل وأنّها مثل(ما) في لغة بني تميم ، وهذا لا يعرف فقد أخطأ سيبويه .

ثم قال السّيرافيّ : والصحيح أن اسمها الشـأن والحـديث في موضع رفع ، والطّيب مبتدأ والمسكُ خبره .

وقيل له : هذا باطل ، فإن إلاّ الناقضـة خبرٌ ، إذْ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتِيّة .

واعتذر السيرافيّ بأن قال : إلا أنها على الجملة قد تقدّمها نفي . وهذا كلّه متهافتٌ .

والذي صح أن قولهم : « ليس الطيب » ليس واسمها وإلاّ ناقضة للنفي ،والمسك مبتدأ وخبره محذوف ، تقديرهُ : « ليس الطيّب إلاّ المسك أفخره »[١] ؛والجملة من المبتدأ والخبر في موضع النَّصب لأنها خبر ليس.

وفيه وجه اخر : وهو أن تكون إلاّ بمعنى غير ، وذلك وجه في إلاّ معروف ، والتقدير : ليس الطّيب غَير المسك مفضّلاً أو مرغوباً فيه أو ما شابه ذلك ، فاعرفه .

فصل في الـرّد عليه

أيها المتعالي المتعالم ، والمتعاطي المتعاظم ! قد نسبت سيبويه / والسّيرا فيّ إلى أنهما تخبّطا في هذه المسألة ، ولم يأتيا [٣ / ١٦٦] بطائل ، وقلت حكايةً عنهما .

فأول ذلك أن سيبويه قال : «لغة في ليس أنها لا تعمل ، وأنها مثل « ما » في لغة بني تميم . وهذا لا يعرف » . فكان تخبُّطك فيما عنه نقلته ، وإليه نسبته بما أسقطته من كلامه ، وزدته وهو عَيْن التخبط الحقيقيّ .

والذي ذكره سيبويه على فصّه ومنقولاً عن نَصّه هو : « وقد زعم

(١) في ط فقط : « أفخر » بدون هاء في آخره .

بعضهم أن ليس تجعل كـ«ما» ،وذلك قليل لا يكاد يُعْرَف ، فهذا يجوز أن يكون منه : «لَيس خَلَقَ اللّهُ أشْعَـرَ مِنْهُ» ، و«ليس قالَها زيدٌ» .

وقال حميد بن ثور :

٥٩٥ =فَأصْبَحُوا والنَّوى عالِي مُعَرَّسِهم
وليس كُلَّ النَّـوى تُلْقِـي المسـاكينُ[١]

وقول هشام :

٥٩٦ =هي الشّفاء لِدائـي لو ظَفِـرْتُ بهـا
وليس منهـا شِفـاءُ الـدَّاءِ مبذولُ[٢]

والوجْه والحدّ[٣] فيه أن تحمله[٤] علـى أنّ في (ليس)إضماراً ، وهذا مبتدأ كقوله : « إنه أمة الله ذاهبةٌ » . إلاّ أنهم زعموا أن بعضهم قال : « ليس الطّيبُ إلا المِسْكُ» ، و« ما كان الطِّيب إلا المْسكَ » . إلى هذا ، انتهى كلام سيبويه[٥] . فأحلْت عبارته عن الصّواب ، فقلت : قال سيبويه :«لغة في ليس أنها لا تعمل» فبدأت بنكرة في اللّفظ ،ولم

(١) من شواهد : سيبويه ١/ ٣٥ ، ٧٣ ، والمقتضب ٤ / ١٠٠ ، وابن الشجري ٢/ ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، والعيني ٢/ ٨٢ ، والأشموني ١/ ٢٣٩ .
(٢) سبق ذكره رقم / ٤٤٥
(٣) في ط« والوجه الحد » بدون واو ، تحريف صوابه من سيبويه .
(٤) في ط« كله » مكان تحمله ، تحريف ، صوابـه من الكتاب .
(٥) انظر سيبويه في الكتاب ١/ ٧٣ .

تأت لها بخبر ، وزدت في كلامه « أنها لا تعمل » ، ولم يذكر سيبويه ذلك ، ولا يَصِحّ أن يذكره ، لأنه لا يقطع بكونها غير عاملة .

ثم قلت عنه : «وإنها مثل «ما» في لغة بني تميم» فزدت ما لم يذكره، وكيف يجعلها مثل «ما»التّميميّة التي قد حصل القطع بإبطال عملها، وهو يقول بعد ذلك : والوجه أن يكون فيها إضمار الشّأن، ثم قلت عنه أيضاً : «وهذا لا يعرف»، فأسقطت «يكاد» وبإسقاطها يتناقَض الكلام، لأن سيبويه قد ثبت عنده معرفة هذا، وهو قولهم : «ليس الطّيب إلا المسك» بدليل قوله : إنه يجوز أن يكون عليه قولهم : «لَيْس خَلَق اللهُ أشْعَر منه».

وصح ذلك بما حكاه الأصمعي وأبو حاتم عن أبي عمرو بن العلاء قال : ليس في الأرض حجازيّ إلاّ وهو يَنْصب . / ولا تميميٌّ [٣ / ١٦٧]
إلا وهو يرفع . وساق المجلس السابق بين أبي عمرو وعيسى بن عمر، ثم قال : فقد ثبت من هذه الحكاية أن قولهم : «ليس الطّيب إلا المسك» معروفٌ في كلام العرب، فلا يصح إذنْ أن يكون كلام سيبويه إلا بزيادة «يكاد» وقلت عند فراغك من حكاية كلام سيبويه بزعمك.ثم قال السّيرافِيّ : والصحيح أن اسمها شأن، والحديث في موضع رفع ، والطّيب مبتدأ، والمسك خبره. وقيل له : هذا باطل فإن إلاّ الناقضة خبرٌ إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية . واعتذر السيرا فيّ بأن قال : إلا أنها على الجملة قد تقدمها نفيٌ .

(١) في ط فقط : «يتناقص» بالصاد.

فإذا بك فيما حكيته عن السّيرا في أيضاً قد مَسَخْتَ ما نسخت، وغيّرت ما عنه عبرت ، وذلك أن نص كلام السّيرا فيّ في هذه المسألة هـو ذا «وقـد احتّجوا بشيء آخر ، وهو أقوى من الأوّل ، وهو قول بعض العرب : « ليس الطِّيب إلا المسك » .

قالوا : ولو كان في ليس ضمير الأمر والشأن لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمةً بنفسها ، ونحن لا نقول : الطّيب إلا المسك .

وليس الأمر كما ظنّوا ، لأن الجملة إذا كانت في موضع خبرِ اسْمٍ قد وقع عليه حرفُ النّفي فقد لَحِقَها النّفي في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما زيدٌ أبوه إلّا قائمٌ ،فقد نفيت قيام أبيه ، كما لو قلت : ما زيد قائمٌ ، فعلى هذا يجوز أن تقول : ما زيد أبوه إلاّ قائمٌ،كأنك قلت : ما أبو زيد إلا قائمٌ ». هذا كلام السّيرافيّ .

فأمّا توجيهك المسألة على ما صحّ في زعمك وهـو أن تجعـل الطّيب اسم ليس ، والمسـك مبتـدأ ، وخبـره محـذوفٌ ، تقـديره : « ليس الطِّيب إلاّ المسك أفخره » ، أو على أن تكون « إلاَّ » بمعنـى « غير » ، والتقدير : ليس الطِّيب غَيْر المسكِ مفضّلاً أو مرغوباً فيه ، فشيء لم يسبقك إليه أحد ، ولم يخطر مثله قَبْلَك ببـال بَشـر ، وهـو تقديرك الاسم مبتدأ ، وحذف خبره، وهو «أفخر» مع كون اللفـظ

لا يقتضي هذا الخبر ولا يدلّ عليه .

وتقديرك في الوجه الآخر « إلاّ » بمعنى « غير » تشير بها إلى أنها وما بعدها صفة الطّيب على حد قوله عز وجل : « لو كان فيهما آلهة إلاّ اللهُ »[1] أي غَيْرُ الله ، وجعلك الخبر محذوفاً وهو مفضّلاً أو مرغوباً فيه ، فيكون المعنى عندك : أن الطّيب لا يرغب النّاس فيه ، وإنما يرغبون في المسك ، لأن هذا / تقدير قولك : ليس الطيب غَيْر [٣ / ١٦٨] المِسْك مرغوباً فيه .

وعلى أن سيبويه ذكر في حكايتهم ما أوجب التّوقف عما أجازه من أن الوجه أن يكون في « ليس » إضمار ، ولا يكون حذفاً ،فقال بعد أن قدّم الوجه في قوله :

وليس منها شفاء الداء مبذول[2]

وقولهم : « ليس خلق اللهُ أشعر منه » إلا أنهم زعموا أنّ بعضهم قال : « ليس الطِّيب إلاّ المسكُ » ، وما كان الطِّيب إلا المسكُ .

ووجه توقفه عن أن يحمل «ليس» في لغتهم على ضمير الشأن والقصة أنه وجدهم يرفعون المسكَ في « ليس » وينصبونه في « كان » فيقولون ، ماكان الطِّيب إلا المسكَ . فلو كان في ليس إضمار لوجب أن يكون في كان إضمار أيضاً ، فكونهم يختصون الرّفع بليس دون

(١) الأنبياء / ٢٢

(٢) سبق ذكره . انظر الشاهد رقم ٥٩٦

كان حتّى لا يوجد منهم من يرفع المسك في « كان » ولا ينصبه في « ليس » دليلٌ على أن « ليس » ههنا حرفٌ لا عمل لها .

وبهذا يبطل قولُك : إنه لو كان على إضمار(أفخره)في الوجه الأول ، أو إضمار مرغوباً فيه أو مفضّلاً في الوجه الثّاني لوجب مثل ذلك في « كان » فيقال : « ما كان الطِّيب إلا المسك » على تقدير : إلاّ المسك أفخرُهُ ، أو على تقدير غير المسك مفضّلاً أو مرغوباً فيه .

ولو وجَّهْت أيها المتعسّف هذه المسألة بما وجّهَهُ النّحويون لأرَحتْ واسترحت ، وهو أن تجعل الطّيب اسم ليس وإلاّ المسك بدل منه ، والخبر محذوف ، وتقديره : « ليس في الدّنيا الطّيب إلا المسك .

وعلى ذلك حملوا قول الشّاعر :

٥٩٧ = لَهَفِي عليك لِلَهْفَةٍ من خائفٍ
يبغي جِوارَك حين ليسَ مُجِيرُ[1]

(١) نسبة الأمير في حاشيته على المغنى ٢/ ١٦٨ إلى : شمردل بن شريك . وهو من شواهد: المغنى ٢/ ٧٠٠، وأوضح المسالك رقم ١٠٩، والعينىّ ٢/ ١٠٣، والخزانة ٢/ ١٤٦، والتصريح ١/ ٢٠٠، والأشموني ١/ ٢٥٦، والهمع والدرر رقم ٣٨٠. وروى في الهمع والدرر: «لات مجير» وفي حاشية الصبان ١/ ٢٥٦ : لَهفى بفتح الهاء من باب فرح أي حزنى مبتدأ خبره: «عليك» أو: لِلَهفى» أي لأجل لهفة أتحزّن عليك لأجل تحزّن الخائف الذي يطلب جوارك أي إغاثتك».

يريد : حين ليس في الدنيا مجيرٌ .

وقد أجاز أبو عليّ أن تكون اللاّم في الطّيب زائدةً على حدّ زيادتها في قولهم : «ادخلوا الأولَ فالأوّلَ»، فيصير التّقدير : « ليس طيبٌ إلاّ المسك » على تأويل : « ليس في الوجود طيبٌ إلاّ المسك » أي أن كُلّ طيب غير المسك فليس بطيب ، على طريق المبالغة في وصف المسك .

وبالجملة فإن هذا القول الذي ذهب إليه النّحويون لا يصح بما حكاه سيبويه من قولهم : وما كان الطيب إلا المسك على ما قدّمت ذكره .

وليس ذلك لغتين ، فيقال : إن ليس الطيب إلا المسكُ لغة قوم ، وما كان الطيب إلاّ المسكَ لغة قوم آخرين ، بل القوم الذين يقولون : ليس الطّيب إلا المسكُ فيرفعون هم القائلون وما كان / [٣ / ١٦٩ الطيب إلا المسكَ فينصبون ، على ما حكاه سيبويه .

وبهذا السبّب توقّف من حمل ليس في لغتهم على أن فيها إضماراً .

وهذه اللّغة ليست هي المشهورة ، وليس الشّاذ النادر الخارج عن القياس موجب إبطال الأصول .

المسألة الرابعة

[في نصب « كلالة »]

قـال أبـو نزار : قال الله عز وَجـلّ : « وإن كان رَجــلٌ يورث كلالةً »(١): وقد ذكر في نصب « كلالةً » أشياء كلّها فاسدة . وخلط ابن قتيبة غاية التخليط .

والذي يقال : إن الكلالة قد فُسِّرت بتركة ليس فيها ولد .

ولا جرَم أن الإعراب ينطبق على هذا ، فإن المعتاد أن الإنسان إنما يدأب ليترك لولده بعد موته ، فإذا حضر الموت ولا ولـد له ظهـر تعبُهُ .

فقوله : « يورث » يقدر بعده : كالاًّ وكلالَةً ، فإنّ كَلاًّ قد جاء بمعنى : تعِب ، والمعنى : يورث في حال ظهور تعبه .

وكلالةٌ وكلالٌ مصدر كَلّ ، وقد قال سيبـويه : إنّ تاء التـأنيث تدخل على المصادر المجرّدة ، وذوات الزوائد دخولاً مطّرداً ، فهـي تدل على المرة الواحدة.

---

(١) النساء / ١٢

وينصب « كلالة » ، لأنه مصدر منقلب عن حال. وما أكثر ذلك في كلامهم ، ومنه :

٥٩٨ = * أرسلها العراك[1] *

فقال الرّاد عليه : يا هذا ، غلطت أولاً في التّلاوة بإسقاط الواو من قوله عز وجل : « وإن كان رجل » .

ثم قلت : إن العلماء قد ذكروا في نصب « كلالة » أشياء جميعها عندك فاسدٌ ، وأن تَخَبُّط ابن قتيبة فيها على تخبيطهم زائد .

وسأبيّن صحة أقوال العلماء فيها ، وأن الفساد إنما جاء من قلة فهمك لمعانيها :

لأبي الطيب :

٥٩٩ = وَمَــن يَكُ ذا فَم مُرٍّ مريضٍ
يَجِـدْ مُرًّا به المـاءَ الزُّلالا[2]

---

(١) قطعة من بيت للبيد ، البيت بتمامه :

فأرسلها العِراك ولم يَذُدها ولـم يشفـق على نَغَص الدّخالِ

انظر ديوان لبيد / ٨٦ ، والخزانة ١ / ٥٢٤ ، وابـن يعيش ٢ / ٦٢ ، والهمع رقم ٥٣١ .

(٢) انظر ديوان المتنبي ٣ / ٣٤٤ ، وهـو من قصيدة يمـدح بهـا بدر بن عمّار ، مطلعها .

بقائي شاء ليس هُمُ ارتحالا وحُسْنَ الصبّر زمُّـوا لا الجِمالا

اعلم أن الكلالة فيما نحن بصدده هي في الأصل ، مصدر قولك : كَلّ الميْتُ وَيكِلّ كلالةً فهو كَلٌّ ، وذلك إذا لم يرثه ولدٌ ولا والدٌ .

وكذلك أيضاً يقال : هو رجل كَلٌّ إذا لم يكن له ولدٌ ولا والد ، فهذا أصل الكلالة أعني كونها حدثاً لا عَيْناً، ثم يوقعونها على العَيْن ،
[٣ / ١٧٠] ولا يريدون بها الحدَث كما يفعلون ذلك بغيرها / من المصادر فيقولون : هذا رجل كلالةٌ أي كَلّ كما يقولون : عدْلٌ أي عادلٌ .

وعلى هذا الوجه حمل جمهور العلماء وأهل اللغة قول الله عز وجل : « وإن كان رَجُلٌ يُورَثُ كلالةً » ، فجعلوا الكلالة اسماً للموروث، ولم يريدوا أنها بمعنى الحَدَث ، فيكون نصب كلالةً على هذا من وجهين :

أحدهما : أن يكون خبر كان .

والثاني : أن يكون حالاً من الضّمير في « يُورَث » على أن تقدر كان هي التّامة ، فيكون التقدير فيه : وإن وقع أو حضر رجلٌ يُورثُ كلالةً أي كَلّ .

وعلى هذين الوجهين أعني في نصب « الكلالة » ذهب أبو الحسن الأخفش .

واختار غيره : أن تكون الكلالة في الآية على بابها ، أعني أن

تكون اسماً لِلْحَدَث دون العَيْن ، فيكون انتصابها أيضاً من وجهين :

أحدهما : أن تكون من المصادر التي وقعت أحوالاً نحو جاء زيدٌ رَكْضاً ، والعامل فيه « يورث » على حدّ ما تقدّم ، وكلالةً ههنا مصدر في موضع الحال ، كما كان في قولهم :«هو ابنُ عَمِّي دَنِيَّةً[1]» .

والوجه الآخر : أن يكون انتصاب « كلالة » في الآية انتصاب المصادر التي لم تقع أحوالاً ، ويكون في الكلام حذف مضاف ، تقديره يورث وراثةَ كَلالة .

وعلى ذلك قولهم : وَرِثْتُه كَلالةً ، وقول الفرزدق :

٦٠٠ =ورثتم قَناة الدِّين لا عن كَلاَلةٍ
عن ابني منافٍ عَبد شَمْسٍ وهاشمٍ[2]

أي ورثتموها عن قُرْبٍ واستحقاقٍ .

فهذه أربعة أوجه من كلام العلماء في نصب الكلالة ، لا شُبْهة

(١) الدّنيّ : القريب غير مهموز . والدنيء بمعنى الدّون مهموز .

(٢) ديوانه ٢ / ٣٠٩ ، وروايته :

ورثتم فتاة الملك غير كلالة عن ابن منافٍ عبد شمس وهاشِم

وهو من قصيدة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ، ويهجو قيساً وجريراً ، ومطلعها .

تحِنُّ بزوراء المدينة ناقتي حنين عجولٍ تبتغي البوّ رائم

والبوّ : ولد الناقة .

فيها ، ولا إنكار على مستعمليها .

وقد أجاز قوم من أهل اللغة أن تكون الكلالة اسماً للوارث وهو شاذٌّ ، فإن صحّ جاز أن يكون انتصابُها على ما انتصب عليه أوّلاً ، وهو أن يكون خبر كان أو حالاً من الضمير في « يورث » ، إذا جعلت « كان » تامة ، إلا أنه لا بُدّ من تقدير حذف مضاف ، تقديره : وإن كان الميّتُ ذا كلالةٍ .

وهذا كلّه واضحٌ بيّن بعيدٌ من التخليط والإشكال .

[٣ / ١٧١] والكلام الذي هو جدير بالنبذ والرفض هو قولك : إنّ / الكلالة قد فُسِّرتْ بتركةٍ ليس فيها ولد ، وإن المعتاد أنّ الإنسان إنما يدأب ليترك لولده بعد وفاته ، فإذا حضره الموت ولا ولد له ظهر تعبُه ، ثم ذكرت بعد ذلك أنها من المصادر المنصوبة على الحال فنقضت كلامَك ، وأوجبت على سامعك ملامَك ، وذلك أنك زعمت أن الكلالة قد فسرت بتركة الميّت . وهذا مذهب من يجعل الكلالة اسماً للوارث دون الموروث ، فتكون على هذا اسماً للشخص دون الحدث ، ثم قلت: إنها من المصادر المنصوبة على الحال، وإذا كانت مصدراً فهي اسم للحدث، فهذا تناقض بيّن. وقلت: إن الكلالة مشتقة من كَلّ إذا تعب، وإن التّقدير: يورث ذا كلالةٍ، فغلطتَ وَوهِمْت، وفي مهمامه الجهالة هِمْت.

ولو كانت الكلالة مصدر « كَلّ » إذا تعب لكان اسم الفاعل منها كالاًّ أو كليلاً . ولجاز في المصدر أن يقال : كلًّا وكلولاً »

والمعروف عند أهل اللغة إنما هو كَلٌّ ، لأنه يقال : « رجل كَلٌّ » لا ولد له ولا والد . وقد كَلّ ، عمل كلالةً ، فلما ألزموا المصدر الكلالة واسم الفاعل عُلِم أن الكلالة ليست مصدراً لِكَلّ : إذا تَعِب .

وأمّا قولك : إن المعتاد في الإنسان أنه إنما يدأب ليترك لولده ، فإذا حضر الموت وليس له ولد ظهر تعبُه فهو - بحمد الله - كلامٌ غير مُحَصّل ، وذلك أنه إذا كان إنما يَتْعب لولده ، فينبغي إذاورث كلالةً أن لا يكون[1] له تعب إذْ لا ولدَ له .

وأما قولك : إن سيبويه قال : إن تاء التأنيث تدخل على المصادر المجرّدة وذوات الزّيادة دخولاً مطّرداً ، فهي تدلّ على المرّة الواحدة ، فهذا منك غلط فاضح ، وطريق وهمك فيه بيّن واضح ، وذلك أنك بَيّنت أن الكلالة مصدر كَلّ : إذا تعب ، ثم وقع في نفسك أنه لا يجوز أن يكون مصدر كَلّ إلا الكلالة ، فقلت : لا ينكر دخول الهاء ، لأنّ سيبويه قد أجاز دخولها على المصادر ، فغلطت في ذلك من وجهين :

أحدهما : أن المرّة الواحدة في باب المصادر الثّلاثية إنما بابها

(١) في ط : « أن يكون » بحذف « لا » النافية ، صوابه من المخطوطات .

الفَعْلة كضربته ضَرْبة ، وذلك هو المطّرد فيها

وأن المصدر الذي هو الجنس يختلف إلى أوزانٍ مختلفة ، ألا

[٣ / ١٧٢]ترى أنك تقول : قعدت تعوداً ، وجلست جلوساً ، ولا يجـوز / غير ذلك ، لا تقول : جلست جُلوسةً ، ولا قعدت قعودةً .

ولو كانت الكلالة يرادبها المرّة الواحدة لم يَجُزْ هنا إلا الكَلّة .

والوجه الثاني : من غلطك هو جهلك بكون الكلالة جِنسـاً لا واحداً من جنس ، يراد بها المرّة . وذلك قول الأعشى :

٦٠١ = فـاليت لا أرثـي لهـا من كَلالَـةٍ
ولا مِنْ حَفًى حتـى تزورَ مُحَمَّدا(١)

ألا ترى أنّ الكلالة هنا بمعنى الكَلال ، وليس يراد بهـا المـرّة الواحدة .

وأما قولك : إن الكلالة مصـدر منقلـب عن حالٍ ، فكلام بيّن الاضطراب ، مبنّي على غير الصّواب ، إذ المصدر إذا صار حـالاً ، فإنما يقال : انقلب إليها ، لا انقلب عنها ، لأنه منتقل عن انتصابه ، على أنه مفعول مطلق إلى انتصابه على أنه حال .

(١) ديوانه / ٤٨ . من قصيدته المشهورة التي مطلعها :
ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا　　وعادك ما عاد السّليمُ المسهّدا
من شواهد : ابن يعيش ١٠ / ١٠٠ ، ١٠٢ .

المسألة الخامسة

[في بناء شوى على مثال عُصفور]

قال أبو نزار قال سيبويه : لو بَنَيْتَ[1] مِنْ : « شوى » مثل : « عُصْفور » لقلت : شُوْوِيٌّ .

ووجه مذهبه : أن الأصل : شُويُويٌ لا خلاف فيه ، فهو يقلب الياء الأولى واواً كما يفعل في : رحًي فإنه رَحَوِيّ ، ثم يفتح الواو قبلها وما قلبها[2] : واواً إلّا معتزماً كسَرها كما في النّسب. فلمّا فعل ذلك انقلبت الواو التي بعدها ياءً.

وهذا لا يليق بصنعة البناء ، ولا يجوز أن يتظاهر بهذا مَنْ له صنعة تامّة وقوّة في علم التصرّيف .

والذي ذكره سيبويه لا يشهد له أصلٌ ولا يناسب الصّنعة ، وإنما هو تحكّم منه ،

والصّحيح أن يقال : إن الأصل شُوْيويٌ ، ويجب أن يمضي القياس في قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما

---

(١) في ط : « بنيب » بالباء في آخره ، تحريف واضح .
(٢) في ط : « وما قبلها » بتقديم الباء على اللام ، تحريف .

بالسكون[1] فصار إلى : «شُيِّيٌّ» ، فاختزلت له حركة الياء الثّانية ، وهي الضّمة ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، ثم حذفت الياء الأخرى ، لأنه بقي ساكنان أيضاً فبقي: «شُيٌّ» فقلبت الضّمة التي على الشّين إلى الكسرة فصار إلى: «شِيٌّ» ، كما فعلوا في «بِيض» جمع : «أبيض» ، وإنما هو بُيْض بضم الباء ، ثم كسرت الباء لمجاورة الياء.

[٣ / ١٧٣] فإن قلت: فقد اجحفت[2] بالكلمة بهذه الحذوف./

قلتُ: العرب تمضي القياس ، وإن أفضى إلى حذف معظم الكلمة ، وشواهد ذلك كثيرة.

قال الرّاد عليه: يا هذا لقد خضت بحراً لَسْت من خُوّاضه ، وركبت جامحاً لست من رُوّاضه ، ، إنك نقلت هذه المسألة عن سيبويه فحرّفت وخرّفت وأحلت[3] ؛ إذعليه بخطابك أحلْت

وأنا أنصُّ كلام سيبويه ثم أظهر بعد ذلك فساد ما ذهبت إليه ، وأوجّه هذه المسألة على الوجه الصّحيح المطّرد الجاري على طريق كلام العرب بمشيئة الله وعونه.

أما نّص كلام سيبويه فيها فهو[4]: «وتقول في فُعْلول من :

(١) في ط : « بالكون » مكان : « بالسّكون » .
(٢) في ط : « أجحقت » بالقاف ، تحريف .
(٣) « أحلْت » الأولى معناها : أفسدت ، وقد سبق تفسيرها في مواضع عدّة .
(٤) انظر نصّ سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٩٣

شَوَيْتُ وطَوَيْتُ: شُووِيٌّ، وطُوويٌّ، وإنّما حَدُّها ـ وقد قلبوا الواوين ـ: طُيِّيٌّ، وشُيِّيٌّ، ولكنك كرهت الياءاتَ كما كرهتها في حَيِّيٌّ حين أضفت إلى حَيّة فقلت: حَيَوِيٌّ».

وهذا كلام قد جمع مع الاختصار البيان فاستغنى عما أوردته في توجيهك بزعمك من الهذيان.

وأمّا قولك: والصحيح في هذا شُويويٌّ، ويجب أن يجيء في القياس في قلب الواوين ياءين، فيصير: شُيّيّ، ثم تختزل حركة الياء الثانية، وهي الضّمة، ثم تحذف لالتقاء الساكنين، ثم تحذف الياء الاخرى لالتقاء الساكنين، فيصير إلى شُيىٍّ، ثم تكسر الشين فيصير إلى شِيِّيٍّ كما فعلوا في «بيض». فإنك صرفت هذا التصّريف عن وجه الصّواب، وأتيت فيه بما لا يصدر مثله من ذوي الألباب ما خلا قولك: إن الواوين قلبتا ياءين لاجتماعهما مع الياءين، وسبقهما بالسكون وهو قول سيبويه الذي بدأنا به.

ألم تعلم أنه تقرّر عند جميع النحويين أن كلٍّ اسم كانت فيه ياء أو واو، وسكن ما قبلهما، أنّ حركتهما لا تختزل لا ماً كانت أو عيناً.

فمثال اللام قولنا: ظَبْيٌ ودَلْوٌ، وكُرْسِيٌّ وعدوٌّ.

ومثال العين أبْيُتٌ، وأعْيُنٌ، وأَدْوُرٌ، وأسْوُقٌ، وأعْينه وإخْوتُه، ومِخْيَط، ومِقْوَل.

[٣ / ١٧٤] وربما نقلوا حركة الياء / أو الواو إلى السّاكن الذي قبلهما إذا كان يقبل الحركة وذلك مثل : مَعيشة ، ومَشُورة .

ولهذا قياسٌ[1] يذكر في التصريف فيعلم بهذا فساد قولك : إن حركة الياء اختزلت مع كون ما قبلها ساكناً: وقد تقرّر[2] أنه إذا سكن ما قبل الياء والواو في هذا النحو فُتِحتا ، وإنّما تختزل حركة الياء إذا انكسر ما قبلها في مثل القاضي ، فإن الياء تكون ساكنة في الرّفع والجرّ لثقل الحركة عليها مع كسر ما قبلها . ولو سكن ما قبلها لفُتِحَتْ .

وكذلك الواو أيضاً تختزل حركتُها إذ يضمّ ما قبلها[3] في مثل : نغزو ، والأصل فيها أن تكون متحرّكة إلا أنه كره ذلك فيها لِثقَل الضّمة عليها مع تحرّك ما قبلها .

وإذا ثبت فساد هذه المقدّمة فسد ما بنيته عليها من الحذوف المجحفة الملبسة التي يمنعها جميعُ النّحاة .

ثم قلت : العرب تمضي القياس وإن أفضى إلى حذف معظم حروف الكلمة ، فليس هذا القول بصحيح على الإطلاق ، إنما ذلك

(١) في ط : « وهذا أقياس » تحريف

(٢) في ط : « وقد تقر » بإسقاط الراء الثانية ، تحريف .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « إذ لا يضم » بزيادة « لا النافية » والأسلوب يقتضي إسقاطها ، وقد أشار إلى ذلك مصحح طبعة حيدر أباد الثانية في الهامش .

في مثل الأمر من : « وعى » و« وشى » ، فإنه يرجع إلى حرف واحد من قِبَل أن فعل الأمر من كل فعل معتلّ اللام لا بدّ من حذف لامه .

وكلّ واو وقعت بين ياء وكسرة في مثل يعد ، ويزن ، فلا بُدّ من حذفها بالضّرورة ، فأدت إلى ذلك مع زوال اللّبس.

وأمّا مثل : قاول وبائع وما يجري مجراه فليس فيه ضرورة موجبة للحذف كوجوبه في الأمر من وعى ، ووشى .

ثم قال الرّاد : اعلموا أنّ معرفة هذه المسألة إنما تصحّ بعد معرفة النسب إلى حيّة ، فإذا عرف كيف ينسب إليها عرف كيف يبني من شوى مثل عُصْفور ، وذلك أن قياس النّسب إلى حيّة يوجب أن يقال فيها على الأصل : « حُيَيّ » فتدخل ياء النّسب المشددة على ياء حيّة المشدّدة ، فيجتمع أربع ياءات إلاّ أن العرب كرهت اجتماع الياءات ففتحوا الياء الأولى السّاكنة ، لتنقلب الياء الثانية ألفاً لكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها ، فإذا صارت ألفاً على هذه الصورة وهي : / « حيَايّ » [٣ /١٧٥]
وجب قلب الألف واواً ، لأنّ ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ، والألف لا تقبل الحركة ، وإذا لم يمكن تحريكها وجب أن تقلب إلى حرف يقبل الحركة وهو الواو كما فعلوا ذلك في ، رحى ، وعصا حين قالوا : رَحَوِي وعَصَوِيّ ،

وإنما لم يقلبوها ياءً كراهةَ اجتماع ثلاث ياءات ، فقد صار

الأصل في « حَيَوِيّ: حَيّيّ [1]، وحيايّ، ثم حيويّ .

فهذا هو الأصل المطّرد الجاري في كلام العرب .

وعلى هذا لا يصح[2] لكم : كيف يبنى من شَوْيت مثل عُصْفور ؟ وذلك أن حقّه إذا جاء على الأصل : شُوَيُويٌّ ، ثم يجب قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين ، وسبقهما بالسّكون ، فيصيرْ شُيُّيٌّ مثل قولك:حيٌّ وحُيّيٌّ قد وجب فيه تحريك الياء السّاكنة بالفتحة ، ثم قلب الياء الثانية ألفاً ، ثم قلبها واواً بعد ذلك إلى أن صارت إلى قولنا : حَيَوِيّ .

وكذلك في قولهم: شُيَيٌّ، فتحوا الياء الأولى السّاكنة، فلما تحرّكت عادت إلى أصلها، إذ أصلها أن يكون واواً، لأنها عين الكلمة مِنْ: «شوى».

وإنما قلبت ياءً لسكونها فقلت: شُوويّ، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت: شوايّ،ثم وجب قلب الألف واواً لمشابهة الياء المشدّدة التي بعد الألِف الياءَ المشدّدة التي للنسب.

فلمّا كانت ياء النّسبة تقلب الألف واواً في مثل : رَحوِي إذا نسب إلى « رحى » ، فكذلك تُقْلَبُ هذه الياء المشدّدة الألف واواً ،

(١) «حيي» سقطت من النسخ المخطوطة.

(٢) في ط : « يصح » بدون لا النافية ، تحريف

وإن لم تكُنْ لِلنّسب ، لأنها صورتها في مثل هذا الموضع ، فلذلك قُلب شُوَوي ، والأصل : شُيّيّ[1] ثم ، شويي ، ثم شوايٌ ، ثم شُوَوِيّ على مساق الأمر في النّسب إلى حيّة .

فهذا الذي عليه جميع فضلاء النّحاة ، ولم نعلم أن أحداً منهم تعدّاه إلى سواه .

---

(١) وضح هذه الصيغة أبو عثمان المازنيّ ، فقال : وتقول في : فُعْلُول من شويت : شُوَوِيّ . . . وكان الأصل : شُوْيُويٌ . . . فقلبت الأولى ياءً ، لأن بعدها ياءً متحرّكة ، وقلبت الواو الأخرى ياء للياء التي بعدها أيضاً ، فاجتمع أربع ياءات ، فصار بمنزلة : « أُمَيِّيٌ ، فكأنها : شُيِّيٌ . . . ففعلت بها ما فعلت بـ « أميّة » حين نسبت إليها »
وقال ابن جنى شارحاً :
أصل هذه : شويُويٌ . . . لأن واو فعلول تقع بين الياءين ، وهما اللاّمان ، ثم صارت : « شُوُيِيٌ » ثم : « شُوِيِيٌ » ثم : شُيِّيٌ » . . . فصارت بمنزلة النسب إلى : « حيّة » ، فحرّكت عين الفعل لتنقلب اللام ألفاً ، كما فعلْت ذلك حين قلت : « حَيَوِيٌ » فلماّ تحرّكت العينُ رجعت واواً ، لقوتها بالحركة ، فصارت في التقدير : شُوايٌ ، ثم قَلبْتَ الألفَ واواً ، كما فعلت في : رَحَوِيٌ .
فالواو الأولى في : « شُوَوِيٌ » هي الواو الأصليّة ، لمّا تحركت رجعت .
والواو الثانية بعدها إنما هي بدلٌ من الألف ، التي كانت بدلاً من الياء ، التي هي اللاّم الأولى » . انظر المنصف ٢ / ٢٧٧ ، ٢٧٨

المسألة السّادسة
[في التضمين]

قال أبو نِزار: قد شاع في كلام العرب حَمْل الشّيء على معناه لنوع من الحِكمة ، وذلك كثير في القرآن العزيز ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وقد أحْسَن بي ﴾(1) بمعنى : لَطُف بي ، وكذا قوله : ﴿ وكَم أهَلَكْنا من قريةٍ بَطِرَت مَعِيشَتَها ﴾(2) ، فإنّ ابن السرّاج حمله على المعنى ، لأنّ من بَطِر فقد كره . والمعنى كَرِهت مَعِيشَتَها. وهذا أكثر من [٣ / ١٧٦] أن / يحصى . وعليه قول المتنبي :

٦٠٢ = لو استَطعْتُ ركِبْتُ النّاس كُلَّهُمُ
إلى سعيدِ بنِ عبدالله بُعْرانا(3)

(1) يوسف / ١٠٠

(2) القصص / ٥٨ .

(3) انظر ديوان المتنبي ٤/ ٣٥٥ . من قصيدة يمدح بها أبا سهل سعيد بن عبد الله بن عبيد الله بن الحسن الأنطاكي ، ومطلعها

قد علّم البينُ منّا البينَ أجفانا
تَدْمَى وألّفَ في ذا القَلْب أحزانا

وبعرانا: جمع بعير، وهو حال من الناس. قال الواحدي: يقول: لو قدرت لأظهرت ما وراء ظواهرهم من المعاني البهيميّة، وإظهار ذلك بإجرائهم مجرى سائر الحيوان بالركوب وإنما كنت أفعل ذلك لأنه لا عقل لهم». انظر هامش الديوان ٤/ ٣٥٦.

قالوا : معناه لو استطعت «جعلت» الناس بعرانا ، فركبتهم إليه، لأنّ في « ركبت » ما يُؤدّي معنى : « جعلت » وليس في « جعلت » معنى « ركبت » .

فقيل في جوابه غيّرت لفظ التّلاوة ، ونقلت معنى الكلمة عما وُضَعت له .

أما لفظ التّلاوة فهو ﴿ وقد أحسن بي ﴾ .

وأمّا نقل الكلمة فهو تأولك « أحسن بي » على لطف بي ، وإنما حملك على ذلك أنك وجدت أحسن يتعدّى بإلى في مثل قول القائل : وقد أحسنت إليه ، ولا يقول : قد أحسنت به ، وجهلت أن الفعل قد يتعدّى بعِدّة من حروف الجرّ على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل ، لأن هذه المعاني كائنة في الفعل ، وإنما يُثِيرُها ويُظْهرها حروف الجَرّ ، وذلك أنك إذا قلت : خرجت ، فأردت أن تبيّن ابتداءَ خروجك قلت : خرجت من الدار ، فإن أردت أن تبيّن أن خروجك مقارن لاستعلائك ، قلت : خرجْتُ على الدّابة ، فإن أردت المجاوزة للمكان ، قلت : خرجت عن الدار وإنْ أردت الصّحبة ، قلت : خرجت بسلاحي ، وعلى ذلك قول المتنبي .

٦٠٣ = أسيرُ إلى إقطاعِهِ في ثيابِهِ
على طِرْفِهِ مِنْ داره بحُسامِهِ[1]

(١) انظر ديوانه ٤/ ١٥٥ .من قصيدة يمدح بها سيف الدولة ، وقد خرج إلى =

فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم في كل فعل أن لا يتعدّى إلاّ بحرف واحد ، ألا ترى أن « مررت » المشهور فيه أن يتعدّى بالباء نحو : مررت به ، وقد يتعدّى بإلى وعلى ، فتقول مررت إليه ، ومررت عليه .

وكذلك قوله سبحانه : ﴿ وقد أحسن بي ﴾ وذلك أن الباء قد جاءت متّصلة بحَسُن وأحسن ، فتقول حَسُن به ظَنّي ، ثم تنقله بالهمزة أحسنت به الظّن. وكذلك في الإساءة ، فيكون التقدير في الآية : وقد أحسن الصّنع بي ، ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه ، وحذف المفعول في العربيّة كثير .

من ذلك قوله تعالى : ﴿ وأمر بالمعروف وانْه عن المنكر ﴾[١] ، يريد : وأمر الناس بالمعروف،وانههم عن المنكر .

= إقطاعٍ قطعه إيّاه بناحية معرّة النعمان،ومطلعها :

أيا راميا يُصْمي فؤادَ مَرامِهِ　　تُربِّي عداهُ رِيشَها لسهامِهِ

وهو البيت الذي قبل الشاهد .

وفي هامش الديوان : يقال : أقطعه أرض كذا : إذا جعل له غلتها رزقاً ، والإقطاع : اسم لتلك الأرض من التسمية بالمصدر . والطِّرف : الفرس الكريم ، والحسام : السيف القاطع يقول : إنّ جميع ما أتصرّف فيه ، ويضاف إليّ من أرض وثياب وخيل ومنازل وسلاح فهوله، وصل إليّ من نعمته .

(١) لقمان / ١٧

وكذا قوله تعالى : ﴿ رَبِّيَ الذّي يُحْيي ويُميت ﴾[1] أي يحيي الموتى ، ويميت الأحياء فيصير المعنى في قوله تعالى / : ﴿ وقد[2] أحسن بي ﴾ أي أوقع جميل صنعه بي . وإذا عدّيته بإلى يصير المعنى فيه الإيصال فإنه قال : أوصل إحسانه إليّ ، والمعنى متقارب ، وإن كان تقدير كلّ واحد منهما غير تقدير الآخر . [٣ / ١٧٧

فليس ينبغي أن يحمل فعلٌ على معنى فعل آخر إلا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله كقوله تعالى : ﴿ فَلْيحذَرِ الَّذين يُخالِفون عن أمرِه ﴾[3] .

والشائع في الكلام يخالفون أمره ، فحمل على معنى : يَخْرجون عن أمره ، لأن المخالفة خروج عن الطاعة .

وكذا قوله تعالى : « ﴿ وإذا قرىء القرآن فاسْتمعوا له ﴾[4] والشائع في الكلام فاستمعوه ، وإنما حمل على معنى : أنْصِتوا .

قال : وأمّا قولك في بيت أبي الطّيب : إنه على معنى : «جعلت» ، فيصير (ركبت) قد تعدّى في هذا الموضوع إلى مفعولين فهو غلطٌ منك .

وإنما غلطك في ذلك أنك رأيت « بُعْر أنا » اسماً جامداً لا يصحّ

(١) البقرة / ٢٥٨
(٢) في ط : « الذي» مكان «قد » تحريف .
(٣) النّور / ٦٣
(٤) الأعراف/ ٢٠٤

نصبه على الحال ، وإنما ينصب على الحال عندك ما كان مشتقًّا من فعل كضاحكٍ ، ومسرعٍ . وهذا وهمٌ منك .

وهَبْ أنا سَلّمنا لك هذا التوجيه الذي وجّهت به بيته هذا ، فكيف تصنع في بيته الآخر :

وهو قوله :

٦٠٤ = بَدَتْ قمراً ومَالَتْ خُوْطَ بانٍ
وفاحتْ عَنْبَراً وَرَنَتْ غَزالاً (١) ؟

أتراك تجعل هذه المنصوبات كلها مفعولات ، وتتصيّد في كُلّ فِعْل من هذه الأفعال معنًى يصير به متعدّياً إلى مفعول به ؟

وكيف تصنع في قولهم : « بعت الشّاءَ شاةً بدرهم » ، وبيّنت له حسابَهُ باباً باباً ، « وكلّمتُه فاه إلى فِيّ » ؟

فهذه الأسماء الجامدة كلّها عند النحويين أحوال ، ويكون تقدير

(١) للمتنبّي ، ديوانه المتنبي ٤/ ٣٤٠ .
وفي هامشه : الخوط : الغصن الناعم ، ورنت نظرت ،والمنصوبات في البيت أسماء وضعت موضع الحال ، كأنه قال : بدت مشرقة ، ومالت متثنّية ، وفاحت طيباً ، ورنت مليحة .من شواهد : ابن الشجريّ ٢/ ٢٧٤ ، والخزانة ١/ ٥٣٧ . وفي ابن الشجري : « ماست » مكان : مالت ، والميس والميسان : مشيٌ فيه تبختر. ونظير هذا البيت قول الآخر .
سَفَرْن بدوراً وانتقبن أهلّةً ومِسْنَ غُصوناً والْتَفَتْن جآذرا

قوله : بدت قمراً : مضيئةً كالقمر ، ومالت خُوط بان:متثّنيةً ، وفاحت عَنْبَراً ، أي طيّبة النشر كالعَنْبَر ، ورَنت غزالاً ، أي مليحة النظر كالغزال .

ومما يدلّك على أنها أحوال دخول واو الحال عليها إذا صارت جملة كقولك: بدت وهي قمرٌ، ومالت وهي خُوطُ بان ، وكذلك بيّنت له حسابه باباً باباً ، المعنى : مُبوّباً مفصَّلاً ، وبعت الشاء شاةً بدرهم أي مسعّراً .

ويكون قول أبي الطّيب على ذلك : ركبت النّاس بُعراناً بمعنى : مركوبين لي ، وحاملين .

ومما يدلّ على أن « بعراناً » حال لا مفعولٌ ثانٍ للجعل كونه يجوز إسقاطه / ولو كان مفعولاً ثانياً لم يجز إسقاطه ، ألا ترى أنه لو [٣ / ٨
قال : ركبت الناس كُلّهم إلى سعيد لم يحتج إلى زيادة .

ولو قال : جعلت الناس كلهم إلى سعيد وسكت لم يتمّ الكلام .

وهذا مما يشهدُ بفساد ما ذهبت إليه .

وأيضاً ، فإن الركوب لم يجيء في كلام العرب بمعنى الجَعْل كما جاء التّرك مثل قول الشاعر :

٦٠٥ = * وقَدْ تَرْكُناهُمُ لَحْماً على وَضَم[١] *

فعدّى تركت لمّا حمله على معنـى : جَعْلـت ، فأمّـا الـرّكوب بمعنى الجَعْل فليس بموجود في شيءٍ من كلام العرب .

(١) الوضم : كل شيء يوضع عليه اللحم من خشب .
وفي أساس البلاغة / ٦٨٠ : ومن المجاز : لحمٌ على وضَمٍ للذّليل .

المسألة السابعة

[في : إلاّدهٍ فلاده]

قال أبو نزار: وهذه المسألة سئلت عنها بغزنة[1] لمّا دخلتها فبيّنت مُشكلها للجماعة وأوضحتها ، وذلك أني سئلت عن قول الراجز :

٦٠٦ = * وقُوّلٌ إلاّدَهٍ فَلادَهِ[2] *

---

(١) مدينة واسعة في خراسان.

(٢) في الخزانة ٣/ ٩٠ قال البغداديّ : هو مثلٌ وقع في قطعة من رجز لرؤبة بن العجاج ، يورد النّحويون منه أربعة أبيات وهي :

فـاليومَ قد نهنهني تَنهنهي   وأوَلُ حلـم ليس بالمسفَّهِ
وقـولُ إلادهٍ فلادهِ   وحقّـةٌ ليسـت بقَـول التّرّهِ

وصف قبل هذه الأبيات شبابه ، ومـا كان فيه من مغازلـة الغوانـي ، ومواصلة الأماني إلى أن قال : فاليوم قد زجرني عمّا كنت فيه أربعة أشياء :

الأول : التّنَهنُه ، وهو مطاوع:نهنهته عن كذا فتنهنه ، أي كففته وزجرته عنه فكفّ .

الثاني : أول حلم ، أي رجوع عقل لا ينسب إلى السّفه .

الثالث : عذل القائلين إن لم تتب الآن مع هذه الدواعي إلى التوبـة ، فلا تتوب أبداً ، فقوله : « وقُوّل » على حذف مضاف .

والرابع : حقّةٌ أي خُطّةٌ حقّة ،فالموصوف محذوف وأراد بها الموت وقرْبه ، =

فذكرت أن هذه من باب كلمات نابت عن الفعل فعملت عمله . وبعضها في الأمر وبعضها في الخبر ، نحو : صَهْ ، ومه ، وبَلْه زيد،أو هيهات بمعنى : بَعُد .

و(دهٍ) في كلام العرب بمعنى : صَحّ ، أو يَصِحُّ ، ألا ترى أن قوماً جاءوا إلى سطيح الكاهن ، وخبئوا له خَبْأً،فسألوه فلم يُصرِّح، فقالوا : « لا ده » ، أي لا يصحّ ما قلتَ .

فقال لهم : « إلاّدهِ فلادهِ ، حبَّةُ بُرّ في إحليل مُهْر » ، فأصاب . فكأنه قال : إلا يَصِحّ فلا يَصِحُّ أبداً ، لكنني أقول في المستقبل ما تشهد له الصحة[1]،فكان[2]كما قال . إلاّ أنّ التنّوين الداخل على هذه الكلمة ليس هو على نحو التّنوين الدّاخل على رجلٍ وفرسٍ ، ولكنه تنوين دخل على نَوْعٍ من تَنْكير .

قال الرّاد عليه : قولك : «دَهٍ» اسم من أسماء الفعل ليس يَصِحّ على مذهب الجماعة ، ومَن له حذق بهذه الصّناعة .

=يقال : حق ، وحقّة ، كما يقال : أهل وأهلة .
والتّرة : اسم مفرد بمعنى الباطل ، يقال : ترّةٌ وتُرَّهة وجمع الأول : تراريه ، وجمع الثاني : تُرّهات . وهو أيضاً من شواهد : ابن يعيش ٤/ ٨١ ، واللسان : « دهده» . وانظر ديوان رؤبة / ١٦٦ وهذا الرجز من قصيدة يصف فيها نفسه .

(١) من ط : « ما يشهد له للصّحة » . تحريف .

(٢) ط : « وكان » بالواو .

والصّحيح في هذه الكلمة أنها اسم فاعل مِنْ : دَهِيَ يَدْهى فهو دهٍ ، وداهٍ ، والمصدر منه الدّهاء والدَّهْيُ. فيكون المراد/ بـ «دهٍ» أنه [٣ / ١٧٩
فَطِنٌ ، لأن الدّهاء : الفطنة وجودة الرّأي ، فكأنه قال : إلاّ أكن دَهِيًّا أي فَطِناً فلا أدهى أبداً .

هذا أصله ، ثم أُجْرِيت هذه اللفظةُ مثلاً إلى أن صارت يُعبَّر بها عن كل فعل تغتنم الفرصة في فعله .

مثال ذلك : أن يقول الإنسان لصاحبه وقد أمكنته الفرصة في طلب ثأر ، إلاّدهٍ فلادِه، أي إلاّ تطلب ثأرك الآن فلا تطلبه[١] أبداً . وهذا الرجز لرؤية . وقبله :

فاليوم قد نَهْنَهنِي تَنهنُهي وأوْلُ حلم ليس بالسُفّه[٢]
وقُوّلُ إلاّدهٍ فلادَهِ

ومعناه : إلاّ تُفلح اليوم فمتى تفلح ؟ أي إلاّ تنته[٣] فلا تنتهي أبداً .

فهذا معنى : دَهٍ في هذا المثل .

وأما اعرابه فإنه في موضع نصب على خبر « كان » المحذوفة ، تقديره : إلاّ أكن دهيّاً فلا أدْهى .

---

(١) في ط : « فلا تطلب » بدون هاء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في نسخ الأشباه : « علم ليس بالمسنّه » صوابه من الخزانة
(٣) في ط : «أي إلا تغض تنته» بزيادة كلمة : تغض تحريف صوابه من النسخ المخطوطة، والخزانة .

ونظير ذلك من كلام العرب : مررت برجل صالحٍ إلا صالحاً فطالحٌ ، تقديره : إن لا يكن صالحاً فهو طالحٌ . وإنما أسكن الياء وكان من حقها أن تكون منصوبةً مِنْ قِبَل أن الأمثال تتنزل منزلة المنظوم .

وهذه الياء حَسُن إسكانُها في الشّعر كقوله :

٦٠٧ = * يا دار هِنْدٍ عفت إلاّ أثا فيها *[1]

فقد ثبت بهذا أن (دهٍ) اسم فاعل ، لا اسم فعل ، وهي مُعْربة[2] لا مبنيّة ، وتنوينها تنوين الصّرف لا تنوين التنكير .

ويدلّك على أنها ليست من أسماء الأفعال كونها واقعة بعد حرف الشّرط ، ألا ترى أنه لا يحسن إلاّ صهْ فلاصَهْ ، وإلاّمَهْ فلامهْ ، وإلاّ هيهات فلا هَيْهات .

---

(١) صدر بيت تمامه :

* بين الطّوي فصاراتٍ فواديها *

وهو للحطيئة . انظر ديوانه / ٢٤٠

وهو من شواهد : سيبويه ٢/ ٥٥ ، والشافية ٤/ ٤١١ .

ومن الشافية : قال الأعلم : الشاهد فيه تسكين الياء من الأثافي في حال النصب حملاً لها عند الضرورة على الألف ، لأنها أختها ، والألف تتحرك . وقال الجوهري :

والأثفيّة للقدر : أفعولة ، والجمع الأثافيّ،وثقّيت القدر تثفية أي وضعتها على الأثافي .

وقال الأخفش : قولهم أثافٍ لم يسمع من العرب بالتثقيل .

والطوّي : البئر المطوية بالحجارة ، والصارة : رأس الجبل والوادي ، هذا وقد نسبه سيبويه إلى بعض السعديين .

(٢) في ط فقط : «معرفة» تحريف واضح .

المسألــة الثامنــة

[فــي تفسير كلمــة « غيل » في بيت للأعشى]

قال أبو نزار : أنشدني شيخي الفصيحي للأعشى :

٦٠٨ = آنس طِمْلاً من جديلة مشــــغوفاً بنوه بالسِّمار غُيُل[1]

فسأل عن «غيل» فقلت قد جاء مادتها[2]: ساعدٌ غيل[3]، للممتلىء ألا ترى إلى قوله : / [٣ / ١٨٠]

٦٠٩ = * بيضاء ذات ساعدين غَيْلَيْن[4] *

---

(١) لم أجده في ديوان الأعشى على هذه الصورة، والذي في الديوان / ١٥٠ هو :

إني لعمر الـذي خطـت مناسمُها لــه ، وسيق إليه الباقــرُ الغُيل

والمراد بالباقر : البقر .

والطّمل - كما في اللسان - الفاحش البذيّ الذي لا يبالي ما صنع ، وقيل : اللّص الفاسق . والطّمل أيضـاً : الذئـب.والجديلـة : القبيلـة والنـاحية ، وجديلة الرجل وجدلاؤه : ناحيته .

والسّمار : اللبن المذوق بالماء . وقيل : هو اللبن الرقيق .

(٢) في ط فقط : «مادبها» بالباء ، تحريف

(٣) في القاموس : والغَيْل بالفتح : السّاعد الرّيّان الممتلىء

(٤) رجز ورد في اللسان : « غيل » على النحو الآتي :

لكاعــبٌ مائلــةٌ في العِطْفَيْنْ بيضــاء ذات ساعــديْن غَيْلَيْنْ

أهــونُ من لَيلــى وليل الزَّيدينْ وعُقَــب العِيس إذا تمطّينْ

والسِّمار : اللّبن، كأن يقول: إن بني هذا الصائد امتلئوا من شُرْب اللبن إلا أن الراجز بناه على فِعَال، فقدّر غُيُل على زنة: جِمار وكتاب، ثم جمعه على غُيُل كما قالوا: حُمُر وكُتُب.

فإن قيل: فما سمعنا غِيالاً! قيل: قد أسلفنا أن العرب قد تنطق بجمع لم يأت واحده، فهي تقدّره وإن لم يسمع.

وأجيب بأن يُقال له : قد أتعبت الأسماع بلَغطك وغَلَطك ، وأزعجت الطّباع بخطابك[1] وَسَقطك .

يا هذا ، إن تفسيرك للغُيل[2] بأنهم الذين امتلئوا من شُرْب اللبن قياساً على الغَيْل وهو الساعد الممتلىء شيءٌ لم يذهب إليه أحد من أهل اللغة . وإنما ذهبوا إلى أن الغيل هو أن تُرضع المرأة ولدَها وهي حامل . واسم ذلك اللبن أيضاً الغَيْل . ولم يقل أحد منهم : إن الغيل هو الامتلاء من شُرْب اللّبن ، وإنما فسّرت لفظة الغيل في بيت الأعشى على غير هذا، وهو:

٦١٠ = إنّي لعمرُ الَّذي خطّت منا سمُها
تَخْدِي وسيق إليه الباقرُ الغُيُلُ[3]

(١) ط فقط : « بخطائك » بالهمز تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) بعده في ط : بزيادة « بضم الفاء والياء » وهو تحريف ، وهذه الزيادة انفردت بها ط ، ومع ذلك فإنها محرّفة بكلمة : « ضمّ الفاء » ، وليس للفاء وجود في النّص

(٣) ديوان الأعشى / ١٥٠ .
وهو من شواهد المنصف ٣/ ٤٦ حيث ذكره شاهداً على أن الواحد: غَيُول ، =

على وجهين :

أحدهما : أنها الكثيرة من قولهم : غيلٌ أي كثير[١].وقيل الغَيْل : ههنا السّمان ، من قولهم : ساعد غَيْلٌ ، أي سمينٌ .

والغَيْل بمعنى الكثير ، وهو المراد في البيت الأول ، لأنه يصف هذا الصائد بالفقر وكثرة الأولاد ، وأنهم ليس لهم غذاء إلا السّمار وهو اللبن الرّقيق .

وأما قولك : إن غُيلاً جمع غيال ، واحدٌ لم ينطق به فمن أفحش غَلطَاتك ، وأفضح سقطاتك ، بل هو « جمع غَيْل » ، والغَيْل : الماء الكثير وجمعه : غُيُل . ونظيرُه : سَقْفٌ وسُقُف .

وكذلك الغَيْلُ : السِّمار ، واحدها : غَيْلٌ أيضاً[٢]. وإنما غَلْطتك في ذلك أن الغالب على « فُعُلٌ » أن يكون جمعاً لِفَعال أو فَعال مثل : حِمار وحُمُر ، وقَذال[٣] وقُذُل ، فقضيت أن غُيُلاً جمع : « غِيال »

وأما تفسيرك السّمار بأنه اللّبن على الإطلاق فغلطٌ يجوز على

= وانظر اللسان : غيل برواية « مناشبها » مكان : مناسمها

(١) في القاموس : الغيل بالكسر ويفتح : الشجر الكثير الملتف وأغيلت الغنم : نتجت في السّنة مرتين. وتغيّلوا : كثر أموالهم أو كثروا

(٢) في القاموس : « غيل » : اللبن ترضعه المرأةُ ولدها ، وهي تؤتى أو وهي حامل . واسم ذاك اللبن : الغيْلُ أيضاً

(٣) القذال كسحاب : جماع مؤخر الرأس .

مثلك من أهل التحريف .

وإنما صوابه أن تقول : السّمار : اللبن الرّقيق أو اللبن المخلوط بالماء ، لأن / تسمير اللّبن هو خلطه بالماء ، فإن أكثر فيه [٣ / ١٨١]
الماء سموه المُضيح .

وتفسير البيت على وجه الصّواب : أنه يصف حِمار وحش أو ثَوْر وحش آنس طَمْلاً أي صائداً والطّمل : الذّئب شبهه به .

يقول هذا الثور الوحشي آنس صائداً له عائلةٌ ، وأطفال ليس لهم غذاء إلّا اللبن المخلوط بالماء ، فهو لذلك أشدّ الناس اجتهاداً في أن ينال صيد الثّور الوحشي ليشبع به عياله وأولاده .

المسألة التاسعة
[في إعراب « غير » من قول الشاعر : غير مأسوف الخ]

قال أبو نزار : وسُئلت في بغداد عن قول الشّاعر :

٦١١ = غير مأسـوف علـى زَمن ينقضـي بالهَـمّ والحـزن[1]

فلم يعرف وجه « غير » وأوّل من أخطأ فيه شيخنا الفصيحيّ فعرّفته ذلك[2]

والذي ثبت الرّأي عليه : أن المعنى : لا يُؤسف على زمن .

فـ «غيرُ» فيه مرفوع بالابتداء . وقد تم الكلام بمعنى الفعل . فسدّ تمام الكلام، وحُصول الفائدة مسدّ الخبر ، ولا خبر في اللّفظ كما قالوا : أقائم أخوك ؟ ، والمعنى : أيقوم أخوك ، فقائم مبتدأ وسدّ تمام الكلام مسدّ الخبر ، ولا خبر في اللفظ .

فقيل له : قد عجبنا أن أخطأت مرّةً بالصّواب وجريت في توجيه هذه المسألة على سَنَن الإِعراب .

(١) لأبي نواس ، وبعده :

إنمـا يرجـو الحياة فتىً عـاش في أمـنٍ من المِحَنِ

مـن شواهـد : ابـن عقيل ١ / ٨٩ ، والخزانـة ١ /١٦٧ ، والأشمونـي ١ /١٩١ ، والهمع والدرر رقم ٣١٢ .

(٢) في ط : « فعبر فيه » مكان : « فعرفته » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب

المسألة العاشرة
[في قول العرب : جئت من عنده]

قال أبو نزار : تقول العرب : جئت من عنده ، لأنَّ من قضى وَطراً من شخص فقد صار المعنى عنده غير مُهِمٍّ في نظره ، لأن الذي انقضى قد خرج عن حَدّ الاهتمام به ، وبقي اختصاص الشخص بالموضع المختص بـ « مِن » ، كأن الغرض متعلقًا به ، فأردت أن تذكر انفصالك عن مكان يخصّه ، فقلت : « مِنْ عنده » .

فأمَّا إذا كان الإنسان قد اعتزم أمراً يريده من شخص ، فإن المكان القريب من ذلك الشخص لا يهمّه ، وإنما المهم ذكر الإنسان الذي حاجتك عنده . فالحكمة تقتضي أن تقول : « إليه » : ولم يجز « إلى عنده » . هذه حكمة العرب .

فأمّا سيبويه فقال : استغنوا بـ « إليه » عن:« إلى عنده » ، كما استغنوا بـ « مثل » وشبه عن « كه » ابتداءً .

فقال الرّاد عليه /   [٣ / ١٨٢]

يا هذا ، كانت إصابتك في مسألتك آنفاً فلتةً اغتفلتها .

وجميع ما وجهت به في مسألتك هذه خارج عن الأصل المنقول . ولم يذهب إليه أحدٌ من ذوي العقول . وذلك أن الّذي ذهب إليه المحصّلون من أهل هذه الصّناعة هو أن الظروف التي ليست بمتمكّنة مثل عند ، ولدن ، ومع ، وقبل ، وبعد ، حُكْمُها أن لا يدخل عليها شيء من حروف الجرّ، لعدم تمكّنها، وقلّة استعمالها استعمال الأسماء .

وإنما أجازوا دخول « مِنْ » عليها توكيداً لمعناها ، وتقويةً له . ولمّا لم يَجُز في شيء منها أن يكون انتهاءً إلاّ بذكر « إلى » لم يجز دخولُها عليه تأكيداً لمعناها ، كما كان ذلك في « مِنْ » .

وقد قدّمت أن حكم هذه الظروف أن لا يدخل عليها شيء البتّةَ من حروف الجر للزومهما الظّرفية ، وقلّة تصرّفها .

ولولا قوّة الدّلالة فيها على الابتداء ، وقوّة « مِنْ » على سائر حروف الجر بكونها ابتداءً لكلّ غاية لما جاز دخول مِنْ عليها .

ألا ترى أنه قد جاء في كلامهم كون « مِنْ » يراد بها الابتداء والانتهاء في مثل : رأيت الهلال من خَلَلِ السّحاب ، فخلَلُ السّحاب هو ابتداء الرؤية ومنتهاها .

فهذا مِمّا يدلّ على قوّة « مِنْ » وضعف « إلى » ، فلذلك أجازوا : مِنْ عنده، ومِنْ معه ، ومِن لدنه ، ومِنْ قبلِه ، ومِنْ بعدِه ، ولم يجيزوا : إلى عنده ، وإلى قبله ، وإلى بعده .

فهذه الخمسة الظّروف لا يدخل عليها شيء من الحروف الجارّة سوى مِنْ ، وسبب ذلك ما تقدّم ذكره .

وأما قولك : إن سبب ذلك هو أن « مَنْ قضى وطراً » إلى آخره فهذيان المُبرْسَمين[1]. ودعوى المتحكِّمين .

وذلك أنه لو كان الأمر على ما ذهبت إليه لامتنع أن تقول : رجعت إلى داره ، فينبغي على هذا أن يكون الصّواب : رجعت إليه ، وعدت إليه ، فيكون قول من قال : رجعت إلى داره ، وعدت إلى منزله لا يصحّ ، كما لا يصحّ : إلى عنده ، لأن المهم إنّما هو الشّخص دون محلّه .

وإذا امتنع ذلك مع عنده ، فكذلك يمتنع : مع البيت والمنزل وغيرهما .

وأما قولك : إن المكان القريب من ذلك الشخص لا يهمه ،
[٣ / ١٨٣] فإن هذا الكلام يقتضي أنه إذا بعد مكانه / منه احتيج إلى ذكره ، فيقال : رجعت إلى عنده ، وذلك أنه إنما جاز إسقاطه لقرب المكان الذي فيه الشخص ، واستغنى عن ذكره لقربه ، فيلزمه أن لا يسقطه عند بُعْده .

ولو قدّرنا أن جميع ما ذكرته من جواز دخول « مِنْ » على « عند »

(١) في القاموس : البِرْسام بالكسر : عِلّة يُهْذى فيها . بُرْسِمَ بالضّمّ فهو مُبَرْسَم .

وامتناع دخول « إلى » عليها صحيحٌ لوجب عليك أن تستأنف جواباً آخر عن امتناع دخول « إلى » على قبل وبعد ، ومع ، ولدن ، وجواز دخول مِنْ عليها .

وليس في جميع ما ذكرته جواب عن ذلك .

وليس الجواب عند النحويين إلا ما قدّمناه ، فافهم ذلك .

انتهت المسائل العشر

* * * *

[أبيات المعاني المشكلة الإعراب]

(قال السّخاويّ) في : « سفر السعـادة » : من أبيان المعانـي المشكلة الإعراب .

قـال : ولسنـا نعنـي بأبيات المعانـي ما لم يُعلـم ما فيه[١] من الغريب ، وإنّما يعنون بأبيات المعاني ما أشـكل ظاهـره وكان باطنُـه مخالفاً لظاهره ، وإن لم يكن فيه غريب أو كان غريبهُ معلوماً ـ قوله :

٦١٢ = ومِنْ قَبْلَ امنا وقد كان قَوْمُنـا
يُصَلُّـون للأوثـان قبـلُ مُحمَّدا[٢]

(١) في ط : « يعلم فيه » بدون : « ما » ، تحريف . صوابه من المخطوطات

(٢) نسبة الرّماني في «توجيه إعراب أبيات ملغزة» للعبـاس بن مرداس السّلمي ، انظر ص/ ٩٣ قال الرّمّاني في توجيهه :

الايمـان : التصـديق ، يقـال : آمـن فلان بالله أي صدّق به . . . فنصب محمّداً ، على معنى التصديق ، فكأنه قال : « ومن قبلُ صدّقنا محمّداً »

فأمّا نصب « قَبْلَ » فيحتمل وجهين :

أحدهما : ما حكاه أحمد بن يحيى ثعلب عن الفرَاء : أن العرب قد بنَتْ : « قبل » على الفتح . . فعلى هذا يكون غاية ، وقد بنى على الفتح كما يبنى عند بعضهم على الضّمّ .

والوجه الثاني : أن يريد النكرة منه ، كأنـه أراد قبـلاً ، ثم حذف التنـوين مضطرًّا فعلى هذا يصحّ »

نصب محمّدا بامنا ، لأنه بمعنى صَدّقنا محمداً .

وقيل : بإسقاط الخافض . وهذا أحسن .

وقوله :

٦١٣ =لقد قال عَبْدَالله شَرّ مقالةٍ
كفى بك يا عبدَ العـزيزُ حَسِيبُها[1]

عبدالله مُثنًّى حذف نونُه للإضافة ، وألفه لالتقاء السّاكنين . وعبد منادي مرخّم عَبْدة[2]. ثم ابتدأ فقال : العزيزُ حسيبُها ، كما تقول : اللهُ حَسِيبُك . انتهى .

[الإشكال في قوله تعالى : وروحٌ « منه »]

في تفسير الثّعلبيّ كان لهارون الرشيد غلامٌ نصرانِيّ جامعاً لخصال الأدب ، وكان الرشيد يحاوله لِيُسْلِمَ ، فيأبى فألحّ عليه يوماً ،

(١) انظر « توجيه إعراب أبيات ملغزة للرّماني / ٤٣ .

(٢) في نسخ الأشباه : « عبده » بالهاء صوابه : « عبدة » بتاء التأنيث والتصويب من « توجيه إعراب أبيات ملغزة . . . » حيث قال : « فإن « عبد » مرخم من : « عبدة » وقد حذف الهاء ، وأبقى الدّال مفتوحة يدلّ عليها ، كما تقول : يا طَلْحَ أقبل ، ترخيم طلحة .
قال الرّمّاني : وتفسير المعنى: لقد قال عَبْدان لله شرّ مقالة كفى بك يا عبدةُ ، العزيزُ حسيبُها »
وشرّ مقالة : نصب على المصدر لإضافته إليه ، وإن لم يكن مصدراً .

فقال : إنّ في كتابكم حُجَّةً لما انتحِلهُ ، قولُهُ تعالى : « وكلمته ألقاها إلى مَرْيَمَ ورُوحٌ مِنْهُ »(١)

فدعا الرّشيد العلماء ، وسألهم عن جوابها ، فلم يجد فيهم من يُزِيل الشُّبهة .

فقيل له : قَدِم حُجّاج خراسان وفيهم عليّ بن الحسين بن واقد إمامٌ في عِلْم القرآن ، فدعاه وذكر له النّصرانّى الشّبهة ، فاستعجم عليه الجواب ، فقال : يا أمير المؤمنين ، قد سبق في علم الله أن هذا الخبيث يسألُني عن هذا ، ولم يُخْلِ اللهُ كتابَهُ عن جوابه ، ولم
٣ / ١٨٤] يحضرني الآن . ولله عليّ أن لا أطعم / حتى آتي بجوابها ؟ ثم أغلق عليه بيتاً مظلماً،واندفع يقرأ القرآن،فبلغ من سورة الجاثية : « وسَخّر لكم ما في السّموات وما في الأرض جميعاً منه »(٢)، فصاح : افتحوا الباب ، ففتح وقرأ الآية على الغلام بين يَدَيْ الرّشيد ، وقال : إن كان قوله : « وروح منه » يوجب كون عيسى بعضاً منه ، فيجب أن يكون ما في السموّات وما في الأرض بعضاً منه .

فانقطع النّصرانّى، وأسلم، وفرح الرّشيد، وأعظم جائزة عليّ بن واقد . رحمه الله تعالى .

---

(١) النساء / ١٧١
(٢) الجاثية / ١٣

[حل معنى أبيات لمسافر العبسي مشكلة المعنى]

وجدت بخط الشيخ شمس الدين بن القماح في مجموع له ، .

قال : من مراسلات شيخنا العلاّمة ضياء الدين أبي العباس أحمد بن الشيخ أبي عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن عمر بن عبد المنعم الأنصاري القرطبيّ إلى بعض الحكّامُ بقوص[1] وقد جرى كلامٌ في مسألة نحويّة جواباً عنها كان سيّدنا متّع الله ببَرَكَتْي عِلْمِه وعَملِه ، ومنحه راحتَيْ طاعته وأَملِه ، في بارحته[2] التي أشرق دُجاها بأسِرَّته[3]، ووضح سناها بغرَّته ، نثر من جوهر فضله الشّفاف ، ودرّه الذي لم يلج حشا الأصداف ، وضوّع من عَرْف عِلْمه الذي هو أضوع من عنبْر المستاف[4] ، ونشر من أردية لفظه كُلّ رقيق الحاشية معلّم الأطراف ، وسأل عن أبيات مسافرٍ العبسيّ .

(١) قوص : بلدة في صعيد مصر

(٢) البارحة : أقرب ليلة مضت .

(٣) الأسارير : محاسن الوجه الخدّان والوجنتان .

(٤) من سوف إذا شمّ ، كما في القاموس

٦١٤ = قد سالم الحَيّاتُ منه القَدَما

الأفعوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَما[1]

وذاتُ قَرْنَيْنِ ضَمُوزاً ضِرْزِما

عن ناصب (الأفعوان) و (الشجّاع) ، و رافع (الحيّات) و (ذات) .

وما معنى ضموز وضرزم ؟ فسقياً لفضيلته التي نوّر كمامُها . واشتد ثُمامُها، وأمطر غمامها، واشتمل على الفضل بدؤها وختامُها .

أمّا الحيات ففاعل،والأفعوان والشجاع بدل منه،وهو منصوب اللفظ .

فإن قيل : كيف يكون بدلاً ، ومن شأن البدل مشابهة المبدل منه

(١) في الدرر ٣/ ٦ ذكر أن الشاهد من أرجوزة قيل : إنها لأبي حيّان الفقعسِيّ ، وقيل : لمساور بن هند العبسيّ ، وقيل : للتّدمريّ ، وقيل : لعبد بني الحسحاس .

وهو من شواهد : سيبويه ١/ ٤٥١ ، والخصائص ٢/ ٤٣٠ ، والمنصف ٣/ ٦٩ ، والمغني ٢/ ٧٨١ ، والعيني ٤/ ٨٠ ، والأشموني ٣/ ٦٧ ، والهمع والدرر رقم ٦٤٣ ، واللسان : « شجعم »

وفي المنصف ٣/ ٢٢٧ ، قال الشنتمريّ : وصف رجلاً بخشونة القدمين ، وغلظ جلدهما ، والحيّات لا تؤثر فيهما .

والأُفعوان : الذكر من الأفاعي . والشجاع : ضرب من الحيّات . والشجعم : الطويل . وذات قرنين : ضربٌ منها أيضاً والضموز : الساكنة المطرقة التي لا تصفر لخبثها ، فإذا عرض لها إنسان ساورته وثباً . والضرِّزم : المسنّة ، وذلك أخبث لها ، وأوجى لسمّها . ويقال : الضرّزم : الشديد .

في إعرابه ، وقد قلتم : إن الحيّات مرفوع وهذا منصوب .

قلنا : كلّ واحد من الأفعوان والشّجاع فيه معنى الفاعلية والمفعولية / فالحياتُ ارتفع لفظه بما فيه من معنى الفاعليّة ، وانتصب الأفعوان والشّجاع بما فيهما وفي الحيّات من معنى المفعوليّة . [٣ / ١٨٥

وإنما قلنا : إنّ كلاً منهما فاعل ومفعول ، لأن لفظ « سالم » يقتضي الفاعليّة مِنْ: فاعَلْتُهُ ، فلزم أن يكون كُلٌّ منهما فاعلاً بما صدر من فعله ، مفعولاً بما صدر من فعل صاحبه ، لأن الحيّات سالمت القدم ، وسالمتها ، فلم تَطَأْها ، فالحياة فاعلة مفعولة ، والقدم فاعلة مفعولة ، فجاز أن يُحْمَل اللّفظ في الأفعوان والشّجاع على ما فيهما وفي الحيّات من معنى المفعوليّة . وصحّ به معنى المفعولية ، وصحّ به معنى البدل .

وأما ذات قرنين فارتفع بالعطف على لفظ الحيّات ، ولو انتصب لجاز .

وأما ضَمُوزًا فهو السّاكت وضِرزمًا فهو الصُّلب ، وهما حالانِ .

[بيت إعرابه مشكل للحريريّ]

قال الصّلاح الصفديّ[١] :

اختلفت أنا والمولى شرف الدين حسين بن ريّان في قول أبي القاسم الحريريّ[٢] :

٦١٥ = فلم يَزْل يبتزّه دهرُه
ما فيه من بَطْش وُعودٍ صَلِيب[٣]

فذهب هو في إعراب قوله : « ما فيه » إلى أنه في موضع نصب على أنه مفعولٌ ثانٍ .

وذهبت أنا إلى أنه بدل اشتمال من الهاء التي في قوله : «يبتُّزه» .

فكتب شرف الدّين فُتْيا من (صَفَد) وجهزها إلى الشيخ كمال الدين بن الزّملكاني :

(١) هو خليل بن أيبك بن عبد الله الأديب صلاح الدين الصفدي أبو الصفا ، ولد سنة ٦٩٧ تقريباً ، ومات بدمشق في ليلة عاشر شوال سنة ٧٦٤ هـ . وانظر ترجمته في مقدمة كتابه : الغيث المُسْجَم في شرح لاميَّة العجم ـ طبع دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان . ومما يجدر ذكره أنه ليس له ترجمة في البغية .

(٢) هو القاسم بن عليّ بن محمد بن عثمان البصري الإمام أبو محمد الحريريّ ولد في حدود سنة ٤٤٦ هـ . ومات بالبصرة في سادس رجب سنة ست عشرة وخمسمائة . انظر البغية ٢ / ٢٥٧ ـ ٢٥٩ .

(٣) انظر حاشية يس ٢ / ١٥٨ .

وهي : ما تقول السّادة علماء الدّهر ، وفضلاء هذا العصر - لا بَرِحُوا لطالب العلم الشّريف قبلةً .

وموطن السّؤال ومحلّه في رجلين تجادلا في مسألة نحويّة ، وهي في بيت من المقامات الحريريّة وهو:

فلــم يزل يبتــزّه دَهْــرُهُ
مــا فيه من بَطْش وعُــودٍ صليبْ

ذهبا إلى أن معنى يبتزّه : يسلبُه . وكلٌّ منهما وافق في هذا مذهبَ خصمه مَذْهَبُهُ (١) .

وموطن سؤالهما الغريب إعراب قوله : «ما فيه من بطش وعود صليب» / لم يختلفا في نصبه ، بل خُلْفُهما فيما انتصب به ، [٣ / ١٨٦

فذهب أحدهما : إلى أنه بدل اشتمال من الهاء المنصوبة في «يبتزه» . وله على ذلك استدلال .

وذهب الآخر : إلى أنه مفعول ثان ليبتزّه . وجعل المفعول الهاء

واختلفا في ذلك وقد سألا الإجابة عن هذه المسألة ، فقد اضطرا في ذلك إلى المسألة . فكتب الشيخ كمال الدين :

---

(١) في بعض النسخ المخطوطة بإسقاط : مذهبه ، على معنى : « وكل منهما وافق مذهب خصمه ، والمعنى على بقاء « مذهبه » : كل منهما وافق مذهبُهُ مذهب خَصْمه .

[الجواب]

الجواب . الله يهدى إلى الحقّ.

كلٌّ من المختلفين المذكورين قد نهج نهج صواب، وأتى بحكمة وفصل خطاب، ولكلٍّ من القَوْلَيْنِ مساغٌ في النّظر الصحيح ، ولكن النّظر إنما هو في الترجيح .

وَجْعلُ ذلك مفعولاً أقوى توجيهاً في الإعراب، وأدقّ بحثاً عند ذوي الألباب .

أمّا من جهة الصناعة العربيّة، فلأنّ المفعول متعلّق الفعل بذاته التي بوقوع الفعل عليه معنيّة ، والبدل مبيّن لكون الأول معه مطّرحاً في النّية .

وهذا الفعل بهذا المعنى متعدٍّ إلى مفعولين، «وما فيه من بطش» هو أحد ذينك الاثنين، لئلاّ يفوت متعلّق الفعل المستقلّ، والبدل بيانٌ يرجع إلى توكيدٍ بتأسيس المعنى مُخِلّ(١) .

---

(١) ذكر يس في حاشيته ٢ / ١٥٨ هذا الشاهد تعليقاً على قول التوضيح وشرحه التصريح في بدل الاشتمال أنه بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال كأعجبني زيد علمُه أو حسنُهُ أو كلامه ، ألا ترى أن الإعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز ، وعلى علمه وحسنه بطريق الحقيقة وكذلك : سُرِق زيد ثوبُه أو فرسُه، فإن زيداً مسروق مجازاً ، والثوب=

وأما من جهة المعنى ، فلأنّ المقام مقام تَشَكٍّ ، وأَخْذٍ بالقلوب .

وتمكين هذا المعنى أقوى ، إذا ذُكر ما يُسْلَبُ منه مع بيان أنه المسلوب ، فذِكْرُ المسلوب منه مقصودٌ كذكر ما سُلِب ،

وفي ذلك من تمكين المعنى ما لا يَخْفى على ذوي الأرب . ووراء هذا بسطٌ لا تحتمله هذه العُجالة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

قال الصّلاح الصَفدي : لا اعلم أحداً يأتي بهذا الجواب غيره لمعرفته بدقائق النحو ، وبغوامض عِلْمَيْ المعاني والبيان ، ودُرْبَته بصناعة الإنشاء .

[فائدة من مقامات الحريري]

قال القاضي تاج الدّين السّبكي في الطّبقات الكبرى .

ومن الفوائد المتعلّقة بالمقامات سأل ابن يعيش النّحوي زيد بن

= والفرس مسروقان حقيقة .

علّق ياسين على قوله : « وكذلك سرق زيد ثوبه » قائلاً « وكذلك سُلِبَ زيد ثوبُه كما مثل به جمعٌ . منهم صاحب تلخيص المفتاح واعترضه البهاء السبكي . وحاصله أن سلب يتعدّى لمفعولين فجعل ثوبه بدلاً يقتضي حذف المفعول الثاني ، وأن التقدير : مثلاً : سلب زيد ثوبه بياضه ، وذلك مُخِلٌّ بالمعنى المقصود من الكلام ، وبهذا يعرف ما في الجواب الذي نقله الصلاح الصفّدي في تاريخه أعوان النصر عن ابن الزملكاني « ثم ذكر بيت الحريريّ : فلم يزل يبتز » الخ .

الحسن الكندىّ عن قول الحريريّ في المقامة العاشرة: «حتّى إذا لألأ الأُفقَ ذَنَبُ السِّرحان ، وآن انبلاجُ الفَجْر وحان[١]»: ما يجوز في قوله: الأفق ذَنَب السّرحان من الاعراب؟

فأشكل عليه الجواب. حكى ذلك ابن خلّكان، وذكر أن البَنْدِهيّ[٢]
٣ / ١٨٧] في/ شرح المقامات جوّز رفعهما ، ونصبهما، ورفع الأول ونصب الثاني، وعكسه.

قال ابن خلّكان: ولولا خوف الإطالة لأوردت ذلك . قال والمختار نصب الأفق ، ورَفْع الذّنب.

قال ابن السّبكي : وقال الشيخ جمال الدين بن هشام

ومن خطّة نقلت :

كان رفعهما على حذف مفعول «لألأ» وتقدير «ذَنَبَ» بدلاً أي حتى إذا لألأ الوجودَ الأفقُ ذَنبُ السّرحان ، وهو بدل اشتمال. ونظيرهُ سُرِق زيدٌ فرسُهُ

(١) انظر شرح مقامات الحريري للشريشى ١ / ٣٤٢ . المقامة العاشرة ، وذنب السرحان : هو الفجر الكاذب . والسرّحان : الذئب ، شبه ضوءُه بذنبه .
(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مسعود بن أحمد بن الحسين بن مسعود المسعوديّ ، أبو سعيد البندهيّ : نسبة إلى : « بنج ديه » بخراسان .
من تصانيفه : شرح المقامات ، ولد ليلة الثلاثاء أول ربيع الآخر سنة ٥٢٢ هـ ، ومات بدمشق ليلة السبت تاسع عشرين من ربيع الأول سنة ٥٨٤هـ . .
انظر البغية ١ /١٥٨ .

ويُضْعفه أو يردّه عدم الضّمير

وقد يقال: إن أل خلف عن الإضافة أي ذنب سرحانه.

ومثله: ﴿ قُتِلَ أصحابُ الأخدود النّـار﴾[1] أي ناره ، أو علـى حذف الضّمير كما قالوا في الآية أي ذنب السّرحان فيه ، والنّار فيه.

وأمّا نصبهما فعلى أن الفاعل ضمير اسمه تعالى، والأفقَ مفعول به، وذنب بدلٌ منه أي لأ لأ اللّهُ الأفـقَ ذَنَب السّرحان ، أي سرحانه، أو السرحان فيه.

ورفع الذنّب ونصب الأفق واضح

وعكسه مشكلٌ جدًّا إذْ الأفـق لا ينـوّر الذّنـب ، نعـم إن كان تجويزه على أنه من باب المقلوب اتّجه، كمـا قالـوا: كَسَـر الزجـاجُ الحَجَرَ[2]، وخرق الثّوبُ المسمارَ لأ من اللبس.

هذا ما قيل فيه - والله سبحانه وتعالى أعلـم بالصّـواب ، واليه المرجع والمآب.

---

(١) البروج / ٤ ، ٥

(٢) انظر هذا الإشكال في حاشية يس ٢ / ١٥٨

[مسائل وأجوبتها لابن هشام الأنصاري]

قال الشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري[١] - رحمه الله

سألني بعض الإخوان وأنا على جناح السّفر عن توجيه النّصب في نحو قول القائل: فلانٌ لا يملك درهَمًا فضلاً عن دينار.

وقوله : الإعراب لغةً : البيان،واصطلاحاً: تغير الآخر لعامل.

والدليل لغةً،المرشد.

والإجماع لغة : العزم.

والسّنة لغةً:الطّريقة.

وقوله: يجوز كذا خلافاً[٢] لفلان.

وقوله: وقال أيضاً.

وقوله: هَلُمّ جرّا.

وكلّ هذه التراكيب[٣] مشكلةٌ ولست على ثقة من أنها عربيّة، وإن

(١) في ط : « الأنضاري » بالضاد ، تحريف واضح .
(٢) في ط : « إخلافاً » تحريف .
(٣) في ط : «تراكب»، تحريف،

كانت مشهورةً في عُرْف الناس. وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له. ووقفت لبعضها على تفسير لا يشْفي عليلاً، ولا يُبَرِّد غليلاً.

وها أنا موردٌ في هذه الأوراق ما تيّسر لي معتذراً بضيق الوقت، وسُقْم الخاطر. وما توفيقي إلاّ بالله، عليه توكلت، واليه أُنيب./ [٣ / ١٨٨

[فلان لا يملك درهمًا فضلاً عن دينار]

أما قوله : فلان لا يَملِكُ درهماً فضلاً عن دينار فمعناه : أنه لا يملك دِرْهماً ولا ديناراً، وأنّ عَدَم مِلْكه الدّينار أولى مِنْ عدم مِلْكه الدّرهم، وكأنه قال: لا يملك دِرْهماً، فكيف يملك ديناراً ؟

وهذا التركيب زعم بعضهم أنه مسموع . وأنشد عليه :

٦١٦ = قَلّما يَبْقى على هذا القَلَقْ صَخْرة صمّاء فضلاً عن رَمَق

الرّمق : بقية الحياة . ولا تستعمل فضلا هذه إلاّ في النّفي وهو مستفاد من البيت من : « قلّما » .

قال بعضهم : حدث لـ « قلَّ » حين كُفّت بـ « ما » إفادةُ النّفي، كما حدث لإنّ المكسورة المشددة حين كُفّت إفادة الاختصاص .

قلت : وهذا خطأٌ، فإنّ قَلّ تستعمل للنّفي قبل الكف . يقال : قَلَّ أحدٌ يعرف هذا إلاّ زيد، بمعنى لا يعرف هذا إلاّ زيد، ولهذا تستعمل مع « أَحد » .

وصحّ إبدال المستثنى وهو بدل إما من « أحد » أو من ضميره .

و(على) في البيت للمعيّة مثلها في قوله تعالى : ﴿ وإنّ ربّك لذو مغفرة للنّاس على ظُلْمِهم ﴾[1]، « الحمد للهِ الذي وهب لي على الكِبَر إسمعيل وإسحاق »[2]، وانتصاب «فضلاً» على وجهين محكّيّين عن الفارسيّ .

الأول : أن يكون مصدرًا لفعل محذوف ، وذلك الفعل نعتٌ للنّكرة .

الثاني : أن يكون حالاً من معمول الفعل المذكور .

هذا خلاصة ما نقل عنه ، ويحتاج إلى بسط يوضّحه .

اعلم أنه يقال : فَضُل عنه وَعَلَيْه بمعنى : زاد .

فإن قَدّرته مصدراً بتقدير : لا يملك دِرْهماً يفضلُ فضلاً عن دينار ، فذلك الفعل المحذوف صفة لـ « درهماً » . كذا حُكِي عن الفارسيّ .

ولا يتعيّن كون الفعل صفةً بل يجوز أن يكون حالاً ، كما جاز في « فضلاً » أن يكون حالاً على ما سيأتي تقريره .

---

(١) الرّعد / ٦

(٢) إبراهيم / ٣٩

نعم، وجْه الصّفة أقوى ، لأن نعت النكرة كيف كان أقيس من مجيء الحال منها .

وإن قَدّرته حالاً ، فصاحبها يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون ضمير المصدر محذوفاً أي لا يملكه أي لا يملك المِلْك على حدّ قوله : / [٣ / ١٨٩

٦١٧ = * هذا سُراقةُ للقرآن يَدْرسهُ[1] *

(١) تمامه :

* والمرْءُ عند الرُّشا إن يَلْقَها ذيبُ *

وهذا الشاهد من أبيات سيبويه ١ / ٤٣٧ التي لم يُعرف قائلها، وهو أيضاً من شواهد : الخزانة ١ / ٢٢٧ ، ٢ / ٣٨٣ ، ٣ / ٥٧٢ ، ٤ / ١٧٠ ، والهمع والدرر رقم ١١١٩ .

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على مجيء الهاء مفعولاً مطلقاً. وهذا الضمير راجع للمصدر المدلول عليه بالفعل ، وإنما لم يجز عودهُ للقرآن لئلا يلزم تعدّي العامل إلى الضمير وظاهره معاً .

وذكر الدرر اللوامع : أن الأعلم قال : هجا هذا الشاعر رجلاً من القُرّاء نسب إليه الرّياء ، وقبول الرُّشا ،والحِرْص عليها . ونقد البغدادي في الخزانة رأى الدماميني الذي سطّره في الحاشية الهندية حيث ذكر « أن هذا البيت من المدح لا من الهجاء، وظنّ أن سراقة هو سراقة بن جُعْشُم الصّحابيّ مع أنه في البيت غير معلوم من هو ؟ وحرّف فيه تحريفات ثلاثة :

الأول : الرُّشا بضم الراء والقصر جمع رُشْوة. قال هو بكسر الراء مع المدّ : الحبل ، وقصره للضرورة ، وأنّثهُ على معنى الآلة . وكلامه هذا على حدّ : « زنّاه فحدّه » [يقصد الشنقيطي بهذه العبارة :أنه اتهمه بارتكاب الزنى، =

أي يدرس الدرس إذْ ليس الضّمير للقرآن ، لأنّ اللاّم متعلّقة بيدرُس ، ولا يتعدّى الفعل إلى ضمير اسم وإلى ظاهره جميعاً ، ولهذا وجب في : زيداً ضربتُهُ تقدير عامل على الأصح .

وعلى هذا خرّج سيبويه والمحقّقون نحو قوله : ساروا سريعاً أي ساروه ، أي ساروا السّير سريعاً .

وليس سريعاً عندهم نعتاً لمصدر محذوف لالتزام العرب تنكيرهُ ، ولأن المحذوف لا يُحذف إلا إن كانت الصّفة مختصّةً بجنسه ، كما في : رأيت كاتباً أو حاسباً أو مهندساً ، فإنها مختصّة بجنس الإنسان .

ولا يجوز رأيت طويلاً : ورأيت أحمر .

وفي هذا الموضع بحث ليس هذا موضعه .

الثاني : أن يكون قوله : درهماً حالاً .

=ثم أقام عليه الحدّ ، أي أن كلامه هذا يشبه من اتّهم إنساناً بالزّنى ، ثم أقام عليه الحدّ] .

والثاني : أن قوله : « يَلْقها » بفتح الياء من اللُّقَى ، وقد ضبطه بضم الياء من الإلقاء .

والثالث : أن قوله : « ذيب » بكسر الذال والهمزة المبدلة ياء وهو الحيوان المعروف . وهو صحّفه ذنباً بفتح الذال والنون » .

ونقد البغدادي معنى البيت الذي سطّره الدماميني في الحاشية الهندية ، مبيناً أنه معنى غير مراد . وانظر هذا النقد في الدرر اللوامع ٤ / ١٧٢ ، ١٧٣ .

فإن قلت : كيف[١] جاز مجيء الحال من النّكرة ؟ قلت : أما على قول سيبويه فلا إشكال لأنه يجوز عنده مجيء الحال من النّكرة وإن لَمْ يُمكن الابتداء بها . ومن أمثلته : « فيها رجلٌ قائماً » . ومن كلامهم : « عليه مائة بيضاً » . وفي الحديث : « وصلى وراءه قومٌ قياماً » .

وأما على المشهور من أن الحال لا تأتي من النّكرة إلا بمسوّغ فلها هنا مسوّغان :

الأول : كونها في سياق النّفي ، والنّفي يخرج النّكرة من حيّز الإبهام إلى حيز العموم ، فيجوز حينئذ الإخبار عنها ومجيء الحال منها .

الثاني . ضَعْف الوصف . ومتى امتنع الوصف بالحال أو ضعف ساغ مجيئُها من النّكرة .

فالأول : كقوله تعالى : « أَوْ كالَّذي مَرّ على قريةٍ وهي خاوية »[٢] .

وقول الشاعر :

٦١٨ = مضى زَمنٌ والنّاس يَسْتَشْفِعون بي
فهلْ لي إلى ليلى الغداةَ شَفِيعُ[٣]

(١) في ط : « كف » مكان : « كيف » ، تحريف ظاهر .
(٢) البقرة / ٢٥٩ .
(٣) نسب إلى مجنون بني عامر . انظر ديوانه /١٩١، وهو من شواهد : المغنى ٢ /=

فإن الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفةً خلافاً للزمخشريّ .

وكقولك : هذا خاتمٌ حديداً عند من أعربه حالاً ، لأن الجامد المحض لا يوصف به .

والثاني ، كقولهم : مررت بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ ، فإنّ الوصف [٣ / ١٩٠] بالمصدر / خارجٌ عن القياس .

فإن قلت : هلا أجاز الفارسيّ في « فضلاً » كونه صفةً لـ « درهماً » .

قلت : زعم أبو حيّان : أن ذلك لا يجوز؛لأنه لا يوصف بالمصدر إلا إن أريدت المبالغة ، لكثرة ذلك الحدث من صاحبه ، وليس ذلك بمرادٍ هنا .

قال : وأما القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتقّ أو على تقدير المضاف فليس قول المحققين .

قلت : هذا كلام عجيبٌ ، فإن القائل بالتأويل الكوفيّون ، ويؤولون عدلاً بعادل ، ورِضىً بمرضيّ . وهكذا يقولون في نظائرها .

= ٧٤ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي / ٨٤٢ ، ويذكر السيّوطيّ في شرحه لشواهد المغنى أنه لقيس بن ذريح ، وتمامه في روايته .

* فهل إلى لبنى الغداة شفيعُ *

وهو أيضاً من شواهد الهمع والدرر رقم ٩٣٤ .

(١) « لا يجوز » سقطت من ط .

والقائل بالتقدير البصريّون ، يقولون : التقدير : ذو عدل ، وذو رِضًى .

وإذ كان كذلك فمَنْ المحقّقون ؟

ثم اختلف النّقل عن الفريقين . والمشهور أن الخلاف مطلقٌ .

[وقال ابن عصفور وهو الظاهر ـ : أن الخلاف حيث لا تقصد المبالغة ، فإن قصدت فالاتفاق على أنه لا تأويل ولا تقدير ، وهذا الذي](1) قاله ابن عصفور: هو الذي في ذهن أبي حيّان ، ولكنه نسي فتوهّم أن ابن عصفور قال: إنه لا تأويل مطلقاً، فمن هنا ـ والله أعلم ـ دخل عليه الوهم.

والذي ظهر لي أن الفارسي إنما لم يُجِز في « فضلاً » الصّفة ، لأنه رآه منصوباً أبداً ، سواء كان ما قبله منصوباً كما في المثال أم مرفوعاً كما في البيت أم مخفوضاً كما في قولك : فلان لا يهتدى إلى ظواهر النّحو فضلاً عن دقائق البيان .

فهذا منتهى القول في توجيه إعراب الفارسيّ .

وأمَّا تنزيلُهُ على المعنى المراد فعسرٌ . وقد خُرّج على أنه من باب قوله :

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة .

٦١٩ = * عَلَى لا حبٍ لا يَهْتَدِي بمناره[١] *

ولم يذكر أبو حيّان سوى ذلك . وقال : قد يسلّطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته ، فيقولون : ما قام رجل عاقلٌ ، أي لا رَجُلَ عاقل فيقوم ، ثم أنشد بيت امرىء القيس المذكور ، فقال : ألا ترى أنه لا يريد إثبات منار للطّريق ، وينفي الاهتداء عنه ، إنما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية به ، أي لا منار لهذا الطّريق فيهتدى به .

وقال الأفوه الأوديّ :

٣ / ١٩١] ٦٢٠ = بِمَهْمـهٍ ما لأنيس به   حِسٌّ فمـا فيه له مِنْ رسيس[٢]

(١) يقال : لحب الطريقُ يلحُبُ لحوباً : وضح . ومنه قول أم سلمة لعثمان رضى الله عنه : « لا تعفٍّ طريقاً كان رسول الله ﷺ لحَبها ، أي أوضحها ، ونهجها .
وعن الليث : طريق لاحبٌ ولحْبٌ ، وملحوبٌ إذا كان واضحاً . انظر : اللسان : « لحب »
والشاهد لامرىء القيس . انظر ديوانه / ٩٥ وتمام الشطر .
* إذا سافَهُ العودُ النّباطيُّ جَرْجَرَا *
وسافه : شمّه . والعود : الجمل المسنّ ، والنّباطيّ الضخم ، ونسبه إلى النّبط ، وهم قوم كانوا ينزلون بين العراقين ، وجرجر : رغا وضج . انظر هامش الديوان ومطلع القصيدة التي منها الشاهد .
سمالك شوق بعدما كان أقصرا   وحلّتْ سليمى بطن قوٍّ فعرعرا
قالها حين توجه إلى قيصر مستنجداً على بني أسد .
(٢) انظر ديوان الأفوه الأودي / ١٨ ضمن مجموعة الطرائف الأدبية، وانظر أمالي القالي ١ / ١٢٤ ، ١٢٥ وفي نسخ الأشباه : «بمهمه ما لا أنيس»

لا يريد أنّ بهذا القفر أنيساً لا حِسّ له ، إنما يريد : لا أنيس به فيكون له حسّ .

وعلى هذا خُرّج : « فما تَنْفَعُهـم شفاعـةُ الشّافعين »[(١)] أي لا شافع لهم ، فتنفعهم شفاعتُه : و « لا يسألون الناس إلحافاً »[(٢)] أي لا سؤال فيكون إلحافاً .

قال وعلى هذا يتخـرّج المثـال المـذكور أي لا يملك درهمـاً فيفضل عن دينارٍ له . وإذا انتفى مِلْكُه لدرهم كان انتفـاءُ مِلْكه للدّينار أولى .

قلت : وهذا الكلام الـذي ذكره لا تحـريفَ فيه ، فإن الأمثلـة المذكورة من بابين مختلفين ، وقاعدتين متباينتين ، أميز كلاًّ منهما عن الأخرى ، ثم أذكر أن التخّريج المذكور لا يتأتّى على شيء منهما .

القاعدة الأولى : أن القضية السالبة لا تستلزم وجود الموضوع ، بل كما تَصْدُق مع وجوده تصدق مع عدمه . فإذا قيل : ما جاءني قاضي

بلا النافية وفي الديوان : * بمهمـه ما لأنيس به *

وهو من قصيدة مطلعها :

أمّـا تَرَىْ رأسي أزرى به مأسُ زمان ذي انتكاس مؤوس

قال أبو زيد : رسوت عنه حديثاً أرسوه رِسْوًا : حـدّثت عنـه .

(١) المدثر / ٤٨

(٢) البقرة / ٢٧٣

مكة ، ولا ابن الخليفة صَدَقت القضيّة ، وإن لم يكن بمكة قاضٍ ولا للخليفة ابن .

وهذه القاعدة هي التي يتخرّج عليها : « فما تنفعهم شفاعة الشافعين » ، وبيت امرىء القيس ، فإن شفاعة الشّافعين بالنّسبة إلى الكافرين غير موجودة يوم القيامة ، لأن الله تعالى لا يأذن لأحد في أن يشفع لهم ، لأنه لا يأذن في ما لا ينفع ؛ لتعاليه عن العَبث ، ولا يشفع أحدٌ عند الله إذا لم يأذن الله له : ﴿ مَنْ ذا الَّذي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلاّ بإذنه ﴾[1] .

وكذلك المنار غير موجود في اللاّحب المذكور ، لأن المراد التمدّح بأنه يقطع الأرض المجهولة من غيرها ، ويهتدى به ، فغرضه إنما تعلّق بنفي وجود ما يهتدى به في تلك الطّريق التي سلكها ، لا بنفي وجود الهداية عن شيء فيها للاهتداء به .

وأمّا قول أبي حيان وغيره : المراد لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ، ولا منار فيهتدى فليس بشيء ، لأن النفي إنّما يتسلط على المسند لا على المسند إليه ، ولكنّهم لما رأوا الشّفاعة والمنار غير موجودين توهّموا أن ذلك من اللفظ فزعموا ما زعموا .

وفَرْقٌ بين قولنا : الكلام صادق مع عدم المسند إليه ، وقولنا : إن الكلام اقتضى عدمه . / [٣ / ١٩٢]

(١) البقرة / ٢٥٥

القاعدة الثانية : أن القضية السالبة المشتملة على مقيّد نحو : ما جاءني رجل شاعرٌ يحتمل وجهين .

أحدهما : أن يكون نفي المسند باعتبار المقيّد ، فيقتضي المفهوم في المثال المذكور وجود مجيء رَجُلٍ ما غير شاعر، وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادر ، ألا ترى أنه لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقاً لكان ذكر الوصف ضائعاً ، ولكان زيادةً في اللفظ ونقصاً في المعنى المراد .

الثاني : أن يكون نفيه باعتبار المقيّد وهو الرجل . وهذا احتمال مرجوح لا يصار إليه إلاّ لدليل ، فلا مفهوم حينئذ للتّقيد ، لأنه لم يُذكر للتّقيد ، بل ذكر لغرضٍ آخر ، كأن يكون المراد مناقضة من أثبت ذلك الوصف ، فقال : جاءك رجل شاعر، فأردت التّنصيص على نفي ما أثبته ، وكأن يراد التّعريض كما أردت في المثال المذكور أن تُعَرِّض بمن جاءه رجلٌ شاعر .

وهذه من القاعدة التي لم يتخرّج عليها : « لا يسألون الناس إلحافاً » ، فإن الإلحاف قَيْدٌ في السؤال المنفيّ .

والمراد من الآية ـ والله أعلم ـ نفي السؤال البتّة بدليل : ﴿ يَحْسَبُهُم الجاهِلُ أغنياءَ من التَّعفُّف ﴾[1] والتّعفّفُ لا يجامع

(١) الآية بتمامها : «للفقراء الذين أُحْصِرِوا في سبيل الله لا يستطيعون ضرْباً =

المسألة ، ولكن أريد يذكر الإلحاف - والله أعلم - التّعريض بقوم ملحفين توبيخًا لهم على صنيعهم ، أو التّعرض بجنس الملحفين وذمّهم على الإلحاف ، لأن النقيض للوصف الممدوح مذمومٌ .

والمثال المبحوثُ فيه متخرّج على هذه القاعدة فيما زعموا ، فإن « فضلاً » مقيّد للدّرهم ، فلو قدّر النفي مُسَلّطاً على القَيْد اقتضى مفهومه خلاف المراد ، وهو أنه يملك الدرهم ، ولكنه لا يملك الدينار .

ولمّا امتنع هذا تعيّن الحَمْلُ على الوجه المرجوح ، وهو تسليط النّفي على المقيد ، وهو الدرهم ، فينتفي الدّينار ، لأن الذي لا يملك الأقل لا يملك الأكثر ، فإن المراد بالدّرهم ليس الدّرهم العُرْفي ، لأنه يجوز أن يملك الدينار مَنْ لا يملكه ، بل المراد ما يساوي من النّقود دِرْهماً ، فهذا توجيه التّخريج .

وأما الاعتراض عليه فمن جهة أن القيد ليس نفس الدّينار حتى يصير المعنى : لا يملك درهماً فكيف ديناراً ؟ وإنما القيد قوله : فضلاً
[٣ / ١٩٣] عن دينار والكلام لم / يسق لنفي مِلْك الزائد عن الدّينار بل لنفي مِلْك الدينار نفسه .

= في الأرض ، يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفّف تعرفهم بسيماهم ، لا يسألون الناس إلحافاً ، وما تنفقوا من خَيْر فإن الله به عليم » البقرة / ٢٧٣ .

ثم يلزم عن ذلك انتفاء مِلْك ما زاد عليه .

والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أن يقال : إنه في الأصل جملتان مستقلّتان ، ولكن الجملة الثانية دخلها حذفٌ كثير وتغيرٌ حصل الإشكال بسببه .

وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جواباً لمستخبر ، قال : أيملك فلانٌ ديناراً ؟ أو رَدًّا على مُخْبِر ، قال : فلان يملك ديناراً ، فقيل في الجواب : فلانٌ لا يملك دِرْهماً . ثم استأنف كلاماً آخر ، ولك في تقديره وجهان :

الأول : أن يقال : أخبرتك بهذا زيادةً عن الإخبار عن دينار استفهمت عنه زيادةً عن دينار ، وأخبرت بملك له ، ثم حذفت جملة : أخبرتك بهذا ، وبقي معمولها ، وهو « فضلاً » كما قالوا : « حينئذ الآن » بتقدير : كان ذلك حينئذ واسمع الآن ، فحذفوا الجملتين وأبقَوْا من كُلٍّ منهما معمولهما ، ثم حذف مجرور « عن » ، وجارّ دينار ، وأدخلت « عن » الأولى على الدّينار ، كما قالوا : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من زيد ، والأصل : مِنْه في عين زيد ، ثم حذف مجرور « مِنْ » وهو الضمير ، وجارّ العين وهو « في » ، ودخلت « مِنْ » على العين .

الثاني : أن يُقَدّر فضل انتفاء الدّرهم عن فلان عن انتفاء الدينار عنه .

ومعنى ذلك أن يكون حال هذا المذكور في النّفي معروفةً عند النّاس ، والفقير إنما ينفي عنه في العادة مِلْك الأشياء الحقيرة لا ملك الأموال الكثيرة ، فوقوع نفي ملك الدّرهم عنه في الوجود فاضلٌ عن وقوع نفي الدّينار عنه ، أي أكثر منه .

و(فضلًا) على التّقدير الأول حال ، وعلى الثانّي مصدر ، وهما الوجهان اللذّان ذكرهما الفارسيّ ، لكن توجيه الإعرابين مخالفٌ لما ذكر ، وتوجيه المعنى مخالف لما ذكروا ، لأنه إنما يتّضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وَجَّهت ، لا على ما وَجّهوا .

ولعلّ مَن لَمْ يَقْو أُنْسه بتجوّزات العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت ، بكثرة الحذف ، وهو كما قيل :

/ ١٩٤] ٦٢١ = إذا لَمْ يكُن إلاّ الأسنَّةَ مَرْكَبٌ فلاَ رأيَ لِلْمُحتاج إلاّ ركُوبُها /

وقد بيّنت في التّوجيه الأول : أن مثل هذا الحذْف والتّجَوّز واقع في كلامهم .

قال أبو الفتح : قال لي أبو عليّ : مَنْ عَرَف أَلِف ، ومن جهل استوحش .

[الإعراب لغةً البيان]

وأما الإعراب لغة:البيان ونحوه فيتبادر إلى الذهن فيه أوجه :

أحدهما : وهو أقربها تبادراً أن يكون على نزع الخافض ، والأصل الإعراب في اللّغة : البيانُ .

ويشهد لهذا أنهم قد يُصرّحون بذلك أعني بأن يقولوا : الإعراب في اللّغة : البيان .

وفي هذا الوجه نظر من وجهين .

الأول : أن إسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس ، واستعمال مثل هذا التّركيب مستمرٌ في كلام العرب .

الثاني : أنهم قد التزموا في هذه الألفاظ التّنكير . ولو كانت على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان عند وجود الخافض ، كما بقي التّعريف في قوله :

٦٢٢ =* تمرّون الدِّيار ولم تعوجوا[1] *

---

(١) لجرير ، تمامه :

* كلامكُمُ عليّ إذَنْ حرامُ *

وصدره في الديوان يختلف ، فقد جاء برواية :

* أتمضون الرسوم ولا تُحَيَّا * =

وأصله ، تمرّون على الدّيار ، أو بالدّيار .

وقد يزاد على هذين الوجهين وجهان آخران :

أ ـ أنه ليس في الكلام ما يتعلّق به هذا الخافض[1] .

ب ـ أن سقوط الخافض لا يقتضى النّصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث إن العامل الذي كان الجارّ متعلّقاً به لمّا زال من اللفظ ظهر أثره لزوال ما كان الخافض يعارضه .

فإذا لم يكن في الكلام مايقتضى النّصب من فعل أو شبهه لم يَجُزْ النصب .

ومن هنا كان خطأ قول الكوفيّين في ـ «ما زيدٌ قائماً »: إن «ما» النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر ، بل ارتفاع «زيد» على أنه مبتدأ ، ونصب «قائماً» على إسقاط الباء .

وهذا الوجهان لو صَحّا لاقتضيا أن لا يجوز الإعراب في اللّغة :

= والشاهد من قصيدة مشهورة مطلعها .

متى كان الخيامُ بذي طلُوحٍ سُقيتِ الغيثَ أيتها الخيامُ

انظر الديوان / ٤١٦ .

من شواهد : ابن يعيش ٨ / ٨ ، ٩ / ١٠٣ ، والمقرب ١ / ١١٥ والمغنى ١ / ١٥٣ ، ٢ / ٥٢٦ ، العيني ٢ / ٥٦٠ ، والخزانة ٣ / ٦٧١ . والهمع والدرر رقم ١٤٠١ .

(١) في ط : « الحاقط » مكان : «الخافض»، تحريف واضح .

البيان ، ولكن نجيزه على التعليق بأعنى مضمرة معترضة بين المبتدأ والخبر. والفصل بالجملة الاعتراضية جائزٌ اتّفاقاً.

فإن قلت : هلاّ قدرت الجارّ المحذوف أو المذكور متعلّقاً بالجزء المؤخر / عنه فإنّ فيه معنى الفعل؟ [٣ / ١٩٥]

قلت : لفساده معنًى وصناعة ، أمّا معنًى ، لأنه يصير المعنى : الإعراب البيانُ الحاصل في اللّغة ، لا البيان الحاصل في غير اللغة ، وليس المرادُ هذا.

وأمّا صناعةً ، لأن البيان ، ونحوه مصادر ، ولا يتقدّم على المصدر معموله ، ولو كان ظرفاً ، ولهذا قالوا في قول الحماسِيّ :

٦٢٣ = وبعض الحِلم عند الجهـل لِلذِّلّـة إذ عانُ[1]

إنّ اللاّم متعلّقة بإذعان محذوف أبدل منه الإذعان المذكور ، وليست متعلّقة بالإذعان المذكور

فإذا امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر تأثير المصدر للنَّصب، ولم

(١) للفند الزِّمّاني .
من شواهد : الأشمونيّ ٢ / ٢٩١ ، والهمع والدرر رقم ١٤٦٤ ، وانظر شرح ديوان الحماسة ١ / ٣٨ .

يُجَوِّزوا في الجارّ بالحذف، فهم عن تجويز التّقديم عند وجود هذين أبعد.

فإن قلت : هَبْ أن هذا امتنع حيث الخبر مصدر ، لكنّه لا يمتنع حيث هو وصف كقوله : الدليل لغةً المرشدُ.

قلت: بل يمتنع ، لأن اسم الفاعل صلة الألف والّلام ، أي الدليل الذي يرشد، ولا يتقدّم معمول الصّلة على الموصول ولو كان ظَرْفاً، ولهذا يؤول قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وكانوا فيه من الزّاهدين﴾[1]، «إنّي لَكُما لَمِنَ النّاصحين[2]». «إني لِعَملكم من القالين[3]» ولوَ قدّرنا ، أل» في ذلك لِمَحْض التّعريف ، كما يقول الأخفش لم نخلص من الإشكال الثّاني ، وهو فساد المعنى ، إذ المعنى حينئذ الدّليل الذي يرشد في الّلغة ، لا الذي يرشد في غير الّلغة

وأيضاً فإذا امتنع التعليق بالخبر حيث يكون الخبر مصدرًا امتنع في الباقي ، لأن هذه الأمثلة باب واحد.

فإن قلت : قدّر التّعليق بمضاف محذوف أي : تفسير الإعراب في الّلغة البيان ، كما قالوا: «أنت منى فرسخان» على تقدير : بُعدُكَ منّي فرسخان . وقدَّر في مثلها في قولهم: « الاسم» ما دلّ على معنىً

(١) يوسف / ٢٠
(٢) الأعراف / ٢١
(٣) الشعراء / ١٦٨

في نفسه» أي ما دَلّ على معنى باعتبار نفسه ، لا باعتبار أمر خارج عنه ، فإنه إذا لم يحمل على هذا اقتضى أن يكون معنى الاسم ، وهو المُسمَّى موجوداً في لفظ الاسم وهو محال ، ولهذا يكون المعنى : شرح الإعراب [٣ / ١٩٦
/ باعتبار اللّغة البيان .

قلت : هذا تقديرٌ صحيح ، ولكن يبقى الإشكالان الأوّلان ، وهما أن إسقاط الجار ليس بقياس ، وأن التزام التّنكير حينئذ لا وجه له .

الوجه الثاني : أن يكون تمييزاً ، وحينئذ فلا يشكل التزام تنكيره ، ولكنّه ممتنعٌ من جهة أن التمييز ، إما تفسيرٌ للمفرد كرطل زيتاً أو تفسير للنّسبة كطاب زيد نفساً . وهنا لم تتقدّم نسبةُ البتّة والاسم مبهمٌ وَضْعاً .

فإن قلت : أليس الإعراب في الحدّ المذكور يحتمل اللُّغويّ والاصطلاحيّ فهو مبهم .

قلنا : الألفاظ المشتركة لا يجيء التّمييز باعتبارها ، لا تقول : رأيت عيناً ذهباً على التّمييز ، وسرّ ذلك أن المشترك موضوع للدّلة على ذات المسمى باعتبار حقيقته ، وإنما يجيء الإلباس لعدم القرينة أو للجهل بها .

وأسماء العدد ونحوها مما يميّز لم توضع للذّات باعتبار حقيقتها التي تَحْصُل بالتّمييز ، فإنه لا يفهم من عِشْرين إلا عَشْرتان من أيّ معدود

كان ، فهو موضوع على الابهام،فافتقر إلى التمييز ، والمشترك إنما وضع لمعيّن ، والاشتراك إنما حصل عند السّامع .

فإن قلت : يمكن أن يكون من تمييز النّسبة بأن يقدر قبله مضاف أي شَرْح الإعراب ، فيكون من بابِ : أعجبني طيبه أباً ، فإن كون «أبا» تمييزاً ، إنما هو باعتبار قولك : طيبه ، ولا باعتبار الجملة كلّها .

قلت : تمييز النّسبة الواقع بعد المتضايفين لا يكون إلا فاعلاً في المعنى ، ثم قد يكون مع ذلك فاعلاً في الصّناعة باعتبار الأصل فيكون محوّلاً عن المضاف إليه نحو : أعجبني طيب زيد أباً ، إذا كان المراد الثّناء على أب زيد ، فإن أصله : أعجبني طيب أب زيد ، وقد لا يكون كذلك ، فيكون صالحاً لدخول «مِنْ» نحو لله دُّره فارساً ، وويَحَهُ رَجُلاً،وويله إنساناً ، فإن الدّر بمعنى : الخير ، والويح والويل بمعنى : الهلاك ، ونسبتهما إلى الرجل نسبة الفعل إلى فاعله . ومنه : أعجبني طيب زيد أباً إذا كان الأب نفس زيد .

[٣ / ١٩٧] وتعلّق الشرح بالإعراب ونحوه إنما هو تعلُّق الفعل / بالمفعول ، لا بالفاعل . ثمّ إنّا لا نعلم تمييزاً جاء باعتبار متضايفين حذف المضاف منهما .

الوجه الثّالث : أن يكون مفعولاً مطلقاً .

وأصل الإعراب : تغيرّ الآخر لعامل ،اصطلحوا على ذلك

اصطلاحاً ، ثم حذف العامل ، واعترض بالمصدر بين المبتدأ والخبر

وهذا الوجه مردُودٌ أيضاً لأنه ممتنع في قولك : الإعراب لغةً: البيانُ، فإن اللّغة ليست مصدراً، لأنها ليست اسما لحدث ، ولهذا توصف بما تُوصف به الألفاظ المسموعة ، فيقال: لغةٌ فصيحةٌ كما يقال: كلمة فصيحةٌ، اسمٌ للّفظ المسموع.

وزعم أبو عمرو بن الحاجب[1] . رحمه اللّه في أماليه[2]: أن

---

(١) ابن الحاجب : علم من أعلام مصر في النحو واللغة ، والأصول والقراءات صاحب مدرسة في النحو ، قائمة على نهج جديد ، وهو عثمان ابن عمرو بن أبي بكر بن يونس الإمام العالم جمال الدين المعروف بابن الحاجب الكرديّ ولد من أواخر سنة ٥٧٠ هـ بإسنا من بلاد الصعيد ، ووافاه الأجل المحتوم من ضحى نهار الخميس سادس عشر من شوال ، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ صالح بن أبي شامة سنة ٦٤٦ هـ وانظر ترجمته في : الطالع السعيد للإدفوي / ١٦ ، ودائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول ٢ / ١٢٦ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٣٤ والذيل على الروضتين ، وفيات ٦٤٦ هـ ، والبداية والنهاية ١٣ / ١٧٩ ووفيات الأعيان ١ / ٣١٤ ، ط بولاق . وانظر « المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة » تأليف د / عبد العال سالم مكرم من ص ٥٦ ـ ٩٢ .

(٢) الأمالي : كتاب وضعه ابن الحاجب ، تضمّن آراءه في بعض المشكلات النحوية ، وتوجيهات لبعض الآيات القرآنية ، وتعليقات على كتاب « المفصل » للزمخشري ، وآراء في بعض الأبيات لكبار الشعراء . منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية رقم ١٠٠٧ نحو .

ذلك على المفعول المطلق ، وأنـه في المصـدر المـؤكّد لغيره، قال ذلك : لأن معنى قولنا: «الإجماع لغة: العزم»: مدلول الإجماع لغةً العزم، والدّلالة تنقسم إلى: دلالة شرع ، وإلى دلالة لغة ، وإلى دلالة عُرْف. فلّما كانت محتملةً وذُكِر أحد المحتملات كان مصدراً من باب المصدر المؤكّد لغيره.

وفيما قاله نظـر من وجهين : ما ذكرنـا من أن اللّغـة ليسـت مصدراً، لأنها ليست اسماً لحدث.

(٢) ـ أنّ ذلك لو كان مصدراً مؤكداً لغيره لكان إنما يأتي بعـد الجملة فإنه لا يجوز أن يتوسّط، ولا أن يتقدّم، لأنه لا يقال: زيد حقًّا ابنـي ، ولا حقًّـا زيدٌ ابنـي، وإن كان الزّجـاج يجيز ذلك ، ولـكن الجمهور على خلافه.

الوجه الرابع : أن يكون مفعولاً لأجله.

والتّقـدير : تفسير الإعـراب لأجـل الاصطـلاح أي لأجـل بيان الاصطلاح.

وهذا الوجه أيضاً لا يستقيم لأن المنتصب على المفعول له لا يكون إلاّ مصدرًا ، كقمتُ إجلالاً له، ولايجوز جئتك الماءَ والعُشْبَ[1] بتقدير مضاف، أي ابتغاء الماء والعشب.

---

(١) في نسخ الأشباه : « ولا يجوز جئتك الماء والعشب بتقدير مضاف »الخ ولعلّ الصواب : « إلاّ بتقدير مضاف » .

الوجه الخامس : وهو النّظر أن يكون حالاً على تقدير مضاف إليه من المجرور ، ومضافين من المنصوب .

والأصل : تفسير الإعراب موضوعَ أهل اللغة أو موضوعَ أهلِ الاصطلاح ، ثم حُذِف المتضايفان على حدّ حذفهما في قوله / [٣ / ١٩٨
تعالى : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً من أَثر الرّسول ﴾ أي من أثر حافِر فَرَس الرّسول .

ولمّا أُنيب الثّالث عمّا هو الحال بالحقيقة التزم تنكيرُهُ لنيابته عن لازم التّنكير كما في قولهم : « قضيّةٌ ولا أبا حسن لها »، والأصل : ولا مثل أبي الحسن لها . فلمّا أنيب أبو الحسن عن « مثل » جُرِّد عن أداة التّعريف .

ولك أن تقول : الأصل موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع إلى اللّغة وإلى الاصطلاح مجازاً ، وحينئذٍ فلا يكون فيه إلاّ حذف مضاف واحد .

ويصير نظير قول العرب : كنت أظنّ العقرب أشدّ لسعةً من الزّنبور فإذ هُوَ إيّاها »[٢]، على تأويل ابن الحاجب فإنه أعرب « إيّاها » حالاً على أن الأصل : فإذا هو موجود مِثْلها ، فحذف الخبر كما حذف

---

(١) طه / ٩٦
(٢) وهي المسألة الزنبورية المشهورة في النحو .

في : « خرجت فإذا الأسد » ، ثم حذف المضاف ، وهو « مثل » ، وقام المضاف إليه مقامه ، فتحوّل الضمير المجرور ضميراً منصوباً .

بل تخريج ما نحن فيه على ذلك أسهل ، لأن لفظ الضّمير معرفةٌ ، فانتصابه على الحال بعيدٌ .

والظاهر[١] في المثال المذكور أنه مفعول لفعل محذوف هو الخبر . والتقدير : فإذا هو يشبهها . ولمّا حُذِف الفعل انفصل الضمير أو أنه الضمير ، أو أنّه هو الخبر كما في قول الأكثرين : « فإذا هو هي » ، ولكن أنيب ضمير النّصب عن ضمير الرفع .

[يجوز كذا خلافاً لفلان]

وأما قوله : يجوز كذا خلافاً لفلان ، فقد يقال : إنه يجوز فيه وجهان :

الوجه الأول : أن يكون مصدراً كما أن قولك : يجوز كذا اتّفاقاً وإجماعاً بتقدير : اتّفقوا على ذلك اتّفاقاً ، وأجمعوا عليه إجماعاً .

ويشكل على هذا أنّ فعله المقدّر إما « اختلفوا » ، أو « خالفوا » أو « خالفت »

فإن كان اختلفوا أشكل عليه أمر ان

(١) في ط فقط : « والنظر » مكان : « والظاهر » .

أنّ مصدر « اختلف » إنما هو الاختلاف لا الخلاف .

(٢) ـ أن ذلك يأبى أن يقول بعـده لفلان

وإن كان خالفوا أو خالفت أشكل عليه أنّ « خالف » لا يتعدى باللام بل بنفسه .

وقد يختار هذا القسم .

ويجاب عن هذا الاعتـراض بأن يقال: هذه الـلاّم مثلهـا في « سَقْياً له » ، أي متعلقة بمحذوف تقديره : أعنى له ، أو إرادتي له ، ألا ترى أنها لا تتعلق بـ « سَقْيًا » ، لأن « سقى » / يتعدّى بنفسه . [٣ / ١٩٩

الوجه الثاني : أن يكون حالاً ، والتّقدير : أقول خلافاً لفلان ، أي مخالفاً له . وحذف القول كثيرٌ جدًّا حتى قال أبو علي : « هو من حديث البحر قُلْ ولا حَرَج »[١] .

ودلّ علـى هذا العامـل أنّ كل حُكْم ذكره المصنّفـون فهـم[٢]

---

(١) لا أدري معنى هذه العبارة التي نقلها ابن هشام عن أبي عليّ الفارسي . لعلّ المراد ـ والله أعلم ـ هو من حديث الكتاب ، لأن كتاب سيبويه كان يلقب بالبحر ، ففي كشف الظنون نهر١٤٢٦ ـ ١٤٢٨ مجلد ٢ ما نصه : « فقد كان السلف المتقدّمون يسمّون كتاب سيبويه البحر الخضِمّ تشبيهاً له بالبحر لكثرة جواهره ، ولصعوبة مضايقه ، وإذا لقى بعضهم بعضاً يسألونه : هل ركبت البحر ؟ تعظيماً له ، واستصعاباً لما فيه » .

(٢) في ط : « نهم » بالنون مكاف الفاء ، تحريف .

قائلون به ، وكأنّ القول مقدَّرٌ قبل كُلّ مسألة . وهذه العِلّة قريبةٌ من العِلّة التي ذكروها لاختصاصهم الظّروف بالتوسّع فيها ، وذلك أنهم قالوا : إنّ الظّروف منزّلة من الأشياء منزلة أنفسها لوقوعها فيها ، وأنها لا تنفكّ عنها .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

[أيضاً]

وأمّا قوله : قال : أيضاً ، فاعلم أن « أيضاً » مصدر : آض ، وآض فعل يستعمل وله معنيان :

(١) رجع فيكون تامًّا . قال صاحب المحكم : واض إلى أهله رجع إليهم . انتهى .

وكذا قال ابن السّكيت[١] وغيرهما . وهذا هو المستعمل مصدره هنا .

(١) في ط : « ابن الكسيت » بتقديم الكاف على السّين ، تحريف واضح .
وابن السّكيت هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، عرف بابن السّكيت لقب أبيه إسحاق ، وهو بكسر السين وتشديد الكاف المكسورة ، وعُرِف أبوه بذلك ، لأنه كان كثير السكوت ، طويل الصمت » قال ابن خلّكان : مات في ليلة الاثنين ٥ من رجب سنة ٢٤٤ هـ.
ولابن السكيت ترجمة وافية تشمل حياته وكتبه كتبها أستاذنا عبد السلام هارون في مقدمة كتابه : « إصلاح المنطق » .

(٢) صار فيكون ناقصاً عاملاً عمل كان . ذكره ابن مالك وغيره وأنشدوا قول الرّاجز :

٦٢٤ = ربّيتُــهُ حتّــى إذا تَمَعْدَدا وآضَ نَهْـداً كالحِصـان أَجْرَدَا[1]
كان جَزائي بالعصا أَنْ أُجْلَدا

ورواه الجوهري : وصار نَهْداً .

يقال تمعدد الغلام : إذا شَبَّ وغلظ ، والنّهد : عظيم الجسـم من الخيل ، وإنما يوصف به الإنسان على وجه التّشبيه والأجرد:الـذي لا شعر عليه .

وانتصاب « أيضاً » في المثال المذكور ليس على الحال من ضمير « قال » : كما توهّمه جماعةٌ من الناس ، فزعموا أنّ التقدير : وقال أيضاً ، أي راجعاً إلى القول . وهذا لا يحسن تقديره إلاّ إذا كان هذا القول إنّما صدر من القائل بعد صدور القول السّابق ، حتى يصحّ أن يقال : إنه قال راجعاً إلى القول بعدما فرغ منه .

---

(١) للعجاج يشكو فيه عقوق ابنه إيّاه .
وتمعدد : تكلم بكلام معدّ أي كبر وخَطَب . وقيل : اشتـدّ وقـوى ، وآض بمعنى : صار . والنهـد : العـالي المرتفـع . والأجـرد : القصير الشعر . من شواهـد : الخزانـة ٣ / ٥٦٢ ، والمحتسـب ٢ / ٣١٠ ، والمنصف ١ / ١٢٩ ، ١٣٠ ، ٣ / ٢٠ ، وابـن يعيش ٩ / ١٥١ ، والعبنى ٤ /٤١٠ ، والهمع والدرر رقم ٢٨٦ ، والأشموني ٣ / ٢٨٤ .

وليس ذلك بشرط في استعمال أيضاً ، ألا ترى أنك تقول : قلت اليوم كذا، وقلت أمس أيضاً: كذا، وكذلك: تقول كتبت اليوم، وكتبت أمس أيضاً/ . [٣ / ٢٠٠]

والذي يظهر لي أنه مفعول مطلق حُذِف عاملُهُ أو حال حذف عاملها وصاحبها ، وذلك أنك قلت : وقال فلان : ثم استأنفت جملة فقلت : أرجع إلى الأخبار رجوعاً ولا أَقْتصِر على ما قدّمت ، فيكون مفعولاً مطلقاً .

أو التّقدير : أخبر أيضاً ، أو أحكى أيضاً ، فيكون حالاً من ضمير المتكلّم .

فهذا هو الذي يستمرّ في جميع المواضع .

ومما يؤنسك بما ذكرته من أن العامل محذوف : أنك تقول : عنده مالٌ ، وأيضاً عِلْمٌ ، فلا يكون قبلَها ما يصلح للعمل فيها ، فلا بُدّ حينئذ من التّقدير . وعلى ذلك قال الشّاطبي - رضي الله عنه - : « وقد ذكر أنه لا يدغم الحرف إذا كان تاء متكلم أو مخاطب أو منوّناً أو مشدّدًا .

كَكُنْتُ تراباً أنت تُكْرِهُ واسعٌ		عليمٌ وأيضاً تَمّ مِيقات مُثِّلا[1]

(١) هذا البيت من الشاطبية ذكر في « موانع الإدغام » ، وقبله :

إذا لم يكُنْ تا مُخْبِر أو مخاطَب		أو المُكْتَسَى تنوينهُ أو مُثقّلا

انظر : سراج القارىء / ٣٤ على شرح منظومة : « حرز الأماني ووجه التهاني » للشاطبي ، والتي نسبت إليه باسم » الشاطِبيّة .

قال أبو شامة - رحمه الله تعالى - قوله : أيضاً ، أي أمثل النوع الرابع ولا اقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثة ، وهو مصدر آض : إذا رجع ، انتهى كلامه .

فـ «أيضاً» على تقدييره حال من ضمير «أمثل» الذي قدّره .

واعلم أن هذه الكلمة إنما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق ، ويمكن استغناء كُلّ منهما عن الآخر ، فلا يجوز : جاء زيد أيضاً إلاّ أن يتقدّم ذكر شخص آخر أو تدلّ عليه قرينة ، ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضاً لعدم التوافق ، ولا اختصم زيد وعمرو أيضاً ، لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر .

[هلم جرًّا]

وأمّا قوله : هَلُمَّ جرًّا فكلامَ مستعمل في العرب كثيراً ، وذكره الجوهري في (صحاحه) ، فقال في : « فصل الجيم » من باب « الراء » ، وتقول كان ذلك عام كذاَ وهَلُمَّ جرًّا إلى اليوم ، هذا جميع ما ذكر .

---

(١) أبو شامة : هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان ، الإمام شهاب الدين الدمشقي الشافعيّ ، المشهور بأبي شامة ، لشامة كبيرة كانت على حاجبه الأيسر .
ولد سنة ٥٩٩ بدمشق، توفي في تاسع عشر شهر رمضان سنة ٦٦٥هـ
انظر البغية ٢ / ٧٧ ، ٧٨ .

وذكر الصغّاني في (عبابه) ما ذكره صاحب (الصحاح) ولم يزد عليه .

وذكر ابن الأنباري هَلُم جرًّا في كتاب (الزاهر) وبسط القول فيه . وقال : معناه سيروا على هينتكم أي تثبّتوا في سيركم ولا تجهدوا أنفسكم .

قال : وهو مأخوذ من الجرّ، وهو أن تترك الإبل والغنم ترعى في [٣ / ٢٠١] السّير . /

قال الراجز :

٦٢٥ = لطَالمـا جَرَرْتُـكُـنَّ جَـرّا حتـى نوى الأعجفُ واسْتَمرّا
فاليومَ لا آلو الرِّكَابَ شرّا[1]

قلت : الأعجف الهزيل ، ونوى صار له نَيٌّ بفتح النون وتشديد الياء وهو الشّحم ، وأمَّا النيِّء بكسر النّون ، والهمزة بعد الياء الساكنة فهو اللّحم الذي لم ينضج واستمر ، كأنه استفعل من المرّة بكسر الميم وهو القوة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذُو مِرَّة ﴾[2] .

قال : وفي انتصاب « جرّا » ثلاثة أوجه :

---

(١) انظر اللسان : « جرر » وروايته : « شرّا » وهي كذلك في النسخ المخطوطة ، وفي ط فقط : « سبرا » بالسين والباء .
(٢) النجم / ٦ .

(١) أن يكون مصدراً وضع موضع الحال ، والتّقدير : هَلُم جارِّين أي متثبتين .

(٢) أن يكون على المصدر ، لأن في « هَلُمَّ » معنى « جرّ» فكأنه قيل : جرّوا جرًّا . وهذا على قياس قولك : جاء زيد مَشْياً ، فإن البصريين يقولون تقديره : ماشياً ، والكوفيون يقولون المعنى : مشَى مَشْياً .

(٣) وقال بعض النحويين : جَرًّا نصب على التفسير ، انتهى . كلام أبي بكر ملخّصاً .

وقال أبو حيان في الارتشاف) : وهَلُم جرًّا معناه : تَعَالى على هينتك مثبتاً . وانتصاب جرًّا على أنه مصدر في موضع الحال أي جارين ، قاله البصريون.

وقال الكوفيون مصدّر لأن معنى هَلُمَّ : جُرّ .

وقيل : انتصب على التمييز .

وأول من قاله : عابد بن يزيد :

٦٢٦ = فإن جاوزتُ مقفرَةً رَمْت بي إلـى أخرى كتلك هلم جرّا

وقال آخر من تغلب :

٦٢٧ = المطعمين لدى الشّتا ء سدائفاً ملنيب غُرّا[1]

(١) البيت الأول من شواهد : الهمع والدرر رقم ١٧٨٩ .

[٣ / ٢٠٢] فـي الجـاهليّة كان سـو   ددوائـلٍ   فَهُلـمَّ   جَـرّا /

انتهى .

وبعد فعندي توقف في كون هذا التركيب عربيًّا مَحْضاً والـذي رابني منه أمور :

الأول أن إجماع النحويين منعقدٌ على أن لـ « هلم » معنيين :

(١) تعـالَ فتكون قاصرةً كقوله تعالى : ﴿ هَلُـمّ إلينـا ﴾[1] أي تعالَوْا إلينا .

(٢) أحضِر فتكون متعدّية كقوله تعالى : ﴿ هَلُمّ شُهَدآءكُم ﴾[2] أي احضروهم، ولا امتنـاع لأحـد المعنيين هنا.

الثاني : أنّ إجماعهم منعقد على أنّ فيها لغتين حجازيّة وهـي التزام استتار ضميرها ، فتكون اسم فعل .

وتميميّة وهي أن يتصل بهـا ضمائـر الرّفـع البـارزة ، فيقـال : هَلُمّا ، وهلمّي ، وهلُمّوا ، فتكون فعلاًولا نعرف لها موضعاً أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل ، ولم يقل أحد أنه سمع : هَلُمّا جرا ، ولا هَلُمِّي جرًّا ، ولا هلمُّوا جرًّا.

---

(١) الأحزاب / ١٨

(٢) الأنعام / ١٥٠ .

الثالث :

أن تخالف الجملتين المتعـاطفتين بالطّلـب والخبـر ممتنـع أو ضعيف، وهو لازم هنا ، إذا قلت كان ذلك عام كذا ، وهلُم جرّا .

الرّابع : أن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرّضوا لهذا التركيب حتى صاحب (المُحْكم) مع كثرة استيعابه وتَتَبُّعه.

وإنما ذكره صاحب (الصّحاح)، وقد قال أبو عمرو بن الصّلاح في (شـرح مُشْكلات الـوسيط): إنه لا يقبـل ما تفـرّد به. وكـان على ذلـك ما ذكـره في أول كتابـه من أنّه ينقـل عن العرب الـذين سمـع منهم، فإنّ زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت،

وأما صاحب (العُباب) فإنه قلّد صاحـب (الصحـاح) فنسـخ كلامه.

وأما ابن الأنباري فليس كتابه موضوعاً لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب بل ، وضعه أن يتكلّم على ما يجري من محاورات النّاس . وقد يكون تفسيره له على تقدير أن يكون عربياً ، فإنه لم يصرح بأنـه عربيّ .

وكذلك لا أعلم أحداً من النحاة تكلّم عليها غيـره.

ولخّص أبو حيّان في (الارتشـاف) أشياء من كلامـه ، ووَهِـمَ

فيه ، فإنه ذكر أنّ الكوفيين قالوا : إنّ جرًّا مصدر ، والبصريّون قالوا : إنه حال ، وهذا يقتضي أن الفريقين تكلموا في إعراب ذلك ، وليس
[٣ / ٢٠٣] كذلك ، وإنما قال أبو بكر : إن / قياس إعرابه على قواعد البصريّين أن يقال : إنه حال وعلى قواعد الكوفيين أن يقال : إنه مصدر . هذا معنى كلامه ، وهذا هو الذي فهمه أبوالقاسم الزّجّاجيّ .

وَرّد عليه فقال البصريّون : لايوجبون في نحو رَكْضاً من قولك : جاء زيدٌ ركضاً أن يكون مفعولاً مطلقاً ، بل يُجيزون أن يكون التّقدير : جاء زيد يَركُض ركضاً ، فكذلك يجوز على قياس قولهم أن يكون التّقدير : هَلُمّ تَجرُّ جرًّا ، انتهى .

ثم قول أبي بكر معناه : سيروا على هَيْنتكم أي اثبتوا في سَيْرِكم ، فلا تجهدوا أنفسكم مُعْتَرضٌ من وَجْهين :

(١) أن فيه اثبات معنًى لم يثبته لها أحد .

(٢) أن هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب ؛ فإنه إنما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحُكم ، فلهذا قال صاحب الصحاح : وهلُم جرًّا إلى الآن .

وقول أبي حيّان معناه : « تعالَ » على هَيْنَتِكُم عليه أيضاً اعتراضان :

(١) أنه تفسير لا ينطبق على المراد .

(٢) في إفراده « تعال » مع أنه خطاب للجماعة ، وكأنه توهّم « تعال » اسم فعل ، واسم الفعل لا تلحقه ضمائر الرّفع البارزة ، وقد تَوهّم ذلك بعض النّحويين فيها وفي «هات». والصّواب أنهما فعلان بدليل الآية وقوله تعالى : ﴿ قُل هَاتُوا بُرْهانكم ﴾[1] . وقول الشاعر :

٦٢٨ =* إذا قُلْتُ هاتي نوِّليني تَمايَلَتْ *

وقوله : لأن هَلُمّ في معنى : جرّوا منقول « من كلام ابن الأنباري هو خطأٌ منه انتقده عليه الزّجاجي في (مختصره) ، وقال : لم يقل أحد أن هَلُمّ في معنى : جرّوا ، وفيه دليلٌ على ما قدّمته من أن الإعرابين المذكورين لم يَقُلْهما البصريّون والكوفيّون ، وإنما قالهما ابن الأنباري قياساً على قولهما في : « جاء زيد رَكْضا » .

وتقدير البيت الأول : فإن تجاوزت أرضاً مقفرة أي ليس بها أنيسٌ رَمَتْ بي تلك الأرض المقفرة إلى أخرى مقفرة كتلك الأرض المُقْفرة .

وجواب الشّرط إمّا « رمت » بي أو في البيت بعده إن كانت « رَمَتْ » صفة لـ « مقفرة » . / [٣ / ٢٠٤

(١) النّحل/ ٦٤

(٢) تمامه :

* عليّ هضيم الكشح ريّا المُخَلْخَلِ *

لامرىء القيس من معلقته المشهورة

وأمّا البيتان الآخران فمعناهما الثّناء على قوم بالكَرم والسّيادة ، والعرب تمدحُ بالإطعام في الشّتاء ، لأنه زمن يقل فيه الطّعام ، ويكثر الأكل لاحتباس الحَرارة في الباطن .

والسّدائف جمع سديفة وهي مفعول للمطعمين ، ومعناها شرائج سَنام البعير المقطّع وغيره ممّا غَلَب عليه السِّمن .

وقوله : « مل نيب » أصله : مِنَ النّيب جمع ناب ، وهي النّاقة سمّيت بذلك ، لأنه يستدلّ على عمرها بنابها . وحذف نون مِنْ لأنه أراد التّخفيف حين التقى المتقاربان ، وهما النّون واللاّم ، وتعذر الإدغام ، لأن اللّام ساكنة .

ونظيره قولهم : في بني الحارث : بلحارث وهو شاذّ . والذّي في البيت أشذّمنه ، لأن شرط هذا الحذف أن لا تكون اللام مدغمةً فيما بعدها فلا يقال في بني النّجار وبني النّضير: بنّجّار، وبنّضير. وعلّل ابن جنّي ذلك بكراهة تَوالي الإعلالين ، فإنّ اللاّم قد أُعِلّت بإدغامها فيما بعدها ، فمتى أعلّت النّون التي قبلها بالحذف توالي الإعلالان .

وقد يردّ بأن ذلك إنما يتجنّب في الكلمة الواحدة .

ويجاب بأن كُلاًّ من المتضايفين والجار والمجرور كالكلمة الواحدة وأعطى حكمها .

وقوله : « غُراً » حال من النِّيب ، وهو جمع غرّاء كحمراء وحُمْر وسوداء وسُود ،

في الجاهليّة خبر كان إن قدّرت ناقصة، أو متعلّق بها إن قُدّرت تامة بمعنى وجد .

وقوله : فَهَلُمّ جرّاً متعلّق المعنى بقوله : في الجاهليّة إنْ كان سؤدد وائل في الجاهليّة فما بعدها .

وإذْ قد أتينا على حكاية كلام النّاس ، وشرحه وبيان ما فيه من نَقْلٍ فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربياً .

فنقول : هَلُم هذه هي القاصرة التي بمعنى : ائت وتعالَ إلاّ أن فيها تَجوُّزين :

الأول : أنه ليس المراد بالإتيان هنا المجيء الحِسّيّ بل الاستمرار على الشّيء والمداومة عليه كما تقول : امْشِ على هذا الأمر ، وسر على هذا المِنْوال . / ومنه قوله تعالى : ﴿ وانْطلق الملأ [٣ / ٢٠٥ منهم أن امْشُوا واصبْروا على آلهتكم ﴾[1] المراد بالانطلاق ليس الذّهاب الحسّي بل انطلاق الألسنة بالكلام ، ولهذا أعربوا « أنْ » تفسيريّة ، وهي إنما تأتي بعد جملة فيها معنى القول كقوله تعالى : « فأوحينا إليه أَنِ اصْنَعِ الفُلْك ﴾[2] .

والمراد بالمشي ليس المشي بالأقدام بل الاستمرار والدّوام ، أي

(١) صٓ / ٦
(٢) المؤمنون/ ٢٧

دوموا على عبادة أصنامكم ، واحبسوا أنفسكم على ذلك .

الثاني : أنه ليس المراد الطلب حقيقةً ، وإنما المراد الخبر ، وعبّر عنه بصيغة الطّلب كما في قوله تعالى : ﴿ وَلْنَحْمِل خطاياكم ﴾[١] ، ﴿ فَلْيمْدد له الرّحمن مدًّا ﴾[٢] .

وجراً مصدر جرّه يجرُّه : إذا سَحبه ، ولكن ليس المراد التّعميم كما استعمل السّحب بهذا المعنى إلا أنه يقال : هذا الحكم منسحبٌ على كذا أي شامل له .

فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وَهلُمّ جراً ، فكأنّه قيل : واستمر ذلك في بقيّة الأعوام استمراراً فهو مصدر ، أو استمر مُسْتَمِراً فهي حال مؤكدة .

وذلك ماشٍ في جميع الصّور . وهذا هو الذي يفهمه النّاس من هذا الكلام .

وبهذا التأويل ارتفع إشكال العطف ، فإن هَلُمّ حينئذ خبر ، وإشكال التزام إفراد الضّمير ، إذ فاعل هَلُمّ هذه مفرد أبداً كما تقول : واستمرّ ذلك ، أي واستمرّ[٣] ما ذكرته .

(١) العنكبوت/ ١٢
(٢) مريم/ ٧٥
(٣) في ط فقط: «واسْتَمْرِر» براءين.

فإن قلت : قد اشتملت هذه التّوجيهات التي وجّهت بها هذه المسائل على تقديرات كثيرة ، وتأويلات متعقّدة ، ولم يعهد في كلام النحويين مثل ذلك .

قلت : ذلك لأنك لم تقف لهم على كلام على مسائل متعقّدة مشكلة اجتمعت في مكان واحد . ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك وأمثاله ـ والله تعالى أعلم .

وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم/ [٢٠٦/٣]

[توجيه حديث كلمتان خفيفتان على اللسان . . الخ]

« بسم الله الرحمن الرحيم »

قال الشّيخ الإمام العالم العلامة المحقّق كمال الدين محمد الشّهير بابن الهمام الحنفيّ[1] ـ رحمه الله تعالى :

الحمد لله ، اللهم صَلّ على سيّدنا محمد عبدك ونبيّك ورسولك محمد وآله وسلم .

وبعد ، فقد دخلتْ عليّ امرأة بورقة ذَكَرتْ أن رجلاً دفعها إليها يسأل الجواب عمّا فيها ، فنظرت فإذا فيها سؤال عن إعراب قوله صلّى عليه وآله وسلّم : « كلمتان خفيفتان على اللّسان ، ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرّحمن : سبحان الله وبحمده ، سبحان

(١) هو: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السِّيواسيّ ثم الإسكندريّ العلامة كمال الدين بن الهمام الحنفيّ.
ولد بقرب سنة ٧٩٠ . ومات يوم الجمعة سابع رمضان سنة ٨٦١ هـ
ومن تصانيفه : شرح الهداية ، والمسامرة في أصول الدين ، وكراسة في إعراب : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم . انظر ترجمته في البغية ١٦٨/١ .

العظيم ﴾ : هل كلمتان مبتدأ وسبحان الله الخبر ، أو قلبه ؟[1]

وهل قول من عيّن « سبحان الله » للابتداء لتعرّفه صحيح أم لا ؟

وهل قول مَنْ ردّه للزوم سبحانَ الله النّصب صحيح أم لا ؟

وهل الحديث مما تعدّد فيه الخبر أم لا ؟

فكتب العبد الضّعيف على قِلّة البضاعة ، وطُول التّرك ، وعجلة الكتابة في الوقت ما نصّه :

الوجه الظّاهر : أن « سبحان الله » إلى اخره الخبرُ ، لأنه مؤخر لفظاً ، والأصل عدم مخالفة اللفظ محلّه إلا لموجب يوجبه ، وهو قبيل الخبر المفرد بلا تعدّد ، لأن كُلاً من سبحان الله مع عامله المحذوف الأول والثاني مع معموله الثاني إنما أريد لفظه . والجُمَل الكثيرة إذا أريد لفظها فهي من قبيل المفرد الجامد، ولذا لا تتحمّل ضميراً، ولأنه محط الفائدة بنفسه بخلاف عكسه، فإنه إنّما يكون محطّها باعتبار وصفه، ألا ترى أن في عكسه يكون الخبر: «كلمتان».

ومن البيّن أنّ ليس متعلق الغرض الإخبار من النّبي صلّى الله عليه واله وسلم عن سبحان الله الخ بأنهما كلمتان ، بل بملاحظة وصفه ، أعني « خفيفتان » ، «ثقيلتان » ، « حبيبتان » ، فكان اعتبار

(١) قلبه: أي عكسه.

سبحان الله الخ خبراً أولى ، فهو مثال : «هِجِّيري[١] أبي بكر: لا إله إلاّ الله » ونحوه مما أوردوه مثالاً للإخبار بالجملة التي أريد لفظها .

وأمّا منع كونه خبراً أو مبتدأ بسبب لزوم نصب « سبحانَ الله » فإنما يصدر ممن لم يفهم معنى قولنا : إنما أريد بالجملة لفظها ، وعلامة إعراب الخبر في مثله وهو الرّفع في محلِّه .

فالحاصل أن كُلاًّ من حيثُ العربيَّة يجوز .

[٣/٢٠٧] وأما من حيث / الأولوية بالنّظر إلى المعنى ، فكلمتان مبتدأ مسوّغ بالأوصاف المختصة ، ولفظ سبحان الله وما بعده خبرُهُ .

وأمّا جعل « سبحان الله » معرفة ، فإن أراد به حال كونه مراداً به معناه فصحيحٌ ، وتعريفه بالإضافة وهو ما إذا كان المتكلّم ذاكراً مسبّحاً .

وإن أريد به حال كونه أريد به مجرّد لفظه على معنى أنّ الكلمتين الموصوفتين بتعلّق[٢] حبّ الله تعالى بهما ، هاتان اللّفظتان اللّتان هما ـ سبحان الله ـ صادرتان[٣] من مُريدٍ معناهما وهو تنزيه الله تعالى فـ« لا » ، فإن أنواع المعارف محصورة ، وليس هو منها ، إذا لم يرد بهذا التّقدير

(١) في سيبويه ٢/ ٢٢٨ : الهجّيري : كثرة الكلام والقول بالشيء.
وروى اللسان (هجرا) عن التهذيب : هجِّيري الرجل : كلامه ودأبه وشأنه . وهذا يتفق مع هذا المثال ؛ ويكون معناه : شأن أبي بكر وكلامه التسبيح بذكر لا إله إلاّ الله .

(٢) في ط : « يتعلق » بالياء

(٣) في ط : « صادرتين » بالنصب .

معنى الإضافة ، ولا حصول[1] النِّسبة التي باعتبارها يحصل التّعريف .

فإن ادّعى أنه من قبيل العِلْم بناءً على أنّ كلَّ لفظ وُضِع ليدل على نفسه ، كما وضع ليدُلّ على غيره كما ذكر ابن الحاجب فَلْيَعْلَمْ أنه على تقدير صِحّة هذه الدّعوى لم يُعْطِ لهذا الوضع حكْمَ الوضع للّدلالة على غيره ، ولهذا لم يقل أحد بأن كُلّ لفظٍ مشترك وهو لازمٌ من جَعْلِ كُلّ لفظ وُضِع ليدُلّ على نفسه ، كما وُضِع ليدُلّ على غيره ، فَعُلِم أن إعطاء اسم المعرفة والنكرة والمشترك وسائر الألقاب الاصطلاحيّة باعتبار الوضع للّدلالة على غيره .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم دفعت الورقة للمرأة ، ثم بعد أن مضى على هذا نحوٌ من خمسة أشهر سمعت أن بعض الأخوان ذهب بجوابي هذا مقترناً بثلاثة أجوبة لأهل العصر مخالفة لجوابي .

وجواب رابعٌ للذّاهب إلى بعض ملوك الدنيا لمّا كان من أهل العلم والفهم في الاصطلاحات لِيُوقف به على خطأ المخطىء ، وإصابة المصيب .

وحاصل ذلك اتّفاقهم على أن الوجه الذي رَجّحته جعلوه متعيّناً

(١) في بعض النسخ : « ولا خصوص » مكان : « ولا حصول ».

بناء على أنّ مَحطّ الفائدة يتعيّن أن يكون : سبحانَ الله وبحمده إلى آخره .

ومنهم من ذكر أوجهاً لإبطال قلبه .

منها : أن سبحان الله لزم الإضافة إلى مفرد فجرى مجرى الظروف ، والظرف لا يقع إلاّ خبرًا ، ولأنه ملزوم النصب ، ولأنه مركّب من معطوف ومعطوف عليه .

[٣ / ٢٠٨] وهذه الأوجه الثّلاثة يستقلّ بدفعها على ما في بعضها من / التّحكّم ما ذكرناه من أن الكلام الواقع خبراً إنما أريد به لفظُهُ .

ومن أمثلتهم في ابتدائية المتعاطفين إذا أريد مجرّد اللفظ « لا حول ولا قُوّة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة[١] » .

ومنها : أن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم كلمةٌ ، إذ المراد[٢] بالكلمة في الحديث اللّغوية . فلو جعل مبتدأ لزم الإخبار عما هو كلمة بأنه كلمتان .

ولا يخفى على سامع أن المراد : اعتبار سبحان الله وبحمده كلمة ، وسبحان الله العظيم كلمة ، فالمجموع كما يَصِحّ أن يعبر عنه بكلمة كذلك يصح أن يعبّر عن كل جملة منه بكلمة ، غير أنه لما كان كُلٌّ من الجملتين ، أعني سبحان الله وبحمده ، وسبحان الله العظيم مما

(١) انظر مسند ابن حنبل ٥/١٥٦

(٢) في ط : «المرد» . تحريف

يستقلّ ذِكْراً تاماً ، ويفرد بالقصد إليه وبقوله اعْتُبِر كلمةً ، وعبّر عنهما بكلمتين .

على أنّ ما ذكره لازم على تقدير جعل « سبحان الله » الخبر كما هو لازمٌ على تقدير جعله مبتدأً ، لأنه كما لا يصحّ أن يخبر عما هو كلمة بأنه كلمتان ، كذلك لا يخبر عمّا هو كلمتان بما هو كلمة .

فإن الحاصل على تقدير كون « كلمتان » المبتدأ أن الكلمتين اللّتين هما كذا وكذا هما الكلمة التي هي سبحان الله وبحمده،سبحان الله العظيم .

وبجوابنا اندفع عن الشّقين ، لا بما قيل في جوابه : إن سبحان الله الخ تضمّن عطفاً ، فيقوم مقام المتعدّد ، ويخبر عنه بكلمتين .

وهذا إن أريد به الكائن في (وبحمده) ، فهو على تقدير كونه خبراً مَحْضاً ، وإلاّ فإنْ جَعل « سبحان الله » نُقِل إلى الإنشاء ، وإن كان إخبارًا صيغة كصيغ العقود كبِعْتُ وبحمده مع متعلّقه خبراً لم يكن عطفاً عليه ، لأنه إنشاء .

وعلى تقدير حذف العاطف أي وسبحان الله ، وهو قليل ومختلف فيه .

وعلى تقدير صِحّتها لا يندفع السؤال ، فإن السائل قال : المراد بالكلمة اللّغوية ، فالمجموع من سبحان الله إلى آخر الكل كلمةٌ .

ومعلومٌ أن وجود العطف في أثناء الكلام الكثير لا يمنع من إطلاق لفظ كلمة عليه ، أترى قولنا له : كلمة شاعر ، يعنون القصيدة ، لا يصحّ إلا أن تكون قصيدةً لم يقع في مجموعها عطفٌ ، أنّى يكون هذا ؟

وحينئذ فالمجموعُ من المتعاطفين كلمةٌ فلا يخبر عنه بأنه كلمتان .

ويعود السّؤال فلا يفيد إلاّ أن يعود إلى جواب الفقير - إن شاء الله تعالى ./ [٣ / ٢٠٩]

ومنها : أنّ جعل المبتدأ : « سبحانه الله » الخ يفوّت نكتة ، وهي إرادة حصر الخبر في المبتدأ . وأنت لا يخفى عنك أنّ الحصر إما أن يكون بالأداة ، او بتقديم الخبر أو المعمول ، والتّقديم إنما هو في جعل «سبحان الله وبحمده» المبتدأ ، وكلمتان الخبر ، فيصير من قبيل : «تَميمِيٌّ أنا» لا في جعل «كلمتان» المبتدأ ، و«سبحان الله» الخبر ، وهو مراده ، إذ لا تقديم فيه .

وإذا لم يكن تقديمٌ فإنما يجيء الحصر في المعرّف بلام الجنس للاستغراق لزوماً عقليًّا ، كقولنا : «العالم زيد» إذا جعلنا العالم مبتدأ » ، و«اليمين على المدَّعَى عليه» ، فيفيد أن لا يمين على غيره بسبب جعل الكل عليه ، لأنه ليس وراء الكُلّ شيء .

وكأنه ذهب عليه أن المذكور في الحديث الكلمتان الخفيفتان الحبيبتان : سبحان الله الخ . وليس مثله بعجيب على الإنسان كما

ذهب على الذاهب بجوابي، ليرى غلطه أنّي جعلت كون الفائدة في جعل سبحان الله مبتدأ باعتبار وصف الخبر لا نفسه وجهاً لردّ ابتدائية سبحان الله الخ، فأورد عليه لزوم عدم صِحّة: «زيد رجل صالح»

وأنا لست من هذا، وإنّما جعلته كما هو صريح في كتابتي: وَجْه مرجوحِيّته، وأولويّة كونه خبراً، فليرجع إلى نظر الكتاب، غير أن النفس إذ ملئت بقصد الرّدّ يقع لها مثل هذا السّهو في الحسّ.

وإذا كان المذكور في الحديث كلمتان بلا تعريف جنس استغراقيّ لم يكن حصر، بل المراد الإخبار لسبحان الله وبحمده الخ عن الكلمتين الموصوفتين كما ارتضاه الكاتبون، وجعله العبد الضعيف أولى الوجهين، أو عن سبحان الله وبحمده بأنهما حبيبتان إلى الرّحمن ثقيلتان في الميزان.

والمعنى: أنّ اللّفظ الذي عهدتموه وتقولونه، وهو سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم له من المقدار عند الله أنهما كلمتان ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن.

ولا يخفى أنه لا يراد مطلق ثقلٌ ما، ومحبّةٌ ما، لأن ذلك معلوم للمؤمنين غير مجهول لهم في كُلّ ذكر لِلّه.

هذا وغيره أنه كذلك، فلو أريد ذلك لم تكن الجملةُ الخبريةُ كلّها مجدّدةً فائدةً عند السّامعين سواء جعلت سبحان الله مبتدأً أو خبرًا، بل هي حينئذ بمنزلة: النار حارّة، ونحوه.

ومثله يجب صون كلام بعض البُلغاء عنه ، فكيف بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم؟ سواءٌ / جعلت تجدّد الفائدة شرطاً لكون الجملة [٣ / ٢١٠] كلاماً أو لم تجعل ، فإن الذي لا يشرطه لا يقول: إنه قد حصل فائدة تامةٌ إلا أنه لا يشترطها في مُسمّى الكلام اصطلاحاً . وحينئذ وجب كوُن المراد زيادَة ثقل ، وزيادَة مَحَبّة مِمّا لا يلزم على كل مؤمن يعلـم أن للذّكر ثواباً

وإذا ظهر أن كُلاًّ من ثقيلتان ، وحبيبتان ، وسبحانَ الله وبحمـده يصلح مَحّط فائدة يكون بها خبراً ، ويزداد جعل سبحان الله مبتدأ قدّم خبره بنكتة بلاغيّة لأ جلها قُدّم الخبر وهي التّشويق إلى المبتدأ . وكلمّا طال الخبر حسن هذا النوع ، لأنـه كُلّمـا طال بذكر الأوصـاف ازداد الشّوق إلى المحدّث منه بها كما هو في الحديث الكريم ، حيث قال : «كلمتان خفيفتان على اللّسـان ، ثقيلتـان في الميزان ، حبيبتـان إلـى الرّحمن » فإن النفس كَثُر تشوُّقها بذلك إلى سماع المحدّث عنه بها ، فلم يجىء سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم إلاّ والنّفس في غاية الشوق إلى سماعه فهو مثل قوله :

٦٢٩ = ثلاثــةٌ تُشْـرِق الـدّنيا بِطَلْعَتِهـم
شَـمْس الضُّحـى وأبـو إسحـاقَ والقمـرُ[١]

---

(١) انظر العمدة ٢ / ١٣٩ ، وقد نسب هذا الشاهد إلى محمد بن وهب وبعده :
يحـكى أفاعيلــه في كلّ نائلـة　　الغيث واللّيث والصمصامـةُ الذّكَرُ

وهذا ما ذكره السّلف الّذين أعربـوا «سبحان الله» مبتـدأ.

ولم يَرْتَضه مَنْ وَجّه سَمْعَهُ من أهل عصرنا بمثل ما أسمعتك ، وأستغفر اللّه من شغلي سمعك بمثله.

ولولا ما فيه من كون محطّ الفائدة فيه يكون باعتبار وصف الخبر كما أسلفته في الجواب لكان أوْلى من جعل «كلمتان» مبتدأ.

وعسى أن يكون رجوعي عنه أوْلى، لأن مراعاة مثل هذه النكتة البلاغية هو الظّاهر من تقديم الخبر حينئذ، فلا يعدل عنه بعد ظهـور بطلان انحصار محطّ الفائدة في [1] سبحان الله

وبهذا تمّ ما يتعلّق بالحديث.

بقي أنه وقع لي نفي كون (سبحان الله) إذا أريد لفظه معرفةً ، لأن المعارف أنواعها محصورة ، وليس هو منها مسطور في أصل جوابي فارجع إليه.

ثم قلت : فإنْ ادّعى أنه يكون من قبيل العلم بناءً على أن كل لفظ وُضِع ليدُلّ على نفسه، كما وُضِع ليدُلّ على غيره، فَلْيعلَمْ أنه على تقدير صِحّة هذه الدّعوى لم يُعْطِ لهذا الوضع حكْمَ الوضْع لِغَيره ، ولذا صرّح بأنه لا يصير كل لفظ مشتركاً / وهو لازم من وضع كُلّ لفظ ليدُلّ [٣ / ١١

---

(١) «في» سقطت من ط، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

على نفسه، وَوُضِعِ ليدُلّ على غيره، فاعترض ذلك الأخ بأنه من قبيل العلم.

قال الرّضى : وهو عندهم من قبيل المنقول لأنه نقل من مدلول هو معنىً إلى مدلول هو اللّفظ.

ولا يَخْفى عليك أن حاصل هذا الاعتراض لم يَزد على نسبة ما ذكرت أنه مِمّا يقال ، ولم أرضه إلى بعض النحاة أنه قال، وخفى عليه أنى أنقله عن خَلْقٍ ، غير أن لي فيه بحثاً مكتتباً من نحو عشرين سنةً مع القائلين به، فبناءً عليه ذكرت ما ذكرت.

وحاصل ذلك البحث كتبته عند نقل المحققّين قَوْلَ ابن الحاجب في «المنتهى»[١]: «أكثر ما يطلق الّلفظ على مدلول مغايرٍ، وقد يطلق والمراد اللّفظ نحو زيد مبتدأ و (ز ى د)، لأنهمّ لو وضعوا له أدّى إلى اللّبس[٢] ولو سلم فنفسه أولى، يعني لو سلم أنْ لا يلزم اللبس لو وضعوا له[٣] . فإذا أمكن أن يطلق ويراد به نفسه كان أولى» . انتهى .

وذكر هنا أن موضوع فخلف[٤] لي فيه هذا وهو أن الحاجة هنا ليست إلاّ إلى مجرّد التّعبير عن اللفظ، وقد حصل بنفسه، فإذا أمكن بطريق المجاز كان أوْلى، لأنه بطريق الوضع يثبت به معنى

(١) صنف ابن الحاجب مختصراً في علم الأصول ، وآخر أكبر منه سماّه « المنتهى » انظر : روضات الجنات/ ٨.

(٢) في النسخ المخطوطة : « التسلسل » مكان : « اللبس » .

(٣) سقطت كلمة « اللبس » من النسخ المخطوطة .

(٤) في ط فقط : «فخلق» بالقاف

الاشتراك، والمجاز خيرٌ منه، ويتأنس هذا بأنا إذا قلنا : زيد كذا وكذا فقبل ذلك الخبر يتبادر إرادة معنى غير لفظ إلى أن يذكر المسند فيرى غير صالح إلا للفظ ، فيحكمُ به حينئذ بقرينة الملازمة للمسند فيتبادر[1] معنى على التّعيين من مجرد الإطلاق ظاهر في عدم تعدّد الوضع للمعاني المتعددة، لأن لازم ذلك بحسب الأصل، والغالب التردد والتّوقف، وقد أمكن جعله مجازاً علاقته الاشتراك في الصورة فيكون كإطلاق لفظ الفرس على المثال المنقوش في حائط.

فبناء على بحثى هذا معهم قلت في أصل جوابي : فليعلم أنه على تقدير صِحّة هذه الدعوى يعنى لو تنزلنا عن هذا ، وقلنا: إنه وُضِع لنفسه لا يُوصف باعتبار هذا الوضع بكونه معرفةً ولا نكرة، بل الألقاب الاصطلاحية إنما يوصف بها اللّفظ باعتبار الوضع للمعنى المغاير، لأن ذلك الوضع هو القَصْدِي.

وأما هذا الوضع/ فقد صَرّح من قال به من المحققين بأنه ليس [٣ / ١٢أ] بوضع قَصْديّ ، ولذا صرّح بأنه لا يكون اللفظ به مشتركاً . فلما تعدّد الوضع للمعاني المحتملة ، ولم يكن مشتركاً عُلم أنه لم يعتبر في إطلاق الألقاب الاصطلاحية إلاّ الوضع القصدى ، ثمَ هذا لا ينفى تَعيّن[2] المعنى والعلم به، لأن المنفّى الوصف الاصطلاحي وهو

(١) في ط : «فتبادر»
(٢) في ط : في النسخ المخطوطة : «تغير» مكان : « تعينّ » .

لا يقتضي عدم تعين المعنى، أرأيت لو لم يُسَمّ كل نوع باسم خاص أصلاً كما كان عند العرب قبل حدوث الاصطلاح، أما كان يصحّ مبتدأ؟؛ ولذا جعلنا «سُبحان الله» مراداً، مجرّدُ لفظه مبتدأ مع نفي الحكم عليه بأنه معرفةً ولا نكرة كما ذكرنا، لأن صحة الابتدائيّة والحديث محدّث عنه إنما يقتضي تعيّن معناه كُلِّيًّا كان ذلك المفهوم أو جزئيًّا، لا تسميته.

وكم نكرةٍ تتعين بمعناها في الاستعمال فتصير كمعنى المعرفة لا يتفاوتان إلاّ في أصل الوضع. والله سبحانه وتعالى أعلم.

[تعارض النّفى والإثبات]

بسم الله الرحمن الرحيم

وقع سؤال في مجلس السّلطان الملك الأشرف برسباي في مجلس قراءة البخاريّ [في رمضان][1] سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة: سُئِل عنه الإمام العلّامة كمال الدين ابن الهمام.

وصورة السؤال: من قواعد السّادة الحنفية بل على رأي المحققين منهم أن النّفي والإثبات إذا تعارضا، وكان المنفىّ مما يعلم بدليله وهو أن يكون صريحاً في ردّ دعوى المثبت فإنه يقضى على المثبت كالحكم في دعوى امرأة على زوجها أنه طلقها ثلاثاً، وقالت: حصلت الفرقة بينى وبينه، وقال الزوج استثنيت استثناء متّصلاً بلفظ الطّلاق، فأتت المرأة بشاهدين شهدا على الزوج أنه طلّقها ثلاثاً، وقالا: ما سمعناه استثني.

قالوا: شهادتهم لا تعارض دعوى الزوج الاستثناء، لأنه يجوز أن تقول: قال زيد كلاماً، وإن لم أسمعه فلا يكون صريحاً في ردّ دعوى الزّوج الاستثناء.

(١) ما بين معقوفين سقط من ط

ولو قال الشهود : طلقها وما استثنى فشهادتهم صريحة في ردّ دعوى الزّوج.

أشكل على هذا الأصل نفيُهم الجَهْر بالبسملة استدلالاً بحديث أنس رضى الله عنه في رواية أنه صلّى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم / قال: فلم اسمعه يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم. [٣ / ٢١٣]

فأجاب الشيخ كمال الدين:

ما نصّه

أما قوله : إن المنفىّ إذا كان مما يعرف بدليله يقدّم على الإثبات فغير صحيح بل الثّابت عندهم أنه يعارضه حتى إنْ لم يوجد مرجّح من خارج تساقطا، .

وأما قوله في تفسير هذا المنفىّ أنه الذي يكون صريحاً في ردّ دعوى المثبت تمييزاً له عن قسيمه من المنفىّ الآخر فمخالف لتفسير قوله.

وكلمتهم في تفسيره إنما هي دائرةٌ على أن المراد به كون النّفى ليس مما يصحّ بناؤه على استصحابَ عَدمٍ متقرر الثّبوت معلوم ، بل أن يكون ثابتاً البّتة بدليل دلّ على طروءه.

وأفادوا أن ليس المراد بالنّافي ما فيه صورة النفي بل ما كان مُبْقِياً

للأصل، يعنون الحالة المقررة المعلوم ثبوتها، وأن المثبت هو الذي يُثْبِت الأمر العارض على تلك الحالة، وإن لم يكن في أحد الدليلين صورة نفي أصلاً

وعلى هذا حكموا بأن رواية إعتاق بريرة وزوجها عبد نافيةٌ، لأنها مبقية للحالة المعلوم ثبوتها . ورواية عتقها وهو حرٌ مثبتة لإفادتها وقوع العارض على ذلك الأصل فقدّموا هذه تقديما للإثبات،

وإنما حكموا بأن رواية تزوّجه عليه السلام ميمونة وهو حلال مثبتة، ورواية تزوجه وهو مُحْرِم نافية للاتّفاق.

على أن ليس المراد بالِحلّ الذي تزوّجها فيه على تلك الرواية الحِلّ الأصلي بل الحِلّ الطارىء على الإحرام بمعنى أنه تزوّجها بعد ما حَلّ من إحرامه فكان إحرامه عليه الصلاة والسلام أصلاً بالنسبة إليه للعلم بوقوعه وتقرّره ، فكان المفيدُ له مفيداً للأصل فهو نافٍ، والمفيد للحلّ مفيد للعارض، فكان مثبتاً، فحكموا بمعارضته للنفي، ثم رجّحوها بالرّاوي وهو ابن عباس عليّ يزيد بن الأصم.

وما ذكره السّائل ليس موافقهم فيما ذكروه ، بل لا يبعد أنه لا معنى له في هذا المقام.

وأما ما ذكره من فرع الشّهادة في الطّلاق فظاهره أنهم أوردوه تفريعاً على الأصل المذكور ، وهو تقديم المنفيّ على ما زعم حيث

قدّم قول الشهود : «لم يستثن» على قول الزوج : «استثنيت»، وليس
[٣ / ٢١٤] كذلك ، بل إنما أوردوه شاهداً على معارضة هذا النفي/ للإثبات .
وكلام فخر الإسلام البزدوي صريح فيه، وقبول الشهادة ووقوع الحُرمة بالشّهادة بهذا النفي بناءً على أنه مما يعارض الإثبات ، لأنه لو لم يكن يعارضه لم تقبل الشهّادة به أصلاً كما هو المشهور على الألسنة من أن الشّهادة على النفي باطلة ، فلمّا كان بحيث يعارضه ويساويه تفرّع قبول الشهادةعليه؛ إذ لاخفاء في أن كُلّ ما قامت به البيّنة وهو مِمّا تَصِحّ به الشّهادة يُقدّم على دعوى المشهود عليه الضّد أو النقيض ، فظهر أن تقديم المنفيّ هنا فرع المعارضة لمرجّح الشّهادة، لا للنّفي،

وكلام النّاس غير خفي في هذا .

وأما قوله أشكل على هذا الأصل نفيهم الجهر بالبسملة، فإن أراد بالأصل ما مهّده من أن ذلك النوع من النّفي مقدّم على الإثبات فلا إشكال، لأنه قد قدّم النّفي على ذلك التّقدير عند معارضة الإثبات

وإنما الكلام في تحقيق المعارضة،

ولا شك أن رجلاً لو واظب الصّلاة خَلْف رجل في الجهرّية سَنةً كاملة وهو مع ذلك حريص على استعلام أحواله في الصّلاة، ثم يقول بعد عدم شكّه في سماعه جَهْرَهُ فيما جهر به في القراءة: لم أسمعه قرأ كذا مع فرض أنّ ذلك الذي ذكر أنه لم يسمعه ليس ممّا يقرأ أحياناً، ويترك غالباً بل هو مما هو مواظب عليه في كل جهرّية بادر إلى كلّ عاقل

سمعه : أن ذلك المصلي لم يجهر بذلك .

وكان أقلّ الأمر أنه كقوله : لم يجهر بكذا

وكلّ احتمال يروّجه الوهم مع هذه الحالة المفروضة من الرّاوي مما يتثبّته العلم العادي، فكيف يقرب من العقل مع مواظبة أنس رضى الله عنه عشر سنين على الوجه المذكور مع مواظبة النبّي صلّى الله عليه وآله وسلم على الجهر بالبسملة كونه لم يتفق مرة من آلاف[1] مرة أن يسمعه ، فذا محال عادةً فكان قوله: لم أسمع كقوله: لم يجهر فعارض رواية الجهر.

وإنْ أراد أنه يرّد على شقّى مسألة الشهادة في الطّلاق وهو ما إذا قال الشهود : « لم نسمعه استثنى » ، وقال هو : « استثنيت » حيث قدّم دعوى الإثبات على قولهم : غير أن في عبارة المُورِد قصوراً عن إفادة مرامه فليس بشيء ، فإنّ قبول قولهم لعدم المعارضة بين قوله:استثنيت وقولهم: لم نسمع ، لجواز الاستثناء مع / عدم سماعهم بأن يستثنى خفيًّا بحيثُ [٣ / ٢١٥]
يسمِع نفسه .

ومَنْ توجّه لاستعلام حاله ، فإذا كانا مِمّا يجتمعان أعني الاستثناء وعدم السماع لم تكن شهادَتُهما تعارض دعواه

وأين هذا من قول القائل: جهر، مع قول المصغى إليه في

(١) في ط: « الآن » مكان : « آلاف » ، تحريف.

عذره : «لم اسمع» وقد بيّنا ثبوت المعارضة فيه بما لم يَبْق بعده إلاّ الشَّغْب(١) المحرّم .

وإنما كان الإشكال يرد على مسألة الشّهادة لو كان الزوج قد قال: جَهرتُ بالاستثناء، فقال المتوجّهون إليه للشّهادة عليه: لم نَسْمعه ،

وحكمها على هذا التّقدير غير مذكور.

ولنا أن نقول على هذا التقدير: تقدّم إليه الشهادة ويحكم بالفُرْقة.

وإذْ قد ظهر أن ما وقع في هذا السؤال من تمهيد الأصل وإيراد التّفريع عليه، ثم إيراد الإشكال كله خطأ مع نسبتي ذلك إلى الكتابة لا إلى المورد، فإني لم أعلم أن الكتابة كتابته

ولا حول ولا قوة الا بالله العلّي العظيم وهو حسبي ونعم الوكيل.

(١) الشّغْب بالتسكين : تهييج الشرّ ، ولا يقال : شَغَب بالتحريك .

[مسائل من معجم الأدباء لياقوت]
في معجم الأدباء لياقوت الحموي

قال أبو سعيد الضّرير[١] : سألني أبو دُلف عن بيت امرىء القيس :

٦٣٠ =* كَبِكْرِ المُقاناةِ البَياضَ بِصُفْرَةٍ *[١]

(١) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٣/ ١٥ ـ ٢٦
وهو أحمد بن خالد ، أبو سعيد الضرير .

(٢) تمامه :

* غذاها نَميرُ الماء غيرُ محُلّلِ *

وفي اللسان : «قنا» : « قال : أراد كالبكر المقاناة البياض بصفرة أي كالبيضة التي هي أول بيضة باضتها النعامة .

ثم قال : المقاناة : البياض بصُفرة ، أي التي قونى بياضها بصفرة أي خُلِط بياضها بصفرة ، فكانت صفراء بيضاء ، فترك الألف واللام من البِكْر ، وأضاف البِكْر إلى نعتها .

وقال غيره : أراد كبِكْر الصّدفة المقاناة البياض بصفرة ، لأن في الصدفة لونين من بياض وصفرة ، أضاف الدّرّة إليها » . وانظر ديوانه/ ٤٣ .

وفي هامش الديوان : المعنى على التفسير الأول : أنها بيضاء تشوب بياضها صفرة ، وقد غذاها ماء نميرٌ عذب صافٍ ، لم يكثر حلول الناس عليه ، فيكدّره =

قال : أخبرني عن البِكْر هي المقاناة أم غيرها ؟

قلت : هي هي . قال أفيضاف الشّـيء إلـى صفتـه ؟ قلـت : نعم . قال : فأين ؟ قلت : قد قال اللهُ تعالى : ﴿ ولدارُ الآخرةِ ﴾[1] فأضاف الدّار إلى الآخرة ، وهي هي بعينها .

والـدّليل علـى ذلك أنـه قال في سورة أخـرى : « تِلْكَ الـدَّارُ الآخرةُ »[2] ،قال أريد أَشْفَى[3] من هذا ، فأشدته لجرير :

٦٣١ = يا ضَبّ إنّ هَوى القُيونِ أضلَّـكُمْ
كضلالِ شِيعَـةِ أعْـوَرِ الـدّجّالِ[4]

= ذلك . والبياض الذي شابته صفرة أحسن ألوان النساء عند العرب .
والمعنى على التفسير الثاني : أنه شبهها في صفاء لونها ونقائـه بدرّة فريدة ، تضمنتها صدفة بيضاء ، شابت بياضها صفرة وكذلك لون الصدفة ، ثم ذكر أنّ الدرّة التي أشبهتها حصلت في ماء نمير لا تصل إليها أيدى طلابها . لأنها غير محلّلة لمن رامها ، لأنها في قاع البحر :
والبيت من شواهد : ابن يعيش ٦/ ٩١.

(١) يوسف/ ١٠٩.

(٢) القصص/ ٨٣.

(٣) في نسخ الأشباه: « أشهر » بالرّاء ، وهي محرّفة لا تتفـق مع جلال القـرآن ، والتصويب من معجم الأدباء الذي نقل عنه النّص . والمراد بأشفى أي أدَلّ على المراد ، تشفى به العلّة ، وتطمئن إليه النفس ، وانظر هامش معجـم الأدبـاء ٣/ ٢٥ .

(٤) انظر ديوان جرير/ ٣٧٨ من قصيدة يجيب بها الفرزدق ومطلعها:
لمن الـدِّيارُ رسومُهُنَّ خوالي؟ أقفـرْنَ بعـد تأنُّسٍ وحِلالِ

وفيه[١] قال :

قرأت بخط عبد السّلام البَصرِيّ في كتاب مُحمّد بن أبي الأزهر .
قال :

حدثني وهب بن إبراهيم خالُ عبيدِ الله بن سُليمان بن وهب ، قال : كنا يوماً بنَيْسَابور في مجلس أبي سعيد أحمد بن خالد الضّرير. وكان أبو سعيد عالماً باللّغة / إذْ هجم علينا مجنونٌ من أهل « قُمّ » [٣ / ٢١٦
فَسقَط على جماعةٍ من أهل المجلِس ، فاضطرب النـاس لِسَقْطَتِـه ، ووثَب أبو سعيد ، لا يشكّ أن آفةً قد لحقتنا من سُقوط جِدارٍ أو شرودِ بهيمة ، فلما رآه المجنون على تلك الحال ، قال : الحمدُ للهِ رب العالمين . على رِسْلك[٢] يا شيخُ ، لا تُرَعْ ، آذاني هؤلاء الصّـبيان وأخرجوني عن طبعي إلى ما لا أسْتَحْسِنُهُ من غيري .

فقال أبو سعيد : امتنعوا[٣] عنه ـ عافاكم الله ـ فوثَبْنا فشردنا من مكانٍ[٤]، ورَجْعنا ، فسكت ساعةً لا يتكلّم إلى أن عدنا إلى ما كُنّا فيه من المذاكرة ، وابتـدأ بعضُنـا يقـرأ قصيدةً من شعـر نَهْشـل بن جرير التّميمي حتى بلغ قوله :

---

(١) أي في معجم الأدباء . انظر ٣/١٨ .
(٢) أي تمهّـل .
(٣) في ط: « امنعوا » بدون تاء .
(٤) في ط «كان» مكان: «مكان» ، تحريـف .

٦٣٢ = غلامـان خاضـا المـوْتَ من كُلِّ جانـبٍ
فآبـا ولـم يُعْقَـدْ وَراءهُمـا يَدُ
متـى يَلْقَيا قِرْناً فلا بُدّ أنـه
سَيَلْقـاهُ مكروهٌ من المـوت أسْوَدُ

فما استتمّ هذا البيت حتى قال : قف يأيّها القارىء ، تتجاوزُ المعنى ولا تَسْأَل عنه .

ما معنى قوله : *ولم تعقد وراءهما يد* ؟ فأمسك من حضر عن القول .

فقال : قل يا شيخ فإنك المنظور إليه ، والمُقْتدى به

فقال أبو سعيد : يقول : إنهما رميا بأنفسهما في الحرب أقصى مراميهما ، ورجعا موفورين لم يُؤْسرا ، فتعقَد أيديهما كَتْفاً(١).

فقال : يا شيخ أترضى لنفسك بهذا الجواب ؟ فأنكرنا ذلك على المجنون ؟ فنظر بعضُنا إلى بعض .

فقال له أبو سعيد : هذا الذي عندنا ، فما عندك ؟
فقال : المعنى يا شيخ آبا ولم تعقد يَدٌ بمثل فعلهما بعدهما ،

---

(١) الكتْف : ربط اليدين بالكتاف وراء الظهر . وفي القاموس : وكتف كضرب وفَرِح : وكتَف فلاناً : شدّيديه إلى خَلْف بالكِتاف وهو حبل تشدُّ به .

لأنهما فعلاً ما لم يفعلْهُ أحد ، كما قال الشاعر :

٦٣٣ =قَومٌ إذا عَدَّتْ تميمٌ معاً ساداتِها عدّوه بِالخِنْصَرِ[1]
ألبسه الله ثياب النّدى فلم تَطُل عنه ولم تَقْصُرِ

أي خُلِقَتْ له .

وقريب من الأول قوله :

٦٣٤ =قَوْمِي بنو[2] مذحِج من خير الأمَمْ
لا يَصْعَدُون قَدَماً على قَدَمْ

يعني أنهم يتقدّمون النّاس ولا يطؤون على عَقِب أحد .

وهذان فعلا ما لم يفعله أحد

فلقد رأيت أبا سعيد وقد احمرّ وجهُهُ ، واستحيا من أصحابه ، ثم غطّى المجنون رأسَهُ وخرج ، وهو يقول : يتصدَّرون ويَغُرُّون الناس من أنفسهم .

فقال أبو سعيد بعد خروجه : اطْلُبوه ، فإني أظنّه أبليسَ ، فطلبناه فلم نَظْفَرْ به / . [٣ / ٢١٧]

---

(١) في هامش معجم الأدباء تعليق على قوله : « عدّوه بالخنصر » مفاده أنه « معنى كنائي » ، أي قدّموه وبدءوا به . وذلك أنه إذا بدأ الرجل يعدّ الأشياء مرتَّبة ، ويحسبها على أصابعه ، بدأ بعد الأول ، وأطبق الخنصر ، ثم الثاني ، وأطبق البنصر ، وهكذا . وفي ط : «قوم» بالواو . تحريف

(٢) وفي ط فقط : «بنى» مكان : «بنو» والتصويب من المخطوطات ومعجم الأدباء .

(وفي معجم ياقوت أيضاً)[١]

قال : حدّث محمد بن إسحاق النّديم ، قال لما أراد المتوكّل أن يتخذ المؤدّبين لولده جعل ذلك إلى « إيتاخ »[٢] ، فأمر « إيتاخ » كاتبه أن يتولّى ذلك فبعث إلى الطُّوال ، والأحمر ، وابن قادم ، وأبي عصيدة[٣] وغيرهم من أدباء ذلك العصر ، فأحضرهم مجلسه .

وجاء أبو عصيدة فقعد في اخر الناس . فقال له من قرب منه : لو ارتفعت ، فقال : بل أجلس حيث انتهى بي المجلس .

فلما اجتمعوا قال لهم الكاتب : لو تذاكرتم وقَفْنا على موضِعكم من العِلْم واخترْنا . فألقْوا بينهم بيت ابن عنقاء[٤] الفزاريّ .

٦٣٥ = ذَريني إنّما خطئي وصَوْبي علـيَّ، وإنما أَنفقتُ مالُ[٥]

(١) انظر النص في معجم الأدباء ٣/ ٢٢٨ .

(٢) في هامش معجم الأدباء ٣/ ٢٢٩ : إيتاخ: علم لتركيّ ممّن كان له النفوذ في البلاط العبّاسي في ذلك الحين.

(٣) أبو عصيدة: أحمد بن عبيد بن ناصح بن بلَنْجر ، أبو جعفر النحويّ الكوفي ، له ترجمة في معجم الأدباء ٣/ ٢٢٨ .

(٤) في بعض المراجع: ابن غلفـاء.

(٥) من شواهد: الحجة في القراءات السّبع لابن خالويه/ ٢٥٤ . وفرائد القلائد/ ٣١٨، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٢٧٦ .

فقالوا : ارتفع « مال » بإنّما ، إذ كانت [ما] بمعنى الّذي - ثم سكتوا .

فقال لهم أبو عصيدة من آخر الناس : هذا الإعراب فما المعنى ؟ فأحجم النّاس عن القول .

فقيل : فما المعنى عندك ؟ قال : أراد : ما لومُك إياي وإنّ ما أنفقتُ مالٌ(٢) ، ولم أنفق عِرْضاً ، فالمال لا أُلام على إنفاقه ؟ .

فجاءه خادمٌ من صدر المجلس فأخذ بيده حتى تخطّى به إلى أعلاه . وقال له : ليس هذا مَوْضِعَك ، فقال : لأن أكون في مجلس ارتفع منهُ إلى أعلاه أحبُّ إليّ من أن أكون في مجلسٍ أُحَطُّ عنه .

فاختير هو وابن قادم رحمهما الله تعالى :

وفي معجم ياقوت

حدث ابن عساكر في تاريخه بإسناد رفعه إلى إبراهيم بن أبي محمد اليزيديّ عن أبيه ، قال :

كنت مع أبي عمرو بن العلاء في مجلس إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ، فسأل عن رجل من أصحابه

(١) «ما» سقطت من ط.
(٢) في ط: «مالاً» بالنصب

فقده ، فقال لبعض من حضره : اذهب فسلْ عنه ، فرجع فقال : تركته يريد أن يموت ، فضحك بعض القوم ، وقال:في الدّنيا إنسان يريد أن يموت ؟

فقال إبراهيم لقد ضحكتم منها غريبةً . إن « يريد » ههنا في معنى يكاد . قال الله تعالى : ﴿ جِداراً يريد أن ينقضّ ﴾[1] أي يكاد .

٣ / ٢١٨] قال : فقال أبو عمرو بن العلا : لا نزال بخير ما دام فينا مثلُكَ . /

وفي معجم ياقوت

قال ثعلب[2] « الذي » لا ينسب اليه لأنه لا يتمّ إلاّ بصلة . والعربُ لا تَنْسُب إلا إلى اسم تامّ «والذي» وما بعده حكاية ، والحكاية لا ينسب إليها لئلاّ تتغيّر.

قال وسئل ابن قادم عنها وأنا غائب بفارس ، فقال : اللَّذَويّ.

فلما قدمتُ سُئْلتُ فقلت . لا ينسب إليه بهذه العلّة فَبَلَغَتْهُ . فلمّا اجتمعنا تجاذبنا ثم رجع إلى قولي .

وفيه :

قال ثعلب : كنت أصير إلى الريّاشي لأسمع منه . فقال لي يوما

(١) الكهف/ ٧٧

(٢) انظر هذا النص في معجم الأدباء ٥/ ١١٠

وقد قرىء عليه :

٦٣٦ =ما تَنْقِمُ الحربُ العوانُ منيٍّ　　بِـازَلَ عَامَينِ حَدِيث سِنِّى [١]

لِمِثْلِ هذا ولَدتْني أُمّي ؟

كيف تقول ؟ بازِلَ أو بازلُ؟

أتقول لي هذا في العربّية ، إنمـا أقصـدك لغير هذا ، يروى : بازلُ وبازِلَ وبازلِ ، الرفع على الاستئناف ، والخفض على الإتبـاع ، والنصب على الحال فاستحيـا وأمسك .

وفيه :

قال ثعلب[٢] بعث إليّ عبدالله ابن أخت أبي الوزير رقعة فيها خط المبّرد : « ضربته بلا سيف» ، قال : أيجوز هذا ؟ فوجهت إليه : لا والله ، ما سمعت بهذا ، هذا خطأ البتَّة ، لأن « لا » التّبرئة لا يقع عليها خافض ولا غيرهُ ؛ لأنها أداةٌ ، وما تقعُ أداة على أداةٍ .

وفيه :

قال العجوزيّ[٣] : صِرْتُ إلى المبّرد مع القاسم والحسن ابنَيْ عُبَيْد

(١) نسب هذا الرجز لأبي جهل بن هشام.
انظـر: ابـن الشجـري ١/ ٢٧٦ ، والمغنـى ١/ ٤٦ ، ٢/ ٧٥٩ ، واللســان: «بزل» ، «نقم» ، «عون».

(٢) انظر معجم الأدباء ٥/ ١١٤ .

(٣) في ط : «العجوري» بالراء ، صوابه من المخطوطات ومعجم الأدباء

اللهّ بن سليمان بن وهب ، فقال لي القاسم سله عن شيءٍ من الشِّعر ، فقلت : ما تقول أعزَّك اللهّ في قول أوْس :

٦٣٧ = وغيّرهـا عن وَصْلِها الشّيْب إنَّـهُ
شفيعٌ إلـى بِيض الخُـدور مُدرّبُ(٢) / [٢ / ٢١٩]

فقال بعد تَمكُّث(٣) وتمهُّل وتمطُّقٍ(٤) يريد : أن النساء أَنِسْنَ به فصِرْن لا يَسْتَتِرْن منه، ثم صِرْنَا إلى ثعلب، فلمّا غصَّ(٥) المجلس سألته عن البيت ، فقال : قال لنا ابن الأعرابي : إن الهاء في إنّه للشباب وأنه

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة: « العجوريّ » بالراء ، وفي معجم الأدباء ٥/ ١٤ : « العجوزيّ » بالزّاي.

(٢) في ط ونسخ الأشباه: « بعض » الخدود مكان: « بيض الخدور » صوابه من معجم الأدباء ٥/ ١١٤ ، وديوان أوس/ ٥.
وفي معجم الأدباء: « الشيب » بالنصب ، وفتح همزة أنه ، وفي الديوان رفع: « الشيب » وكسر همزة إنه.
والشاهد من قصيدة مطلعها:
صبوْتَ وهل تصبو ورأسُك أشيبُ　　وفاتتك بالرهن المرامق زينبُ
والرهن المرامق كما في اللسان: « رمق » بعد ذكره هذا البيت:
« قال أبو الهيثم : الرهن المرامَق : وهو الرهن الذي ليس بموثوق به وهو قلب أوس ، والمرامق : الذي بآخر رمق . فارقته زينب وقلبه عندها فأوس يرامقه أي يداريه ».

(٣) في نسخ الأشباه : « ما تمكث » بزيادة « ما ».

(٤) التّمطق : التذوّق ، والتصويت باللسان . انظر القاموس.

(٥) غصّ المجلس : امتلأ.

لم يَجْرِ له ذكر ، لأنه عُلِم .

والتفتُّ إلى الحسن والقاسم ، فقلت : أين صاحِبُنا من صاحبكم ؟

وفيه [١] :

حدث محمد بن رُسْتَمَ الطَّبريّ قال : أخبرنا[٢] عثمان المازني ، قال : كنت عند سعيد بن مسعدة الأخفش أنا وأبو الفضل الرياشيّ ، فقال الأخفش : إن « منذ » إذا رفع بها فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبرُها كقولك : ما رأيته منذُ يومان ، فإذا خُفِضَ بها فهي حَرْف معنًى ليس باسم كقولك : ما رأيته منذُ اليوم .

فقال له الرياشي : فَلِمَ لا تكون في الموضعين اسماً ، فقد نرى الأسماء تَنْصِب وتَخْفِض ، كقولك : هذا ضاربٌ زيداً غداً ، وضاربُ زيدٍ أمْسِ ، فَلِمَ لا تكون بهذه المنزلة؟ فلم يأت الأخفش بِمُقْنعٍ .

قال أبو عثمان: فقلت له : لا يشبه منذ ما ذكرت؛ لأنا لم نر الأسماء هكذا تلزمُ مَوْضِعاً واحداً[٣] إلا إذا ضارعت حُروف المعاني ، نحو: أينْ وكيف ، فكذلك منذ هي مضارعة لحروف المعاني ، فلزمت موضعاً واحداً .

---

(١) انظر معجم الأدباء ٧/ ١٢٣ .

(٢) في ط: « أنا » مكان : « أخبرنا ».

(٣) « واحداً » زيادة ليست في معجم الأدباء.

قال الطّبري : فقال ابن أبي زرعة للمازني : أفرأيت حُروف المعاني تعمل عملين مختلفين متضادّين؟ قال: نعم، كقولك قام القوم حاشا زيدٍ، وحاشا زيداً. وعلى زيدٍ ثوبٌ، وعلا زيدُ الفرس، فتكون مرة حرفاً، ومرة فعلاً بلفظ واحد ـ

قال ياقوت[١] :

نقلت من خطّ الشيخ أبي سعيد البستيّ في كتاب ألفه قال : قال الأستاذ أبو العلاء الحُسَين بن مُحَمّد بن سهلويه[٢] في كتابه الذي سمّاه (أجناس الجواهر) : كنت بمدينة السّلام أختلف إلى أبي عليّ الفارسيّ ، وكان السلطان رسم له أن ينتصب لي[٣] فكنُا إذْ قرأنا أوراقاً منه تجارينا في فنون الآدب ، واجتنينا من فوائد ثمار الألباب ، ورتعنا
٣ / ٢٢٠] في رياض ألفاظه ومعانيه ، والتقطنا / الدُّرّ المنثور من سقاط[٤] فيه ، فأجرى يوماً بعضُ الحاضرين ذْكرَ الأصمعيّ، وأسرف في الثناء عليه وفضّله على أعيان العلماء في أيّامه ، فرأيته ـ رحمه الله ـ كالمنكر لما كان يُوردُه ، وكان فيما ذَكَرمن محاسنه ، ونشرمن فضائله أنّه قال : مَنْ ذا الذّي يَجْسُرُ أن يُخَطِّىءَ الفُحول من الشعراء غيرُهُ ؟ فقال أبو عليّ :

---

(١) انظر معجم الأدباء ٧ / ٢٤٢ .

(٢) في نسخ الأشباه: « سهلويه » وفي معجم الأدباء: «مهرويه».

(٣) في نسخ الأشباه: « في » ، وفي معجم الأدباء : « لي » .

(٤) في هامش معجم الأدباء: السّقاط : ما سقط من النخل من البسر والمراد ما يبدر منه من بليغ الكلام.

وما الذي ردّ عليهم؟ فقال الرجل: أنكر على ذي الرُّمّة مع إحاطته بلغة العرب ومعانيها. وفضل معرفته بأغراضها ومراميها، وأنه سلك نَهْج الأوائل في وصف المفاوز، إذا لعِبَ السّراب فيها، ورقص الآل في نواحيها، ونعت الجْريال[١] وقد سبح[٢] على جُدله[٣]، والظليم وكيف ينفر من ظلّه؟

وذَكر الرَّكْبَ ، وقد مالت طُلاهُم[٤] من غلبة المنام حتّى كأنهم صرعتهم كؤوس المدام ، فطبّق مَفْصِلَ الإصابة في كل باب، وساوى الصّدْر الأول من أرباب الفصاحة ، وجارى القُرومَ[٥] البُزَّلَ[٦] من أصحاب البلاغة .

فقال له أبو علي : وما الذي أنكر على ذي الرّمّة ؟ فقال قوله :

٦٣٨ = * وقفنا فقلنا إيه عن أمّ سالمٍ[٧] *

(١) في ط: « الحربا » بالحاء ، وفي النسخ المخطوطة :« الجربا » بالجيم والتصويب من معجم الأدباء. والجريال: الفرس.

(٢) في نسخ الأشباه: « سخ » بالنون ، والتصويب من معجم الأدباء.

(٣) في نسخ الأشباه: « جذله » بالذال ، والتصويب من معجم الأدباء والجدل: الحبل، وجمعه: جُدُل.

(٤) الطُّلا بالضمّ: الأعناق أو أصولها جمع طُلْيَة أو طُلاةٍ .

(٥) في ط فقط: « القرون » بالنون ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، ومعجم الأدباء ، والقروم جمع : قرم ، وهو السّيد العظيم.

(٦) البزّل : جمع بازل ، وهو الرجل الكامل في تجربته .

(٧) تمامه : * وما بالُ تكليم الدّيارِ البلاقِع * =

لأنه كان يجب أن ينّونه .

فقال : أمّا هذا فالأصمعي مخطىءٌ فيه وذو الرُّمّة مصيب .

والعجب أن يعقوب بن السكّيت قد وقع عليه هذا السهو في بعض ما أنشده .

فقلت: إنْ رأى الشيخ أن يَصْدع لنا بجليّة هذا الخطأ تَفضَّل به فأملي علينا: أنشد ابن السّكيت لأعرابي من بني أسد:

٦٣٩ =وقائلة أسِيت فقلت جَيْرِ	أسيٌّ إنّني من ذاك إنّه[1]

= والشاهد من قصيدة مشهورة لذي الرمة مطلعها:

خليليّ عوجا عوجةً ناقتيكما	على كلل بين القلات وشارعِ

وفي الخزانة ٣/ ١٩ : « بين القلاة وسارع » بالسين وهما موضعان . وانظر ديوان ذي الرمة / ٤٤٥ .

وهو من شواهد : المقتضب ٣/ ١٧٩ ، وابن يعيش ٤/ ٣١ ، ٧١ ، ٩/ ٣٠ ، والخزانة ٣/ ١٩ ، ٣١ ، وشذور الذهب / ١١٠ .

(١) من شواهد المغنى ١/ ١٢٨ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي/٣٦٢ ،والخزانة ٤/ ٢٣٨ .

وقال البغدادي في الخزانة: «الأسى: الحزن » يقال: أسِي يأسَى أسًى كرضِي يَرْضى رِضًى : إذا حزن .وأسِيّ : حزين وزناً ومعنىً.

واسم الإشارة «ذاك» راجع إلى ما لقي بنو أسد بسببهن

[أي بسبب التزوج من الغريبات بالمصائب في بيت سابق] .

وإنّه : بمعنى: نَعم ، والهاء للسَّكْت.

أصابهُمُ الحِمَى وهــم عَوافٍ وكُنَّ عَلَيْهِــم تَعْســاً لُعُنَّهْ
فَجِئْــت قُبورَهُــمْ بْدءاً ولمّا فنــاديت القُبُــور ولــم يُجْبْنَهْ
وكيف تُجِيبُ أصْـداءُ وهامٌ وأبـدانٌ بُدْرنَ ومـا نُخِرْنه

قال يعقوب : قوله : « جيرٍ » أي حقاً وهي مخفوضة غير منونة فاحتاج إلى التنوين .

قال أبو علي : هذا سَهْوٌ منه ، لأن هذا يَجْري منه مَجْرى الأصوات ، وباب الأصوات كلّها، والمبيّنات بأسرهالا ينوّنّ[1] إلا ما خُصّ منها بعلة[2] الفرقان فيها بين نكِرتها ومَعْرِفَتِها[3] فما كان منها معرفةً جاء بغير تنوين ، فإذا نَكّرته نَوّنته[4]/ [٣ / ٢٢١]

من ذلك أنك تقول في الأمر : صهْ ومهْ تريد السكوت ، فإذا نكَّرته ، قلت . صَهٍ ومَهٍ تريد سكوتاً .

= والحِما بكسر الحاء أصله الحِمام وهو الموت ، حذفت منه الميم للضرورة.
وعواف : جمع عافٍ شذوذاً ، أو جمع عافية . بمعنى: جماعة عافية من: عفا القوم بمعنى: كثروا.
وضمير جمع المذكر في جميع المواضع لبني أسد . والنون في « كن » ضمير النساء الغريبات.
وقوله: تعساً لهنّ : دعاء عليهن ، ومعناه : أتعسهنّ الله. ونُخرنه من نخر إذا بلى .
وفي ط : وأبدان مكان : « وأبدان » ، و « يحرنه » مكان : « نخرنه » تحريف

(١) « لا ينوّن » سقطت من نسخ الأشباه ، والتصويب من معجم الأدباء والأسلوب يتطلّبها.

(٢) في معجم الأدباء: « لعلة » باللام.

(٣) في نسخ الأشباه بعد « ومعرفتها » زاد كلمة «التنوين».

(٤) في معجم الأدباء: « نوّنته ويكون من ذلك » بزيادة كلمة: «ويكون ».

وكذلك قول(١) الغراب : غاقِ أي الصّوت المعروف من صوته وقول(٢) الغراب : غاقٍ أي صوتاً

وكذلك إيه يا رَجُلُ يريد الحديث : وإيهٍ يرد حديثاً .

وزعم الأصمعي أنّ ذا الرمة أخطأ في قوله .

* وقفنا فقلنا إيه عن أمّ سالم *

وكان يجب أن ينوّنه ، ويقول : إيهٍ (٣) .

وهذا من أو ابد (٤) الأصمعيّ [الذي يُقْدم عليها من غير علم](٥).

فقوله : جَير بغير تنوين في موضع قوله : فقلت :الحقّ،ويجعله نكرةً في موضع اخر فينونه ، فيكون معناه : قلت : حقــاً.

ولا مدخل للضرورة في ذلك إنما التنوين للمعنى المـذكور ، وتنوين هذا الشاعر على هذا التقدير . وبالله التوفيق .

قال يعقوب : قوله . أصــابَهُم الحِمَى ، يريد الحِمَام .

---

(١) في نسخ الأشباه: « قال » مكان «قول» والاختيار من معجم الأدباء.
(٢) في نسخ الأشباه أيضاً: « وقال » والاختيار من معجم الأدباء.
(٣) في معجم الأدباء: « إيه منوّنة » بزيادة كلمة: « منوّنة ».
(٤) في ط فقط: « آداب » والتصويب من النسخ المخطوطة ومعجم الأدباء.
(٥) ما بين المعقوفين ليس في معجم الأدباء، لأن الذي فيه: قال أبـو عليّ «هـذا سهوٌ من غير علم».

وقولـه : بُدِرْن أي طُعِــنّ في بوادرهــم بالمــوت والبــادرة : النّحْر[1] .

وقوله : بدءاً أي سيداً . ولمّا أي لم أكن سيّدا إلاّ حين ماتوا فإني سُدْتَ بَعْدَهُم . انتهى.

قال ياقوت [2]:

حدثني شيخنا الامام علمُ الدين القاسِمُ بن أحمد الأندلسي ، قال : حدثني شيخنا تاج الدين أبو اليمن زيدُ بنُ الحسن الكِنْدِيّ قال : بلغني أن أبا سعيد السّيرا في دخل على ابن دُرَيْد ، وهو يقول : أولُ مَنْ أقوى في الشِّعر أبونا ادم عليه السّلام في قوله :

٦٤٠ =تَغَيّرت البـلادُ ومَــنْ عليها فَوَجْـهُ الأرضِ مغبَـرٌّ قبيح
تغيَّر كُلُّ ذِي طَعْــمٍ ولَوْنٍ وقـلّ بشاشـةُ الوْجهِ المليحِ [3]

فقال أبو سعيد : يمكن انشادُهُ على وجه لا يكون فيه إقواءٌ. فقال : وكيف ذلك ؟ قال : بأن تنصب « بشاشة » على التمييز وترفع

---

(١) في ط فقط: « الخير » مكان : « النحر » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، ومعجم الأدباء .
(٢) انظر معجم الأدباء ٨/ ١٨٧ .
(٣) من شواهد الهمع والدرر رقم ١٧٠٢
(٤) الإقـواء : مخالفة القوافي في الحركات مثل ضمّ الحاء في البيت الأول وكسرها في البيت الثاني.

« المليح » بـ « قلٌّ »،ويكون قد حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، كما [٣ / ٢٢٢] حذف في قوله : /

٦٤١ = فألْفيْتُـهُ غيْرَ مُسْتَعتِبٍ ولا ذاكِرِ اللهَ إلاّ قليلا[1]

قال : فرفعني حتى أقعدني بجانبه .

قال ياقوت[2] :

قرأت في (كتاب الموضّح) في العروض من تصنيف أبي القاسم عُبيد اللهّ بن محمد بن جَرْو[3] الأسدى أخباراً أوردها عن نفسه فيه ، ومناظرات جَرت له مع الشيوخ في العروض ، منها :

قرأت على شيخنا أبي سعيد السيرا في (كتاب الوقف والابتداء) عن الفراء،روايتهُ عن أبي بكر بن مجاهد عن أبي الجهم عنه ، فمر فيه ببيت[4] أنشده الفراء :

---

(١) نسب الشاهد إلى أبي الأسود الدؤليّ .
من شواهد : سيبويه ١/ ٨٥ ، والخزانة ٤/ ٥٥٤، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٧٨٦ ، وقد مرّ ذكره رقم ١٧٣ .

(٢) انظر معجم الأدباء ١٢/ ٦٤ .

(٣) في ط فقط: « جرد » بالدال ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ومعجم الأدباء .
وابن جرو له ترجمة وافية في معجم الأدباء ١٢/ ٦٢ - ٦٨ .

(٤) العبارة في معجم الأدباء: « فمضى فيه بيت ».

٦٤٢ = بأبي امْرُؤٌ والشَّامُ بيني وبينَـهُ
أَتَتْنِـي بِبُشْـرى بُرْدُهُ[1] ورسائِلُهْ

فقلت : هذا البيت لا يستقيم ، فقال أبو سعيد : انشـده ابـن مجاهد عن الفراء ، وهو كما قال : قد أنشدناه غيرُهُ[2] من شيوخنا عن أبي بكر ، وعن أبي بكير[3] ، عن أبي الجَهْم ، وعن ابن الأنباري عن أحمد بن يحي ، عن سلَمة ، عن الفراء هكذا .

فقال أبو سعيد ما عندك فيه ؟ فقلت : رأيت هذا البيت بخطّ أبي سَهْلٍ النحويّ في هذا الكتاب : بأبْوي امرؤ ، وقال : ردّ الأب إلـى أصله ، لأنه في الأصل عند الكوفيين « أبْوٌ » على فَعْلٍ مثْل : نحوٍ ، وغزو، فقال لي أبـو سعيد: لا ينبغي أن يلتفت إلى هـذا، لأن الـرواة والنـاقلين أجمعوا على أنـه مكتوب بـأبي ، وكذلـك لفظوا بـه، ولكنْ اصلاحُهُ أن يكون بأبْىَ امرؤ، فتكون بأبْيَمْ : فَعُولنْ .

وسكن كسرة الباء من أبِي لأنه قدره تقدير : فَخِذ .

وهذا لعمري تشبيهٌ حسنٌ ، لأنهم قد أجروا هذا في المنفصل

(١) البريد ـ كما في القاموس ـ الرسول ، وما بين المنزليـن .
(٢) في ط: « وغـيره » بالـواو ، تحـريف ، وفي بعض النسـخ المخطوطـة « غـير واحد ». وفي معجم الأدباء: « غيرُهُ »، بدون واو.
(٣) في ط فقط: « ابني » بالياء ، وفي بعض النسخ المخطوطة: أبـي « مـكان » ابن . وقد اخترنا عبارة معجم الأدباء.

مجرى المتّصل ، فقالوا : اشْتَرِلْنا . جعل : « تَرِلْ » بمنزلة فَخِذ .

وأشـد من هذا قراءة حمـزة : « وَمـكْرَ السَّيِّءْ ولا »[1] جعـل « سيئاً »[2] بمنزلة « فَخِذ » ، ثم أسكن كما يقال : فَخْذٌ .

والحركة في السيء حركة إعراب .

وفي هذا ضَربان من التّجوّز ، جعْلُهُ المنفصل بمنزلة المتصل ، [٣ / ٢٢٣] وتشبيهه حركة الإعراب بحركة البناء . انتهى . /

قال ياقوت[3]:

حدث أبو جعفر الجُرجاني قال : قال لنا أبو الحسين المهلّبيّ النحوي : وقع بيني وبين المتنبيّ في قول العدْواني :

٦٤٣ = ياَ عمْـرو إلاّ تَدَعْ شَتْمِـي ومنْقَصتِـي
أضْرِبْكَ حتى تَقُولَ الهامةُ اسْقُوني[4]

---

(١) فاطر/ ٤٣ . وفي النشر ٢/ ٣٥٢: « قرأ حمزة باسكان الهمزة في الوصل لتوالي الحركات تخفيفاً كما أسكنها أبو عمرو في «بارئكم» لذلك. وكان إسكانها في الطرف أحسن ، لأنه موضع التغيير ».

(٢) في نسخ الأشباه: «سوء»

(٣) انظر النص في معجم الأدباء ٢/ ٢٢٥ .

(٤) من شواهد اللسان: هوم.
وفي اللسان: الهامـة: الرأس ، والجمع : هـام . وقيل : من ذوات الأرواح خاصّة. ثم قال : وكانت العرب تزعم أن روح القتيل الذي لم يدرك بثأره =

وذلك أن المتنبّي قال : إن النـاسَ يَغْلطُـون في هذا البيت ، والصواب : اشْقونى مِنْ : شَقَأتُ رأسه بالمشقاة ، وهو المُشْط .

قال المهلبي : فقلت له : اخطأت من[1] وجوه :

أحدها : أنه لم يرد[2] كذلك .

والآخرة : أنه يقال شقأت[3] بالهمز .

وأيضاً فإني أظنك لا تعرف الخبر فيه ؟ وما كانت العرب تقوله في الهامة ، إنهـا إذا لم يَثأروا من صاحبـه[4] لا تزال تقـول : اسقونـي اسقوني ، فإذا ثأروا سكن ، كأنه شَرِب ذلك الدّم .

قال ياقوت :

قال أبو عمرو الخلال : أنفذني الصيّدلاني أبو عبد الرحمـن المعتزلىّ غلام أبي على الجُبّائي إلى أبي الحسن الرامهرمزي .

وقال لي : قل له : إنى قرأت البارحة في كتاب شيخنا أبي على

= تصير هامة ، فتزقو عند قبره [أي تصيح] تقول: « اسقوني اسقوني ، فإذا أُدْرِك بثأره طارت ».

(١) في معجم الأدباء: « في » مكان: « من ».

(٢) في معجم الأدباء: « لم يـرو ».

(٣) في معجم الأدباء: « شقأه ».

(٤) في معجم الأدباء : « يُثأر بصاحبها ».

تفسير القرآن في قوله تعالى : ﴿ وكذلك جَعَلْنا لِكلِّ نَبيٍّ عَدُوًّا ﴾ [١] أي بيّنا لكلّ نبيٍّ عَدُوّه ، فجعل بمعنى : بيّن .

ولست أعرف هذا في اللغة ، واحفظ جوابه ، وجئني به ، فجئت إلى أبي الحسن ، فأخبرته بذلك ، فقال : نعم : هذا معروف في لغة العرب وقد قال العديني العنسى بالنو ن .

٦٤٤ = جَعَلْنا لهم نَهْجَ الطّريق فأصبحوا　　على ثَبتٍ[٢] من أمْرِهم حيثُ يمّموا

قال ياقوت : [٣]

حدث المَرْزُبانيّ عن الاحمر النّحوىّ ، قال : دخل أبو يوسف القاضي أو مُحّمد بن الحَسَن على الرشيد ، وعنده الكسائّي يُحَدّثه ، [٣ / ٢٢٤] فقال : يا أمير المؤمنين : / قد سعد بك هذا الكُوفي وشغَلَك ؟ فقال الرشيد : النّحوُ يَسْتَفْرغُني ، لأني أستدل به على القرآن والشعر ، فقال : [٤] إن علم النحو إذا بلغ فيه الرجل الغايةَ صار مُعَلّما ، والفقه إذا عرف[٥] فيه الرجل جملةً أو صدراً صار قاضياً .

---

(١) الأنعام/ ١١٢

(٢) أي على ثبّات .

(٣) انظر النّصّ في معجم الأدباء ١٣/ ١٧٥ .

(٤) في معجم الأدباء : « فقال محمد بن الحسن أو أبو يوسف » .

(٥) في معجم الأدباء : « إذا عرف الرجل منه جملة صار » الخ .

فقال الكسائي : أنا أفضل منك لأني أحسن ما تحسن وأحسن ما لا تحسن ، ثم التفت إلى الرشيد وقال : إن رأى أمير المؤمنين أن يأذن له في جوابي عن مسألة من الفقه ، فضحك الرشيد ، وقال : أبلغت يا كسائي إلى هذا؟ ثم قال لأبي يوسف : أجبه.

فقال الكسائي[١]:ما تقول لِرجُلٍ قال لامرأته أنت طالق أن دخلت الدار ؟ فقال أبو يوسف:إذا دخلت الدار طلُقَتْ .

فقال الكسائي : خطأٌ إذا فُتِحت أن فقد وجب الأمر ، وإذا كسرت ، فإنه لم يقع بعدُ ، فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو .

وحدث أيضاً عَمّن سمع الكسائي يقول:اجتمعتُ وأبو يوسف[٢] القاضي عند هارون الرشيد ، فجعل أبو يوسف يذُم النحو ، ويقول : ما النحو ؟ فقلت ، وأردت أن أعلمه فضل النحو : ما تقول في رجل قال لرجل : أنا قاتِلُ غُلامِك . وقال له آخر : أنا قاتلٌ غلامَك، أيهما كنت تأخذ به ؟ قال : آخذهما جميعاً ، فقال له هارون أخطأت ، وكان له علمٌ بالعربية فاستحيا ، وقال : كيف ذلك ؟ فقال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال : أنا قاتِلُ غلامِك بالإضافة لأنه فعل ماضٍ ، فأما الذي قال : أنا قاتِلٌ غلامَكِ بلا إضافة[٣] فأنه لا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعدُ ، كما قال اللهّ تعالى : ﴿ ولا تقولَنّ لشيء إني فاعلٌ ذلك

(١) في ط : «السائي» تحريف واضح
(٢) في معجم الأدباء : اجتمعت أنا وأبو يوسف بالفصل بضمير الرفع المنفصل.
(٣) في معجم الأدباء: « بالنصب » مكان: « بلا إضافة ».

غداً إلا أن يشاء الله ﴾[1] .

فلولا أن التنوين مستقبلٌ ما جاز فيه غداً ، فكان يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو .

قال أبو عبدالله بن مُقْلَة[2] :

حدثني أبو العباس بن يحي ، قال : اجتمع الكسائي والأصمعي عند الرشيد ، وكانا معه يُقيمان بِمقامه ، ويظعنان بِظَعْنه ، فأنشد الكسائي :

٦٤٥ = أم كَيْفَ ينفعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ به
رِئْمَانُ أَنْفٍ إذا / ما ضُنَّ باللَّبَنِ[3] ؟ [٣ / ٢٢٥]

فقال الأصمعي: رِئْمانُ بالرّفع ، فقال له الكسائي : اسكت ما أنت وهذا ؟ يجوز : رِئْمانُ ، ورِئْمانِ ورئمانَ ، ولم يكن الأصمعي صاحب عربيّة .

فسألت أبا العبّاس ، كيف جاز ذلك ؟ فقال: إذا رُفع رُفِع بينفع ، أي أم كيف ينفع رئمان أنْفٍ ، وإذا نُصِب نُصِب بـ« تعطي » ، وإذا جُرَّجُرّ بِردّه على الهاء في : « به » .

---

(١) الكهف/ ٢٣ ، ٢٤
(٢) انظر معجم الأدباء ٣/ ١٨٣ .
(٣) سبق ذكره رقم ١٧٧ ، ٢٨٢ .

قال : والمعنى وما ينفعُني إذا وَعَدْتِني بلسانك ، ثُمّ تُصَدِّقُهُ بفعلك ، يقال ذلك لِلّذي يَبَرُّ ولا يكونُ منه نفعٌ كهذه النّاقة التي تَشَمُّ بأنفها مع تَمنُّع دَرّها .

والعلوق التي عَلِق عليها ولدها[1]، وذلك انه نُحِر عنها حتى[2] حُشِي جلدُهُ تبناً أو حَشِيشاً ، وجُعِل بين يديها حتّى تَشُمَّهُ، وتَدِرَّ عليه، فهي تسكن إليه مرّةً، ثُمَّ تَنْفُر عنه ثانيةً وتَشُمُّهُ بأنفها ثم تأباه بقلبها[3]، فيقول : فما ينفع من هذا البوّ إذا تشمَّمَتْه[4] ثم مَنَعتْ درّها[5] ؟

وحدث المرْزُبان[6] :

عن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب قال: سأل اليزيدِيّ الكسائي بحضرة الرّشيد، فقال: انظر في هذا الشّعر عيب؟ وأنشده:

٦٤٦ = ما رأينا خَرَباً نقْـ ـقَر عنهُ البْيضَ صَقْرُ
لا يكونُ العَيْرُ مُهراً لا يكونُ المُهـرُ مُهْرُ

فقال الكسائيّ : قد أقوى الشّاعر، فقال له اليزيدِيُّ: انظُر فيه ،

---

(١) العبارة في معجم الأدباء : « والعلوقُ : التي قد علق قَلبُها بولدها » .
(٢) في معجم الأدباء « ثم » مكان : « حتى »
(٣) في معجم الأدباء : « مقلتها » مكان : « قلبها » .
(٤) في ط : « شمته »
(٥) في ط : « درتها » .
(٦) انظر معجم الأدباء ١٣ / ١٧٨ .

فقال: أقوى، لا بد أن ينصِبَ «المهر» الثّاني على أنه خبر كان، فضرب اليزيدي بِقَلَنْسُوتَهِ الأرضَ، وقال: أنا أبو محمدٍ، الشِّعرُ صوابٌ، إنّما ابتدأ فقال: المهرُ مُهْرٌ، فقال له يحيى ابن خالد: أَتَكْتَنِي[1] بحضرة أمير المؤمنين وتكشف رأسك؟ واللهّ لخطأُ الكسائيّ مع أدبه أحبُّ إلينا من صوابك مع سوء فعلك، فقال: لذّة الغَلَبة أَنْستْنِي من هذا ما أُحْسِنُ. انتهى

[مسألة نحوية : من طبقات الكمال بن الأنباري]

وفي طبقات الكمال ابن الأنباري،

قال الدّوريّ : كان أبو يوسف يقع في الكسائيّ ، ويقول: أي شيء يُحْسِن ؟ إنما يُحْسِن شيئاً من كلام العرب ، فبلغ ذلك الكسائيّ ، فالتقيا عند الرّشيد ، وكان الرّشيد يعظّم الكسائيّ لتأديبه أبناءه، فقال [٣ / ٢٢٦] لأبي يوسف : إيش تقول / في رجل قال لامرأته: أنت طالقٌ طالقٌ طالقٌ ؟ قال: واحدة.

قال: فإن قال لها : أنت طالقٌ أو طالقٌ أو طالقٌ قال: واحدة.

قال : فإن قال لها: أنت طالقٌ، ثم طالقٌ ، ثم طالق ، قال: واحدة.

---

(١) في ط : أتتكنى .

قـال: فإن قال لهـا : أنـت طالـقٌ، وطالـقٌ ، وطالـقٌ ، قال: واحدة.

قال الكسائي يا أمير المـؤمنين : أخطـأ يعقـوب في اثنين.[١] ، وأصاب في اثنين

أما قوله: أنـت طالـق، طالـق ، طالـق ، فواحـدة لأنّ الثّنتين الباقيتين تأكيدٌ، كما تقول: أنت قائمٌ، قائمٌ قائمٌ ، وأنت كريمٌ كريمٌ كريمٌ

وأما قوله : أنت طالق أو طالق أو طالق فهذا شكٌّ ، وقعت الأولى التي بيقين .

وأمّا قوله : أنت طالقٌ ثم طالقٌ ثم طالقٌ فثلاث، لأنه نسق ، وكذلك قوله: أنت طالقٌ وطالقٌ، وطالقٌ.

وقال ياقوت[٢]

قرأت بخطّ أبي سعيد عبد الرحمن بن علـيّ اليزْدادِيّ اللّغـويّ الكاتب في كتاب: «جلاء المعرفة» من تصنيفه.

قيل: اجتمع إبراهيمُ النّظّام،وضرارٌ بين يدَي الرّشيد ، فتناظرا في القَدَر ، حتّى دقّتْ مناظرَتُهما ، فلم يفهمْهـا، فقال لبعض الخدم :

(١) في ط فقط : اثنتين .
(٢) انظر معجم الأدباء ١٣ / ١٩٥ .

اذْهب بهذين إلى الكسائي حتى يتناظـرا بين يَدَيْهِ ، ثم يُخْبِـرَك لمـن الفَلْج(١) منهما ، فلما صارا إلى بعض الطّريق ، قال إبراهيم لضرّار : أنت تعلم أن الكسائِيّ لا يُحْسِنُ شيئاً من النّظر ، وإنّما مُعوَّلُـهُ علـى النّحو والحساب ، ولـكن تهيىء له مسألـةَ نحْـو ، وأهيىء له مسألـة حساب ، فنشغلهُ بهما ، لأنّا لا نأمن أنَ يَسْمَعَ مِنّا ما لم يَسْمَعْهُ ، ولـمَ يَبْلُغْهُ فهمُهُ أنْ يَنْسُبَنَا إلى الزّندقة.

فلّمـا صارا إليـه سلّما عليـه، ثم بدأ ضِـرارٌ فقـال: أسـألـك: أصلحك الله ـ عن مسألة من النّحو؟ قال: هاتِها، قال: ما حدّ الفاعل والمفعول به؟ قال الكسائي: حدّ الفاعل الرّفـع أبداً، وحـد المفعول النّصب أبـداً، قال: فكيف تقـول: ضُرِبَ زيـدٌ؟ قال: ضُـرِب زيدٌ، قال: فَلِمَ، رَفَعْتَ زيداً، وقـد شَرَطْتَ أن المفعـول به منصـوبٌ أبداً؟ قال: لأنه لـم يُسَمّ فاعلهٌ، قال(٢): فقد أخطأت في العبارة إذْ لم تَقُل: إنّ من المفعولين مَنْ إذا لـم يُسَمّ فاعلُه كـان مرفـوعاً، ومن جعـل لك الحكم بأن تجعل الرّفع لِمَن لم يُسَمّ فـاعله؟ قال: لأنـا إذا لم نذكـر الفاعل أقمنا المفعول به مكانه، لأن الفعل الواقع عليه غيرُ مُسْتَحْكَمِ النّقْصِ ، وعـدمُ النّقص مـطابق للرّفـع، فـإذا ذَكَـرْنـا من فَعَـل بـه،

[٢ / ٢٢٧] وأفصحنا بذلك نصبناه. /

قال له : فإذا كان النقص مطابقاً للنّصب(٣)، فمَنْ لم يُسمَّ فاعلُه

(١) في القاموس : الفَلْج : الظفر والفوز كالإفلاج ، والاسم بالضم كالفُلْجة .

(٢) من معجم الأدباء : « قال له » .

(٣) في معجم الأدباء : « فإن كان النصب مطابقاً للنقص » .

أوْلى به ، لأنّا إذا قلنا : ضُرِب زيدٌ فقد يمكن أن يكون ضَرَبَـهُ مائـة رجل.

وإذا قلنا: ضَرَبَ عبدُاللّه زيداً ، فلم يضربـه إلا رجـلٌ واحـدٌ فالّذي أمكن أنَ يَضْرِبَه مائةُ رجل أولى بالنّصب والنّقص مِمّن لم يضربه إلا واحدٌ، فوقف الكسائي فلم يدر ما يقول.

ثـم قال له إبـراهيم : أســألكَ أصلحــك الله عن مسألــة من الحساب ؟ قال: قل، قال: كم جَذْرُ عَشَرةِ ؟ قال: أجمع الحُسّـاب على أنه لا جَذْر لِعَشرة .

قال : فهل عَلِم اللّه جَذْرها ؟ قال: اللّه تعالى عالِمُ كُلِّ شيء.

قال: فما أنكْرتَ أن يكون اللّهُ إذْ عَلِم جَذْرها[1] ألقاه الى نبيٍّ من أنبيائه ؟ ثم ألقاه ذلك النّبي إلى صَفِيٍّ من أصفيائه ، ثم لم يزل ذلك العلم يَنمْي حتى صار عِلْمُ جَذْرِ عَشَرة عندي ، وأكون أعلم جَذْرَها ، قال : [الله عالمٌ] ولا تعلمه أنت ، وتكون مُخْطِئاً بما قُلت[3] .

(١) من معجم الأدباء : « علم كل شيء ألقاه » الخ .

(٢) تتمة هذه القصة في معجم الأدباء : « فالتفت الكسائي » إلى الغلام وقال : اذهب بهذين إلى أمير المؤمنين ، فقل : إنهما زنديقان كافران بالله العظيم . قال : وكان الخادم لبيباً حصيفاً ، فأحسن العبارة عنهما ، وحسّن أمورهما ، فأمر لهما بجائزة سنيّة وصرفهما » قال المؤلف : وهذه الحكاية عندي مصنوعة باردة ، وإنما كتبتها لكوني وجدتها بخط رجل عالم .

(٣) ما بين معقوفين زيادة في ط .

[قال ياقوت(١)]

حدّث ابن بَشْكَوال في «الصلة» قال: قال علي بن عيسى الرّبعيّ: كان عبدالله بن حَمّود الرّشيدي الأندلسيّ قد قرأ يوماً على أبي عليّ الفارسيّ في: «نوادر الأصمعيّ». أكأْت(٢) الرّجل: إذا رَدَدْتَه عنك، فقال أبو عليّ: أُلْحِق هذه الكلمة بباب: أجأ؛ فإني لم أجد لها نظيراً غيرها، فسارع مَن حَوَلَه إلى كتابتها، قال الرّبعيّ: فقلت: أيها الشّيخ،ليس أكأت(٣) من «أجأ» في شيء، قال: وكيف ذلك؟ قلت: لأن إسحاق بن إبراهيم المَوصِليّ وقُطْرُباً النّحويّ حَكَياً أنه يقال: كيأ(٤) الرّجل: إذا جَبُن فَخَجِل الشيخ، وقال: إذا كان كذا فليس منه؟ فضرب كلّ واحد منهم على ما كتب. انتهى.

قال ياقوت:

حدث المرزباني، في أخبار الكسائي فيما أسنده إلى المغيرة بن محمد عن أبيه قال: لمّا دخل الكسائي البصرة أوّلَ دَخْلة جلس في حَلْقة يونس، ينتظر خروجه، فسأله ابن أبي عُيَيْنة عن «أولق» هل

(١) انظر معجم الأدباء ١٤ / ٨١

(٢) في طوالنسخ المخطوطة: « أدأت » وفي معجم الأدب: « أكأت » بالكاف.

(٣) في ط: « أدأت ».

(٤) في ط: « جأ » وفي بعض النسخ المخطوطة: « أجا » وفي معجم الأدباء: «كيأ» وما في معجم الأدباء يقوّيه ما في اللسان: « كيأ » يقال: كيأ عن الأمر: جبن عنه.

ينصرف أو لا ينصرف؟ فقال: أفعل لا ينصرف .

فقال ابن أبي عيينة : خطأٌ والله .

وخرج يونس فسئل عن أولق فقال/ هو فوعل، وليس بأفعل، لأن [٣ / ٢٢٨
الهمزة فاء الفعل ، لأنك تقول: ألق الرجل فهو مألوق، فتثبت الهمزة، فكذلك «أرنب» مصروف، لأنه فعلل، لأنك تقول أرض مُؤَرْنَبةٌ، فتثبت الهمزة.

قال والمألوق : المجنون : انتهى.

قال ياقوت :

حدث أبو محمد اليزيديّ قال : كان يجيئني رجلٌ فيسألني عن آيات من القرآن مشكلات ، فكنت أتبيّن العنت في سؤاله ، وكنت إذا اجبته أرى لونه يربدّ ويسودّ ، فقال لي يوماً : أيجوز في كلام العرب أن تقول : أدخلت القوم الدّار ، ، ثم أخرجتهم رجلاً ؟ فقلت : لا يجوز ذلك حتى تقول أخرجتهم رجلاً رجلاً فتذكر على تفصيل الجنس . قال: فكيف قال اللّه عز وجل «ثُمّ يُخْرِجكُم طِفْلاً »[1] قلت: ليس هذا من ذلك ، لأن الطفل مصدرٌ في الأصل يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد فتقول : هذا طفلٌ، وهذان طفلٌ وهؤلاء طفلٌ كما قال تعالى: « أو الطّفل الّذين لم يَظْهروا على عَوْرات

(١) غافر / ٦٧

النّساء»[١] فطفلٌ في الآية موضع أطفال ، فكأنّه قال: ثم يُخْرِجكم أطفالاً.

قال: فأخبرني عن قوله عز وجلّ : «يومئذ يَودّ الَّذين كفروا وَعَصُوا الرَّسول لو تُسَوَّي بِهِمُ الأرْض»[٢] من أين لهم هذه الأرض هناك؟

فقلت له: وهمت ، أما سمعت قوله تعالى: «يوم تُبَدَّلُ الأرضُ غَيْرَ الأرض[٣]» فودّوا أنّ تلك الأرض تسوّي بهم ، فسكت.

قال ياقوت في معجم الأدباء :

حدّثني الإمام صدر الأفاضل قاسم بن حسين الخوارزميّ ، قال: دخل أفضل القضاة يعقوب بن شيرين الجُندىّ على جار الله الزّمخشري ، فقال له:لقد أنشأت البارحة شيئاً وأنشده:

مـا تابـعٌ لَمْ يَتَّبِـعْ مَتبْوعَهُ ... في لفظه ومحلّه ياذا الثَّبَتْ[٤]
مـاذا بِعلْـم غَيْر عِلْـم نافع ... ألغزت في إتقانه حتى ثَبَتْ

ألغز فيهما علىً نحو قولهم :«ما زيدٌ بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يُعْبَأ به» ،

(١) النّور / ٣١
(٢) النساء / ٤٢
(٣) إبراهيم / ٤٨
(٤) الثبت بفتح الباء : الحجّة في الرأي .

فإنه لا يجوز / في قولهم : إلا شيء سوى الرّفع ، وهو بدل من [٣ / ٢٢٩
قولهم : غير علم نافع برفع غيرُ.

فلمّا سَمِع جارُ الله منه البيتين ، قال له : لقد جئت شيئاً إدًّا .

قال ياقوت [1] :

حدّثني صدر الأفاضل ، قال: كتب إلى الصّوفيّ المعروف بالصّواب يسألني عن قول حسّان رضي الله عنه :

٦٤٧ = فمن يَهْجُو رَسُولَ اللّهِ منكم
ويمدَحُهُ وينْصُرُهُ سَواء [2].

وقولهم: إن فيه ثلاثةَ عَشَر مرفوعاً، فأجبته :

أفْدِي إماماً وَمِيضُ البَرْق منصرعٌ
من خَلْفِ خاطره الوقّادِ حين خَطا [3]
يَبْغي الصّواب لدينا من مباحثه
ومادَرى أنَّ ما يعدو الصّواب خطا [4]

---

(١) انظر معجم الأدباء ١٦ / ٢٤٥ .
(٢) انظر ديوان حسان / ١٣ . وهو من شواهد : المغنى ٢ / ٦٩٢ . والهمع والدرر رقم ٢٨٩ ، والأشموني ١ / ١٧٤ .
(٣) من خطا يخطو : إذا مش .
(٤) أي خطأ وهو عكس الصوّاب .

الذي يحضرني في هذا البيت من المرفوعات اثنا عشر.

فمنها قوله: «فمن يهجو» فيها ثلاثة[1]: مرفوعات : المبتدأ، والفعل المضارع ، والضّمير المستكنّ.

ومنها: المبتدأ المقدر في قوله : «ويمدحه ». والمعنى وَمَن يمدَحُهُ فيكون هنا على حسب المثال الأول ثلاثة مرفوعات أيضاً.

ومنها، المرفوعان في قوله: وينصره» أحدهما الفعل المضارع والثاني الضمير المستكنّ فيه.

ومنها : المرفوعات الأربعة في قوله : «سواءُ »

اثنان من حيث إنه في مقام الخبرين للمبتدأين

واثنان آخران من حيث إن في كُلّ واحد ضميراً راجعاً إلى المبتدأ.

فهذا يا سيّدي جَهْدُ المُقِلّ، وغيرُ مرجُوٍّ قطع المَدَى من الكُلِّ. انتهى[2]

قال الصّلاح الصّفدي بعد حكايته: بل المرفوعات ثلاثةَ عشرَ

(١) من ط : « ثلاث مرفوعات » خطأ نحوي .

(٢) بعده في معجم الأدباء : « فليعذرني سيدّي - قبل اللهُ معاذيره - من المرفوع الثالث عشر، فإنه لعمري قد استكنّ واستتر حتى لا أعرِفُ له (عيناً، وكيف يُعرف) له وجار [الوجار: حجر الضبع وغيره] - وقد صار أعزب من العنقاء، وأشدَّ عوَزاً من الوفاء».

والباقي : المبتدأ المحذوف المعطوف على قوله : مَنْ في الأول . مِنْ قوله : «فمن يهجو» أي ومن يَمْدَحه ، ومن ينصرهُ، لأنه قدّر أن في «يهجو» ثلاث مرفوعات ، وكذا في «ويمدحه» وتحكّم في / قوله: إن [٣ / ٢٣٠
في «ينصره» مرفوعين ، والصورة واحدة في الثّلاث. انتهى. / [٣ / ٢٣١

[مسائل نحوية من كتاب: طبقات النّحاة للزبيديّ]

قال أبو بكر الزّبيديّ في طبقات النحاة[١]:

قال المازنيّ : كنت بحضرة الواثق يوماً، فقلت لابن قادم : كيف تقول «نَفَقَتُكَ ديناراً أصلحُ مِنْ دِرْهم » ؟ فقال : «دينار» بالرفع ، قلت: فكيف تقول: ضَرْبُك[٢] زيداً خيرٌ لك » بنصب زيداً، فطالبته بالفرّق بينهما ، فانقطع

وكان ابن السّكيت حاضراً، فقال الواثق : سَلْهُ من مسألة ، فقلت له: ما وزن «نَكْتَلْ من الفعل؟ فقال: نفعل؛ فقال الواثق: غَلِطتَ ، ثم قال لي: فسّره ، فقلت : له : نكتل تقديرة: نفتعل ، وأصله : نَكْتَيَلُ ، فانقلبت الياء ألفاً لفتحة ما قبلها فصار لفظها: نَكْتالُ، فأسكنت اللاّم للجزمْ، لأنه جواب الأمر ،، فحذفت الألف لالتقاء السّاكنين .

فقال الواثق: هذا الجواب ، لاجوابك يا يعقوب.

---

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين / ٨٨ .

(٢) في ط : « ضربتك »

فلما خرجنا قال لي ابن السّكيت ما حملَك على هذا، وبيني وبينك المودّة الخالصة ، فقلت: واللّهِ ما أردت تخطئتك ، ولم أظنّ أنه يعزُبُ عنك.

قال: وقال المازنيّ:

حضرت يوماً عند الواثق ، فقال: يا مازِنّي هات مسألة ، وكان عنده نحاة الكوفة، فقلت: ما تقولون في قوله تعالى: «وما كانت أمُّكِ بَغِيًّا»[1] لِمَ لَمْ يَقُلْ : «بَغِيَّةً» وهي صفة لمؤنث؟ فأجابوا بجوابات غير مرضيّة.

فقال الواثق : هاتِ ما عندك ، فقلت : لو كانت «بغيّ» على تقدير: فعيل بمعنى فاعل لحقتها الهاء ، مثل كريمة ، وظريفة ، وإنما تحذف الهاء إذا كانت في معنى مفعول، نحو: امرأة قتيل ، وكفٌّ خضيب

و«بغيّ» ههنا ليس بفعيل، إنما هو «فَعولُ» وفعول لا تلحقه الهاء في وصف التأنيث نحو: امرأة شكور، وبئر شَطون: إذا كانت بعيدة الرّشاء، وتقدير بَغِيّ : «بَغُوىٌ»، قلبت الواو ياء، ثم أدغمت في الياء، فصارت ياءً ثقيلة ، نحو: سيّد وميت، فاستحسن الجواب.

---

(١) مريم / ٢٨ .

[مسألة لأبي الطيب اللغوي]

وقال أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين[1] :

أخبرنا على بن محمد الخداشيّ ، قال: بلغنا أنّ مُغنِّيةً غنّت [٣/٢٣٢] بحضرة الواثق بالله : /

٦٤٨ = أظليمُ إن مُصَابكُم رجلاً   أهْدي السَّلام تحيةً ظُلْمُ[2]

فردّ عليها الواثق ، وقال: إنّ مصابكم رجلٌ، فأعادت «رجلاً» ، فأعاد الردّ عليها ، فقالت: لقنني هذا أعلم أهل زمانه ، قال: ومن هو؟ قالت: المازنيّ ، فقال عليّ به ، فأشخص إليه . فلمّا مثُل بين يديه ، قال:[3] باسمك يا مازنيّ؟ قال: بكر يا أمير المؤمنين، قال: أحسنت ، كيف تروي: «أظليم»؟ . . . البيت فقال: إن مصابكم رجلاً ؟ قال:

(١) انظر مراتب النحويين / ٧٨ - ٨٠ .
(٢) انظر : أخبار النحويين البصريين / ٥٧ . وقد نسبه ابن هشام في المغنى ٢ / ٥٩٣ للعرجى .
وهو من شواهد : ابن الشجري ١ / ١٠٧ ، وشذور الذهب / ٣٦١، والعيني ٣ / ٥٠٢ ، والتصريح ٢ / ٦٤ ، والمغنى ٢ / ٥٩٣ ، ٧٤٩ ، والهمع والدرر رقم ١٤٧٠ ، والأشموني ، / ٢٨٨ ، ٣١٠ .
(٣) يريد : ما اسمك ؟

فأين خبر إنّ؟ قال: قوله: ظُلْمُ. ومعنى مصابكم: إصابتكم، قال: صدقت .

قال أبو الطيب: وقد شجر بين محمد بن عبد الملك الزيّات وأحمد بن أبي دؤُادُ في هذا البيت الذي غَلط فيه الواثق ، فقال محمد: إن مصابكم رجلاً، وقال أحمد : «رجل» فسألا عنه يعقوب بن السّكيت ، فحكم لأحمد بن أبي داؤد عصبيّةً لا جهلاً، فأخبرونا عن ثعلب قال: يعقوب فعاتبته في هذا عتاباً مُمِضًّا، فقال لي: اسمع عذري جاءني رسول ابن أبي داؤد ، فمضيت اليه فلمّا رآني بشّ بي، وقرّبني ، ورفعني ، وأحفى في المسألة عن أخباري، ثم قال لي :يا أبا يوسف، مالي أرى الكُسْوة ناقصة؟ يا غلام دستاً كاملاً من كسوتي، فأحضر، فقال: كيساً فيه مائتا دينار، ثم قال لي : أراكب؟ قلت: لا ، بل راجل، فقال: حماري الفلاني بِسَرْجِهِ ولجامه، فأحضر، وقال: تسلّم الجميع إلى غلام أبي يوسف، فشكرت له، ذلك، ثم قال لي : يا أبا يوسف، أنشدتُ هذا البيت : أظلومُ إن مصابَكم رجلٌ، فقال الوزير إنما هو رجلاً بالنصّب، وقد تراضينا بك ، فقلت: القول ما قلت، فخرجت من عنده، فإذا رسول محمد بن عبد الملك، ، فقال أجب الوزير فلما دخلت إليه بدرني ، وأنا واقف، فقال يا يعقوب: أليس الرواية أظلومُ إن مصابكُم رجلاً؟ فقلت: لا بل رجل، فقال: اغْرُب، قال يعقوب : فكيف كنت ترى لي أن أقول؟

من المسائل لابن السيّد البطليوسِيّ.

حكى أبو القاسم الزّجاجيّ : قال: أخبرنا أبو إسحاق بن السّريّ
[٣ / ٢٣٣] الزجّاج/ قال: أخبرني محمد بن يزيد المبرد، قال: سمعت المازني يقول: سألني الرياشيّ، فقال لي: لِم نهيت أن يكون الّلهُ تعالى أصله: الإِ له ، ثم خُفّف بحذف الهمزة، كما يقول أصحابك؟

فقلت: لو كان مخفَّفاً منه لكان معناه في حال تخفيف الهمزة كمعناه في حال تحقيقها، لا يتغيّر المعنى، إلا ترى أن النّاس والإِناس بمعنى واحد، ولما كنت أعقل لقولي: « الله » فضل مزية على قولي : « الإِ له »

ورأيته قد استعمل لغير اللهّ في قوله: «وأنظُر إلى إلَٓهك الّذي ظَلْتَ عليه عاكِفاً[1]، وقوله: «ءألهتناخيرٌ أمْ هو[2]»

ولمّا لم يُسْتَعْمل اللّه إلاّ للباري تعالى عَلِمْتُ أنه عَلَمٌ، وليس بمأخوذ من الإِله.

---

(١) طه / ٩٧
(٢) الزخرف / ٥٨

وفي المسائل أيضاً

سألتني قَرّرَ اللّه لديك الحق، ومكّنه، وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه - عن قول الكتّاب في صدور كتبهم : بسم الله الرحّمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد، وذكرت أن قوماً من نحويّ زماننا هذا ينكرون عطف الصلاة على البسملة ، وقد كنت أخبرت بذلك قديماً، فحسبت أنهم إنما يتعلقون في إنكاره بأنه أمرٌ لم ترد به سُنة مأثورة، وأنه شيء أحدثه الكتّاب حتى أخبرني مخبرون أنه فاسد عندهم في الإعراب، وليسوا ينكرونه من أجل أنه شيء مُحْدَثٌ عند الكتّاب ، وأخبروني أن الصواب عندهم إسقاط الواو ، ورأيت ذلك نصًّا في رسائل بعضهم ، ورأيت بعضهم يكتب في صدور كتبه : بسم الله الرحمن الرحيم والصّلاة على رسوله الكريم.

وقد تأملت الأمر الذي حملهم على إنكاره فلم أجد شيئاً يمكن أن يتعلّقوا به إلا أمرين :

أحدهما : أنّ المعطوف حكمه أن يكون موافقاً للمعطوف عليه ، وهاتان جملتان قد اختلفتا، فتوهّموا من أجل اختلافهما أنّه لا يصحّ عطفُ إحداهما على الأخرى .

الثاني : أن قولنا بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبريّة ، وقولنا : وصلّى الله على سيدنا محمد جملةٌ معناها الدّعاء ، فلمّا

٣ / ٢٣٤] اختلفتا فكانت الأولى إخباراً وكانت الثانية / دعاءً، وكان من شأن واو العطف أن تشرك الثاني مع الأول لفظاً ومعنىً لم يصحّ عندهم عطف هاتين الجملتين بعضهما على بعض لاختلافهما لفظاً ومعنىً .

فإن كانت العلة التي حملتهم على إنكار ذلك اختلاف إعراب الجملتين ، فإن ذلك غير صحيح بل هو دليل على قلة نظر قائله ، لأن تشاكل الإعراب في العطف إنما يراعى في الأسماء المفردة المعربة خاصّة :

وأمّا عطف الجُمل على الجمل فإنه نوعان :

أحدهما : أن تكون الجملتان متشاكلتين في الإعراب كقولنا : إن زيداً قائم ، وعمراً خارج ، وكان زيدٌ قائماً وعمروٌ خارجاً ، فيعطف الاسم والخبر على الاسم والخبر .

والنوع الثاني : لا يراعى فيه التّشاكل في الإعراب كقولنا : قام زيدٌ ومحمداً أكرمته ، ومررت بعبد الله وأمّا خالد فلم أَلقه .

وفي هذا أبوابٌ قد نصّ عليها سيبويه وجميع البصريين والكوفيين لا أعلم بينهم خلافاً في ذلك ، وذلك كثير في القرآن والكلام المنثور والمنظوم كقوله تعالى : ﴿ والمُقِيمين الصّلوٰةَ والمؤتون الزكوٰة ﴾[١] .

(١) النساء / ١٦٢

وكقول خِـرنـق :

٦٤٩ = النّـازِلينَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبـونَ معـاقِدَ الأزْرِ[1]

وقد ذكر ذلك في المختصرات الموضوعات في النحو (كالجُمَل والكافي) لابن النّحاس وغيرهما .

وإن كانوا أنكروا ذلك من أجل أن قولنـا : بسـم الله الرحمـن الرحيم جملة خبريّة ، وقولنا : وصلّى الله على محمد جملـةٌ معناهـا الدّعاء ، فاستحال عندهم عَطْفُ الدّعاء على الخبر ، لا سيّما ، ومِـن خاصّة الواو أن تعطف ما بعدها علـى ما قبلهـا لفظـاً ومعنـىً . وهاتان جملتان قد اختلف لفظُهما ومعناهمـا ، فمـا اعترضـوا به غير صحيح أيضاً .

وهذا الذي قالوا يُفْسِد عليهم من وجوهٍ كثيرةٍ لا من وجه واحد :

فأولّها : أنّا وجدنا كُلّ من صنّف من العلماء كتاباً مذ بدأ النّاس [٣ / ٢٣٥] بالتصنيفات / إلى زماننا هذا يصدرون كُتُبَهم بأن يقولوا : الحمد لله الذي فعل كذا وكذا ، ثم يقولون بإثْرْ ذلك : وصلّى اللهُ على مُحَمّدٍ ،

(١) من شواهد : سيبويه ١ / ١٠٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٨ ، والمحتسب ٢ / ١٩٨ ، وابـن الشجـريّ ١ / ٣٤٥ ، والخزانـة ١ / ٣٠١ ، والعينـي ٣ / ٦٠٢ ، ٤ / ٧٢ ، والتصريح ٢ / ١١٦ ، ٢٠٤ ، والهمع والـدرر رقـم ١٥٣٩ ، والأشموني ٣ / ٦٨ ، ٢١٤ .

فيعطفون الصلاة على التّحميد ، ولا فرق بين عطفها على التّحميد وعطفها على البسملة ، لأن كلتا الجملتين خبرٌ .

وهذا ليس مختصًّا بكتُب الضّعفاء في العربيّة دون الأقوياء ، ولا بكتب الجُهّال دون العلماء ، بل ذلك موجود في كتب الأئمة المتقدّمين والعلماء المبرزين كالفارسيّ وأبي العبّاس المبّرد والمازني وغيرهم .

فلو لم يكن بأيدينا دليلٌ ندفع به مذهب هؤلاء إلاّ هذا لكفى عن غيره .

فتأمّل خُطبَ[1] كتاب « الإيضاح » للفارسي ، وصدر « الكامل » لأبي العباس المبرّد ، وصدر « كتاب سيبويه » وغير ذلك من الكتب .

وتأمّل خُطَب الخطباء وكلاَم الفُصحاء والبُلغاء ، فإنك تجدهم مُطْبِقين على ما وصفتُه لك .

فهذا وجهٌ صحيح يدُلّ على فساد ما قالوا .

ومنها : أن قولنا : وصلّى الله على محمد بإثر البسملة منصرفٌ إلى معنى الخبر ، ولذلك تأويلات مختلفة .

أحدها : أن يكون تقديره أبدأ ببسم الله الرحمن الرحيم ، وأقول صلّى الله علي محمد ، فيضمر القول ويعطفه على « أبدأ » ، وذلك مما يَصْرِف الكلام إلى الإخبار. والعرب تحذف القول حذفاً مطّردًا شهرته تغني عن إيراد أمثلة منه كقوله تعالى : ﴿ والملائكةُ يَدْخُلون

(١) في ط : « خطبتي »

عليهم من كُلّ بابٍ سلامٌ عَلَيْكُمْ ﴾[١] أي يقولون : سلام عليكم .

وكذا قوله : ﴿ والَّذين اتّخذوا من دُونه أولياء ما نعبدهم إلاّ لِيُقَرِّبونا إلى الله زُلْفى ﴾[٢] أي يقولون : ما نعبدهم إلاّ ليقربونا إلى الله زُلْفى ، على معنى : ابدأ ببسم الله ، وبالصّلاة على محمد ، فيكون من الكلام المحمول على التأويل كما أجاز سيبويه : « قَلّ رجلٌ يقول ذلك إلاّ زيدٌ » لأنه في معنى : ما أحد يقول ذلك إلاّ زيدٌ .

وهذا كثير لا يستطيع أحد من أهل هذه الصّناعة على دفعه .

وإن شئت كان التّقدير أبدأ ببسم الله، وأصلّي على محمد، فيكون محمولاً أيضاً على المعنى .

وهذه التأويلات الثّلاثة تصيّره ، وإن كان دعاءً إلى معنى الإخبار . فهذا وجهٌ آخر صحيح .

ومنها : أنه لا يستحيل عطف قولنا : وصلّى الله على محمد على قولنا : بسم الله ، وإن كان دعاءً مَحْضاً من غير أن يتأوّل فيه تأويل / [٣ / ٢٣٦] إخبار ، لأنا وجدنا العرب يُوقِعون الجُمَل المركّبة تركيب الدّعاء والأمر والنّهي والاستفهام التي لا يصلح أن يقال فيها صدقٌ ولا كذبٌ موقع الجمل الخبرية التي يجوز فيها الصِّدق والكذبُ .

---

(١) الرّعد / ٢٣ ، ٢٤ .
(٢) الزمر / ٣ .

وهذا أشدّ من عطف بعضها على بعض كنحو ما أنشدوه من قول الجُمَيْح[١] بن منقذ .

٦٥٠ = ولو أصابت لقالت وهي صادقةٌ إنّ الرّياضة لا تُنْصِبْك لِلشّيبِ[٢]

فأوقع النّهى موقع خبر إنّ .

وقال آخر :

٦٥١ = ألاَ يا أُمّ فارعَ لا تَلُومي على شَيْءٍ رفعتُ به سماعِي

---

(١) في ط فقط : « الجميع » بالعين ، تحريف .

(٢) من قصيدة وردت فى المفضليات مطلعها :

أمْسَت أمامةُ صَمْتاً ما تكلِّمُنا مجنونة أم أحسَّتْ أهل خرّوب

وأهل خرّوب هم قوم امرأته أمامة .

والشاعر لقبه الجميح ، واسمه منقذ بن الطّماح بن قُيس بن طُريف والشاهد شرحه محمد بن بشّار الأنباريّ فقال :

يقول : أنا شيخ مجرّب لا أحفل بمضارّتها لعلمي بإرادتها . وقال الأصمعيّ : قوله : لا تُنْصِبْك للشّيب نهاهُ عن رياضة المسانّ ، فإن رياضتك إياهم عناء .

يقول : ولو أصابت الصوّاب ، ووفِقَتْ له لقالت للرجل الذي أمرها به من مضارّتي : لاجعلك الله مِمّن يُنْصِب برياضة المسانّ ، فإن رياضتك إيّاهم عناء عليك،وَتعب لا يجدي عليك شيئاً لأنهم يئسوا عن ذلك ، وجرّبوا فلا يستمعون ما يؤمرون به لما معهم من التجربة .

وهذا دعاء . وجاز الجزم في خبر إنّ ، لأن خبر إنّ كالمستأنف إذا لم يعمل فيه ما قبله . انظر شرح المفضليات لابن الأنباري / ٢٦ .

وفي نسخ الأشباه : « للنسب » مكان : « للشيب » .

وكُونـي بالمـكارِمِ ذَكّرِيني ودَلّـى دَلّ ماجـدة صَنَاعِ[1]

فأوقع الأمر موقع خبر كان .

وقال الراجز :

٦٥٢ = فإنما أنت أخ لا نَعْدِمُهْ

فأوقع الجملة التي هي « لا نعدمـه » ، ومعناهـا الدّعـاء موقـع الصّفة لأخ حملاً على المعنى ، كأنه قال : إنما أنت أخ ندعو له بأن لا يعدم .

(١) نسب البيتان إلى بعض بني نهشل كما في الخزانة ، وقـائلهما جاهليّ وكذلك نسبهما الأمير في حاشيته على المغنى ٢ / ١٤٧ . والبيت الثاني من شواهـد المغنى ٢ / ٦٤٧ ، والخزانة ٤ / ٥٧ ، والهمع والدرر رقم ٣٦٧ .
وقال البغدادي في الخزانة .
« قال ابن عصفور في « كتاب الضرورة » : جعل ذكّرِيني في موضع مذكرةً ، وهو قبيح ، لأن فعل الأمر لا يقوم مقام الخبر في باب كان ، وإنما فعل ذلك ، لأن « كوني » أمر في اللفظ ومحصول الأمر منه لها إنما وقع على التذكير ، فلمّا كان في المعنى أمراً لها بتذكيره استعمل فيه لفظ الأمر . انتهى .
وقال السُّكّري : المعنى : وصيـري مذكّـرة لي بالمكـارم . وتقديـره في العربيّـة رديءٌ، لو قلت: كن بغلام بشّرني لم يَجُز.
وهو يريد يا أم فارعة ، فحذف ، وذلك شاذّ ، لأنه ليس بمنادى إنما المنادى الأم .
والصنّاع بفتح الصـاد : الرقيقـة الـكف . والماجـدة : الكريمـة ، يقـول : اضبطي دلالك بمنفعة وصنعة ، ولا تكوني خرقاء لا تنفع أهلها . انتهى .

وليس يسوغ لمعترض علينا أن يزعم أن هذا شيء خصّ به الشّعر فإن ذلك قد جاء في القرآن والكلام الفصيح .

فمن ذلك قول الله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كان في الضّلالة فَلْيُمدِدْ له الرَّحمنُ مَدًّا ﴾[١] .

وأجاز النّحويّون بلا خلاف بينهم : زيدٌ اضربه وعمرٌو لا تشتمه ، وزيدٌ كَمْ مرَّةً رأيته ، وعبدالله كم أكرمته، وزيد جزاه الله عني خيراً .

وقد جاء عن العرب عطف الفعل الماضي على المستقبل ، والمستقبل على الماضي واسم الفاعل على الفعل المضارع ، والفعل المضارع على اسم الفاعل . وكذلك الفعل الماضي على اسم الفاعل كقوله تعالى : ﴿ إنّ المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقات وأقرضوا الله قَرْضاً حَسناً ﴾[٢] .

وقال امرؤ القيس :

٦٥٣ = * ألاَ انْعِم صباحاً أَيُّها الرَّبْع وانْطِقِ[٣] *

فعطف الأمر على الدّعاء ، وهذا كثير .

(١) مريم / ٧٥

(٢) الحديد / ١٨ .

(٣) مطلع قصيدة يصف فيها ذهابه إلى الصيد . تمامه :

* وحدِّثْ حديثَ الرّكب إن شئت واصدُقِ *

وروايته في الديوان / ١٣٣ : « ألاعم صباحاً » .

وقد قال سيبويه في «باب ما/فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن [٣ / ٢٣٧ يكون[1] صفة» :واعلم أنه لا يجوز :مَنْ عبدُ اللهِ وهذا زيد الرّجلَيْن الصّالحيْن رَفعت أو نَصَبت ، لأنّك لا تَبْني إلاّ على ما أَثبتَّهُ وَعَلِمْتَه . ولا يجوز أن تَخْلط مَنْ تَعْلم ومَن لا تَعْلم ، فتجعلهما بمنزلة واحدةٍ وإنما الصّفة عِلْمٌ فيمَن قد عَلِمْتَهُ .

فأبطل جواز هذه المسألة من جهة جمع الصّفتين ، ولم يُبْطِلْها من أجل عطف الخبر على الاستفهام .

ووافقه جميع النّحويين على هذه المسألة، وإنما كان ذلك ، لأن الجُمَل لا يراعى فيها التّشاكل في المعاني ولا في الإعراب .

وقد استعمل بديع الزّمان عطف الدّعاء على الخبر في بعض مقاماته وهو قوله : « ظفرنا بصيد وحيّاك الله أبا زيد » وما نعلم أحداً أنكر ذلك عليه .

وإذا كان التّشاكل لا يُراعى في أكثر المفردات كان أجدر ألاّ يراعى في الجمل ، ألا ترى أن العرب تعطف المُعْرب على المبنيّ ، والمبنيّ على المُعْرَب ، وما يظهر فيه الإعراب على ما لا يَظْهر .

وفي هذا الموضع شيء يجب أن يوقف عليه ، وذلك أن قول النّحويين بأن الواو تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظاً ومعنًى كلامٌ خرج

(١) في ط فقط : « يكون فيه صفة » بزيادة كلمة : « فيه » .

مَخْرج العُموم ، وهو في الحقيقة خصوصٌ ، وإنّما تعطف الواو الاسم على الاسم في نوع الفعل أو في جنسه لا في كميّته ، ولا كيفيّته ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيداً وعمراً ، وقد يجوز أن تضرب زيداً ضربةً واحدة ، وعمراً ضربتين وثلاثاً فتختلف الكميّتان .

وكذلك يجوز أن تضرب زيداً جالساً وعمراً قائماً فتختلف الكيفيتان .

ويبيّن ذلك قول العرب : إياك والأسدَ ، فيعطفون الأسد على ضمير المخاطب ، والفعل النّاصب لهما مختلِفُ المعنى ، لأن المخاطب مخوّفٌ ، والأسد مُخَوَّف منه ، فجاز العطف ، وإن اختلف نَوْعا التّخويف ، لأن جنس التخويف قد انتظمهما .

ونحوٌ منه قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمرَكُم وشُركَاءَكُم ﴾[1] ، لأن الإجماع على الأمر هو العَزْم عليه ، والجمع الذي يراد به ضَمّ الأشياء المتفرّقة وإن اختلف نوعاهما ، فإن لهما جنساً يجتمعان فيه ، ألا ترى أنهما جميعاً يرجعان إلى معنى الصّيرورة والانجذاب ، ألا ترى أن من عزم على الشّيء فقد انجذب إليه وصار ، كما أن الأشياء المتفرقة إذا
[٣ / ٢٣٨] جمعت انجذب بعضها إلى / بعض ، وصار كُلّ واحدٍ منها إلى الآخر . وكذلك قول الشاعر :

٦٥٤ = يا ليت زَوْجَكَ قد غدا   متقلِّدًا سيفاً ورُمْحا[2]

(١) يونس / ٧١ .

(٢) قائله : عبد الله بن الزّبعري . انظر : معاني القرآن للفرّاء : ١ / ١٢١ ،

ومعناه : وحاملاً رمْحاً لأن التقلّد نوع من الحَمْل .

ولأجل هذا الذي ذكرناه من حُكْم العطف بالواو قلنا في قوله تعالى : ﴿ وامْسَحُوا برؤوسِكم وأرجُلِكم إلى الكَعْبَيْنِ ﴾[1] في قراءة من خفض « الأرجل » : إنّ الأرجل تغسل ، والرؤوس تُمْسح .

ولم يوجب عطفها على الرّؤوس أن تكون ممسوحة كمسح الرؤوس ، لأن العرب تستعمل المسح على معنيين : أحدهما النّضْح ، والآخر الغَسْل ، حتى روى أبو زيد تمسّحت للصلاة أي توضّأت .

وقال الرّاجز :

٦٥٥ = أَشْلَيْتُ عَنْزِي ومَسَحْتُ قَعْبِي[2]

---

٤٧٣ ، والحجّة في القراءات السبع لابن خالويه / ٦٧ برواية : * ورأيت زوجك في الوغى *

وانظر اللسان : « مسح » .

(١) المائدة / ٦ . وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وحمزة وآخرين . انظر معجم القراءات رقم ١٧٨٨ .

(٢) ورد هذا الرجز في اللسان على النحو الآتي :

أشليت عنزي ومسحت قعبي ثـم تهيأت لِشُرْبٍ قأبِ

واستشهد به على أنّ الإشلاء هو الدّعاء ، يقال : أشليت الناقة : إذا دعوتها باسمها لتحلبها . انظر اللسان : « شلا » ، و « قأب » .

والقعب ـ كما في اللسان : « قعب » هو : القدح

وفي اللسان : « قأب » : قأب الطعام : أكله ، وقأب الماء : شربه ، وقئبت من الشراب أقأبُ قأباً : إذا شربت منه .

أراد أنه غسله ليحلب فيه .

فلما كان المسح نوعين أوْجَبْنا لكُلّ عضو ما يليق به ، إذ كانت واو العطف ـ كما قلنا ـ إنما توجب الاشتراك في نوع الفعل وجنسه لا في كميّته ولا في كيفيته ، فالنّضح والمسح جمعهما جِنْسُ الطّهارة كما جمع تقلّد السّيف وحمل الرمح جنسُ التّأهّب للحرب والتسلح .

وهكذا قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على سيدنا محمد ، وإن كان الإخبار والدّعاء قد اختلفا فإنهما قد اتفقا في معنى التّقدمة والاستفتاح ، أو في معنى التّبرك والاستنجاح .

فإن قال قائل : قد أنكر النحويون أن يقال : ليت زيداً قائم وعمروٌ بالرفع عطفاً على موضع ليت ، وما عملت فيه ، وهل ذلك إلاّ من أجل اختلاف الجملتين بأنِ إحداهما تصير خبراً والثانية تمنّياً .

فالجواب : أن هذا الذي توهمته لا يصحّ من وجهين :

أحدهما : أن إنكار النحوّيين العطف على موضع ليت ليس من أجل ما ظننته ، وإنّما منعوه ، لأن ليت قد أبطلت الابتداء فلم تَبْق له لفظاً ولا تقديراً .

ولو كان لليت ومعمولها موضعُ وعطف « عمرو » عليه لم يكن
٣ / ٢٣٩] عطفُ خبر على / تمنٍّ كما توهّمته ، وإنما يكون عَطْفَ خبرٍ على

خَبرٍ ، لأن التّمني إنما كان لعامل اللفظ دون الموضع ، لو كان هناك موضع .

والوجه الثاني : أن قولنا : « ليت زيداً قائـم وعمـرو » لا يُعَـدُّ جملتين ، وإنما يعدّ جملة واحدة ، لأن الخبر الذي كان يُتِمّ الجملة الثانية سقط استغناءً بخبر الاسم الأول .

ولـو قلـت : ليت زيداً قائـم ، وليت عمراً قائمٌ [لكانتـا] [١] جملتين . وهذا كقوله : قام زيد وقام عمرو ، فيكون الكلام جملتين ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو صار جملةً واحدةً .

ويدلّ على ذلك أن النّحويين يجيزون : مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأبوه ، ولا يُجيزون : مررت برجل قائمٍ زيدٌ وقائمٍ أبوه ، لأن الكلام الأول جملة واحدة ، فاكتفى فيها بضمير واحد يعود إلى الموصوف ، والثّانية تجري مَجْرى جُملتين فلا بد في كُلّ واحدة منهما من ضمير .

وكذلك يجيزون : زيدٌ قام عمـرو وأبـوه ، ولا يجيزون : قام عمرو وقام أبوه لِتعرّي الجملة الواحدة من ضمير يعود إلى المبتدأ .

---

(١) سقطت كلمة : « لكانتا » من ط . تحريف .

وفي المسائل للبطليوسي أيضاً :

سألـت عن قول الله تعالـى : ﴿ شهـد الله أَنّـه لا إلــه إلاّ هو والملئكةُ وأولو العِلْم قائماً بِالْقِسْط لا إلهَ إلاّ هو العزيز الحكيمُ ﴾[1] وقلت : بأيّ شيء انتصب « قائماً » ؟ وما العامـل فيه ؟ وأين خبـر لا التّبرئة من هذه الآية ؟

وذكرن أنَّ بعض المنتحلين لصناعة النحو أنكر قولنا : إن قائماً ههنا منصوب على الحال ، وزعم أنه كفر من قائله ، وإنما قال ذلك فيما يرى ، لأن الحال فيما ذكر النّحويون منتقلة وفضلـة في الـكلام والقيام بالقِسط صفة لِلّه تعالى لم يزل موصوفاً بها ولا يزال ، ولا يَصِح فيها الانتقال .

ونحن نربأ بأنفسنا أن نكون مِمّن يجهل ما يوصف به الله تعالى فنصفه بما لا يجوز ، أو يغيب عنا هذا المقدار من علم اللّسان ؟

وإنما أتى هذا المعترض من قلة بصره بهذه الصّناعـة ، وسـوء فهمه لباب الحال ، وقد أجبتك عن ذلك بما فيه كفاية وإقناع ، وبالله أستعين وعليه أتوكل .

---

(١) آل عمران / ١٨

أمّا خبر التبرئة(١) في هذه الآية فمحذوف تقديره عند البصريين : لا إله / في الوجود إلاّ هو ، أو لا إله موجودٌ إلاّ هو ، ونحو ذلك من [٣ / ٤٠
التّقدير .

وخبر التبرئة قد يحذف إذا كان في الكلام دليل عليه كقولهم : لا بأس ، يريدون : لا بأس عليك ، وكقول عبد يغوث الحارثي :

٦٥٦ =فيا رَاكِباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ
نَدا مايَ مِنْ نَجْـران ألاّ تَلاقِيا(٢)

أراد أنه لا تَلاقِيَ لنا .

وقوله : هو بدل من موضع « لا » وما عَمِلَتْ فيه ، لأن لا التبرئة وما تعمل فيه في موضع رَفْعٍ على الابتداء ، وهي في ذلك بمنزلة إنّ وما تعمل فيه .

فإن قيل : فما الذي يمنع من أن يكون « هو » الموجود في الآية خبر التبرئة ، ولا يحتاج إلى تكلّف هذا الإضمار ؟

---

(١) أي لا التبرئة

(٢) من شواهد : سيبويه ١ / ٣١٢ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٤ ، والخصائص ٢ / ٤٤٩ ،وابن يعيش ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ ، والأشموني ٣ / ١٤٠ ،والمفضليات والخزانة ١ / ٣١٣ ، وشذور الذهب / ١٠٢ ، والعيني ٣ / ٤٢ ، ٤ / ٢٠٦ ، .

فالجواب : أن ذلك خطأ من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ « لا » هذه لا تعمل إلاّ في النّكرات ، فإن جعلت « هو » خبرها أعملتها في المعرفة ، وذلك لا يجوز .

والثاني : أن ما بعد إلاّ موجب « ولا » لا تعمل في الموجب ، إنما تعمل في المنفيّ .

والثالث : أنك إن جعلت « هو » خبر التّبرئة كنت قد جعلت الاسم نكرةً والخبر معرفةً . وهذا عكس ما توجبه صناعةُ النّحو ، لأن الحُكْم في العربية إذا اجتمعت معرفةٌ ونكرةٌ أن تكون المعرفة هي الاسم والنكرة الخبرَ ، فلذلك جعل النّحويون الخبر في نحو هذا محذوفاً .

وأمّا قوله : « قائماً » بالقسط ، فإنه لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه :

(١) إمّا أن يكون منصوباً على المدح والتعظيم .
(٢) وإمّا أن يكون منصوباً على الحال .
(٣) وإما أن يكون منصوباً على النّعت لـ « إله » المنصوب بالتّبرئة .

فأما نصبه على المدحْ والتّعظيم فواضحٌ ، يغني وضوحه عن القول فيه .

وأمّا نصبه على الصّفة لـ « إلـه » فإنّ ذلك خطـأ ، لأن المـراد بالنفي ههنا العموم والاستغراق ، فإذا جعلت « قائماً » بالقسط إلاّ هو ، فرجع النّفي خصوصاً ، وزال ما فيه من العموم ، وجاز / أن يكون ثَمّ إله آخر غير قائم بالقسط ، كما أنك إذا قلت : لا رَجُلَ ظريفاً في الدّار [٣ / ٤١] إلاّ زيدٌ قائماً نفيت الرّجال الظُّرفاء خاصة ، وجاز أن يكون هناك رجلٌ آخر غير ظريف ، وهذا كفر صريح ـ نعوذ بالله منه .

وأمّا نصبه على الحال ، فإنه لا يخلو من أحد أربعة أوجه :

إمّا أن يكون حالاً من اسم الله تعالى .

وإمّا أن يكون حالاً من المضمر .

وإمّا أن يكون حالاً من المنصوب بأن .

وإما أن يكون حالاً من المضمر الذي في خبر التّبرئة المقدّر .

فإن جعلته حالاً من اسم الله تعالى ، فالعامـل فيه « شهـد » ، تقديره : شهد اللهُ في حال قيامه بالقسط أنه لا إله إلا هو ، وشهـدت الملائكة وأولو العلم ، وليس هذا قبيحاً من أجل أنك ذكرت أسمـاء كثيرة ، وجئت بالحال من بعضها دون بعض .

قال ابن جنّي : ألا ترى أنك لو قلت : جاء زيدٌ راكباً ، وعمرو وخالد ، فجعلت الحال من بعضهم لجاز باتّفاق .

وإذا جعلت قائماً حالاً من « هو » فالعامل في الحال معنى النّفي ، لأن الأحوال تعمل فيها المعاني كما تعمل في الظروف ، فيكون التّقدير : شهد الله أنّ الرُّبوبية ليست إلاّ له في حال قيامه بالقسط ، فهذان الوجهان صحيحان .

فأما كونه حالاً من الضّمير المنصوب بأنّ أو من الضّمير الذي في خبر التبرئة المحذوف فكلاهما خطأ لا يجوز .

أمّا امتناعه من أن يكون حالاً من الضّمير المنصوب بأنّ فلعلّتين .

إحداهما : أنّ أَنّ المفتوحة تقدّر هي وما عملت فيه بتقدير المصدر وما بعدها من اسمها وخبرها صلةً لها ، فإن جعلت « قائماً » حالاً من اسمها كان داخلاً في الصّلة ، فتكون قد فرّقت بين الصّلة والموصول بما ليس من الصّلة ، وذلك مستحيلٌ .

والعلّة الثانية : أنك إن جعلته حالاً من اسم أنّ لزمك أَن تُعْمِل
[٢ / ٢٤٢] أنّ في / الحال ، وأنّ لا تعمل في الأحوال شيئاً ولا في الظروف .

فإن قلت : فقد قال النّابغة الذّبياني :

٦٥٧ = * كأنه خارجاً من جَنْب صَفْحَتِهِ[1] *

فنصب على الحال من اسم كأنّ وجعل العامل فيها ما في معنى التشبيه ، فهلاّ أجزت مثل ذلك في أَنّ؟

فالجواب : أن ذلك إنما يجوز عند البصريّين في « كأَنّ » و« ليت » و« لعل » خاصَّةً ، لأن هذه الأحرف الثّلاثة أبطلت معنى الابتداء مِمّا تدخل عليه ، وأحدثت في الكلام معنى التّمنّي والتّرجّي والتّشبيه فأشبهت الأفعال .

فإن قيل : فأنّ المفتوحة تدخل على الجُمَل فتصرفُها إلى تأويل المصدر ، ألا ترى أنك تقول : بلغني قيامُك ، فهلاّ أعملت في الحال ما فيها من تأويل المصدر .

---

(١) من قصيدة يمدح فيها النعمان ، ويعتذر إليه عمّا رماه به المنخل اليشكري ، وأبناء قريع ، ويبرىء نفسه من وشايتهم . وتمامه :

* سفّودُ شَرْبٍ نسوهُ عند مُفْتأدِ *

انظر ديوان النابغة / ٨٠ .

وفي هامش الديوان : « كأنه » أي المدرى ، « خارجاً » من جنب صفحة الكلب . والسّفود : الحديدة وهي تشبه العود يشوى فيها اللحم . ومفتأد : محلّ شيّ اللحم اشتق من اسم الفؤاد ، لأنهم يبتدئون بشيّ الكبد والقلب وما معهما » .

من شواهد : الخصائص ٢ / ٢٧٥ ، وابن الشجريّ ١ / ١٥٦ ، ٢ / ٢٧٧ والخزانة ١ / ٥٢١ ، انظر شرح الشاهد في الخزانة .

فالجواب : أن ذلك خطأ ، لأن المصدر الذي تقدّر به أنّ المفتوحة إنما يَنْسبك منها ومن صِلَتها التي هي اسمها وخبرها ، فإذا جعلت « قائماً » حالاً من اسمها كان داخلاً في صلتها ، فيلزمك من ذلك أن ـ يعمل الاسم في نفسه ، وذلك محال ، فلهذا الذي ذكرناه استحال أن ينتصب « قائماً » على الحال من اسم أنَّ .

وأمّا امتناعه من أن يكون حالاً من الضّمير المقدر في خبر التّبرئة المحذوف فمن أجل أن المراد بالنّفي العموم والاستغراق على ماقدّمناه، فإذا جعلته حالاً من المضمر الذي في الخبر المحذوف صار التّقدير : لا إله موجود في حال قيامه بالقسط إلاّ هُوَ ، فيصير النّفي واقعاً على الآلهة القائمين بالقسط دون غيرهم ، ويوهم هذا الكلام أن ثَمَّ إلهاً غير قائم بالقسط ، كما أنك إذا قلت : لا رجل موجودٌ سخيًّا إلاّ زيد ، فإنما نفيت الرّجال الأسخياء خاصّةً دون غيرهم ، وهذا كفرٌ .

فَصَحّ بجميع ما قدّمناه أن « قائماً » لا يصحّ أن يكون حالاً من اسم الله تعالى أو مِنْ « هو » .

فإن قال قائل : فكيف جاز لكم أن تجعلوه حالاً من اسم الله تعالى أو من ضميره والحال منتقلةٌ وفَضْلَةٌ في الكلام ؟

وهذه الصّفة لم يزل اللهُ تعالى / موصوفاً بها ولا يزال . [٣ / ٢٤٣]

فالجواب : أنه ليس كلّ حال منتقلةً ولا فضلةً في الكلام كما

زعم هذا الزّاعم ، بل من الأحوال ما لا يصحّ انتقاله ، ولا يجوز أن يكون فضلةً ، ألا ترى أن النّحويين قد أطلقوا الحال على أشياء من القرآن وغيره لا يصحّ فيها الانتقال كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الحقُّ مُصَدِّقاً ﴾(١) ، ﴿ وأنّ هذا صِراطِي مُسْتَقِيماً ﴾(٢)

والحقُّ لا يفارقه التّصديق ، وصراط الله تعالى لا تفارقه الاستقامة .

وقالوا في قوله تعالى : ﴿ نَعْبُدُ إلَهَك وإلهَ آبائِكَ إبراهيم وإسمعيل وإسحق إلهاً واحداً ﴾(٣) بأنه منصوب على الحال من الله .

وقالوا في قوله : ﴿ آلّمَ اللهُ لا إله إلاّ هو الحَيّ القيّوم .نَزّل عليك الكِتاب بالحقّ ﴾(٤) إنها جملة في موضع الحال من الله ، كأنه قال : الله الحيّ القيوم نَزّل عليك الكتاب مُتَوحِّداً بالرّبوبية . وأجازوا أيضاً أن يكون في موضع الحال من الضّمير في « نَزّل »

وكذلك قول العرب : ضَرْبِي زيداً قائماً ، وأكثر شُرْبي السّويق ملتوتاً ، ودعوت الله سميعاً ، ونحو ذلك إن تَتَبَّعناه .

فإن قال قائل : فكيف صحّ أن تُسَمّي هذه الأشياء حالاً ، وهي غير منتقلة ، والكلام محتاجٌ إليها .

---

(١) فاطر / ٣١ .
(٢) الأنعام / ١٥٣ .
(٣) البقرة / ١٣٣ .
(٤) آل عمران / ١ ـ ٣ .

فالجواب عن ذلك من وجوه كلّها مُقْنع :

أحدها : أن الحال شبيهةٌ بالصّفة ، والصّفة ضربان : ضربٌ يحتاج إليه الموصوف ، ولا بُدّ له منه ، وذلك إذا التبس بغيره .

وضَرْبٌ لا يحتاج إليه ، وإنما يذكر للمدح أو الذّم أو التّرحم ، فوجب أن تكون الحال كذلك .

ومنها : أَنّ الشّيء إذا وجد فيه بعض خواصّ نوعه ، ولم يوجد فيه بعضُها لم يُخْرِجه عن نوعه نُقْصانُ ما نقص منه ، ألا ترى أن الاسم له خواصّ تخُصُّه مثل التّنوين ، ودخول الألف واللاّم عليه ، والنّعت والتّصغير ، والنّداء ، ولم يلزم أن توجد هذه الخواصّ كُلّها في جميع الأسماء ، ولكن حَيْثُما وُجِدت كلُّها أو بعضُها حكم له بأنه اسم .

وكذلك الأحوال في هذه المواضع فيها أثر خواصّ الحال ، وشروطها موجودة فيها فلا يُخْرِجها عن حكم الحال نُقصان ما نقص
[٣ / ٢٤٤] منها ، كما لا يخرج (مَنْ) / و (ما) ونحوهُما عن حُكْم الأسماء نقصان ما نقصها من خواصّ الأسماء .

ومنها : أنّ النّحويين لم يريدوا بقولهم : إن الحال فضلةٌ في الكلام أن الحال يُسْتغنى عنها في كُلّ موضع على ما يتوهّم مَنْ لا دُرْبة له بهذه الصّناعة ، وإنّما معنى ذلك أنها تأتي على وجهين :

إمّا أن يكون اعتمادُ الكلام على سواها ، والفائدة منعقلةٌ بغيرها.

وإمّا أن تقترن بكلام تقع الفائدة بهما معاً ، ولا تقع الفائدة بها مجرّدة ، وإنما كان ذلك ، لأنها لا ترفع ولا يُسْنَد إليها حَدَثٌ .

واعتماد كلّ جملة مفيدة إنما هو على الاسم المرفوع الذي أسند إليه الحدث أو ما هو في تأويل المرفوع . ولا تنعقد فائدةٌ بشيء من المنصوبات والمجرورات حتى يكون معها مرفوع أو ما هو في تأويل المرفوع كقولنا : ما جاءني من أحَدٍ ، وإنّ زيداً قائم ، فتأمّل هذا الموضع ، فإنه يكشف عنك الحيرة في أمر الحال ، وفيه لطفٌ وغُموض .

وأمّا القيام الذي وصف الله تعالى به نفسه في هذه الآية فليس يراد به المثول والانتصاب ، لأن هذا من صفة الأجسام ـ تعالى الله عن ذلك ـ وإنما المراد بالقيام ههنا القيام بالأمور ، والمحافظة عليها ، يقال : فلان يقوم بأمر فلان أي يعنى به ، ويهتم بشأنه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ الرِّجال قَوَّامون على النِّساء ﴾[1] أي متكلّفون بأمورهن ومعتنون بشئونهنّ .

ومنه قول الأعشى :

٦٥٨ = يقوم على الوَغْد في قَوْمِه
فيغفو إذا شاء أو يَنْتَقِمْ[2]

---

(١) النساء / ٣٤ .

(٢) انظر ديوان الأعشى / ١٩٨ ، وروايته : « الوغم » بالميم مكان : « الوغد » بالدال . من قصيدة مطلعها . =

وفي المسائل أيضاً :

سألت ـ وفّقك الله ـ عن قولنا في الدّعاء : يا حليماً لا يَعْجَل ، ويا جواداً لا يبخل ، ويا عالماً لا يَجْهل ، ونحو ذلك من صفات الله تعالى .

وقلت : كيف يصحّ أن يقال في مثل هذا منادًى منكور ، والقصد به إلى الله تعالى ؟

وإن كان معرفةً فكيف انتصب وخرج مخرج التّنكير ؟

وهذا سؤال مَن لم يتمهّر في معرفة اللّسان العربيّ ، واعتراض من لم يتصوّر غرض هذه الصناعة تصوّراً صحيحاً ، وأنا أعلمك : لِمَ ذلك ؟ وأشرح /لك ما التمسته شرحاً يسرو[1] عنك ثوب الحيرة ، ويزيل عنك عارض هذه الشّبهة . إن شاء الله تعالى . [٣ / ٢٤٥]

فأقول ـ وبالله التوفيق ـ إنّ الوجه في هذا وما أشبهه من صفات الله تعالى أن يقال فيه : إنه منادى مخصّص . وهذه عبارة غير معتادة عند النّحويين ، وإنما جرت عادتهم في نحو هذا أن يسموه المنادى المشبّه بالمضاف ، والمنادى الممطول أي المطوّل من قولك : مطلت الحديدة : إذا مددتها . ومنه اشتق المَطْل في الوعد .

= أتهجُرُ غانية أم تُلمّ　　أم الحبل واه بها منجذِمْ

والوغْم ـ كما في القاموس ـ الثقيل الأحمق .

(١) يسرو : يكشف . انظر مادة : «السّرو» في القاموس

ومعنى قولك : إنـه منـادى مخصّص أن « حليمـاً » وجـواداً ، وعالماً ، ونحوها صفات يوصف بها الباري جلّ جلالُه ، ويوصف بها المخلوقون ، وهي وإن اتفقت ألفاظها متباينة في المعاني ، كما أنا إذا قلنا في الباري تعالى : إنه سميع بصير ، وقلنـا في زيد : إنـه سميع بصير فالمعنى مختلف ، وإن اتفقت العبارة ، لأن زيداً سميع بـأذن ، بصير بحدَقة ، لأنه ذو جوارح وأبعاض مجتمعة ، والله تعالى منزّه عن مثل هذه الصفّات جَلّ عما يصفُه به الجاهلون ، وتقدّس عما تقول به المبطلون .

وإنما نريد بقولنا فيه : إنه سميع ، وإنّه بصير : أنه لا يغيب عنه شيء من خلقه ، وأنه مشاهِدٌ لجميع حركاتهم وأعمالهم لا يخفى عنه مثقال ذرة ، ولا يغيب عنه ما تُجِنّه الصُدور ، ويختلج به الضّمبر ، ولذلك إذا قلنا : إن زيداً حيٌّ فإنما نريد بذلك أنّ له نفسًـا حسّاسـةً مقترنة بجسم .

وإذا قلنا في الباري تعالى : إنه حيّ فإنما نريد بذلك أنه مُدْرِكٌ للأشياء ، ويجوز أن يراد بذلك أنه موجود لم يزل ولا يـزال. والعرب تسمّى الوجودَ حياةً والعدمَ موتاً ، فيقولون للشمس ما دامت موجـودة حيَّة ، فإذا غربت سمّوها ميّتة .

قال ذو الرّمة :

٦٥٩ = فلمّا رأيْنَ اللّيل والشّمسُ حيَّةٌ
حياةَ الّـذي يَقْضِي حُشاشـةَ نَازِعِ[1]

شبه الشمس عند غروبها بالحيّ الذي يجود بنفسه .

وقال آخر يصف النّار :

٦٦٠ = وزهراءَ[2] إن كَفَّنْتُها فهو عَيْشُهـا
وإن لم أُكَفِّنْهـا فمـوتٌ مُعَجَّلُ / [٣ / ٢٤٦]

فجعل وجود النار حياةً ، وعدمَهـا موتاً.

ولم نُرِد بإنشاد هذين البيتين تمثيل حياة البـاري تعالى بـالحياة المذكورة فيهما ، لأنّ ما ذكره الشّاعران من ذلك مجازٌ واستعارة .

وحياة الباري تعالى وجميع صفاته حقائـق لا تُشَبّـه بشـيء من صفات المحدَثات ، ولا تكيّف ، وإنما تؤخذ توقيفاً وتسليماً لا قياساً .

(١) من قصيدة مطلعها :
خليليّ عوجـا عوجـةً ناقتيكما   على طلَلٍ بـينَ القـلات وشارعِ
انظر ديوانه / ٤٥٢ .
وفي ط ونسخ الأشباه : « رأينا » مكان : « رَأَيْن » تحريف صوابه من الديوان .
وورد على هذه الرواية أيضاً في أساس البلاغة : « حشش » مفسراً البيت بقوله :
« وجئت وما بقي من الشمس إلاّ حشاشة نازعٍ » .
(٢) الزهراء : النار . يقال : زهر الزند : إذا أضاءت ناره ، وأحمر زاهـر : شديد الحمرة .

وقد أجمع العارفون بحدود الكلام على أن الاشتراك في الأسماء لا يوجب المناسبة بين المسمّيات بها ، وإنما تشبه الأشياء باتفاقها في المعاني لا في الألفاظ ، وليس بين الباري تعالى وبين مخلوقاته اشتباه في معنًى من المعاني ، فإذا أرادوا أن يجعلوا هذه الصّفات مختصةً به تعالى زادوا عليها ألفاظاً تُخَصِّصُها ، وتجعلها مقصورةً عليه ، فقالوا : يا حليماً لا يَعْجل ، ولا جواداً لا يَبْخل ، ويا عالِماً لا يجهل ، ونحو ذلك ، فصارت هذه الصفات خاصّة لا يصح أن يوصف بها غيره ، لأن كل حليم فلا بد له من طيش وهفوة ، وكلّ جواد فلا بد له من بُخْلٍ وعلّة ،وكُلّ عالم فلا بد له من جَهْل وحيرة، فأمّا الحِلْم المحض الذي لا يلحقه طيشٌ،والجود المحض الذي ليس فيه بخلٌ ، والعلم المحض الذي لا يقترن به جهلٌ ، فإنها صفات الله تعالى خاصّة به،لاحظّ فيها لغيره .

وهذه الزّيادة التي زيدت عليها في موضع نَصْبٍ على الصفة ، كأنه قيل : يا حليماً غير عجول ، ويا جواداً غير بخيل ، ويا عالماً غير جهول ، فالفائدة في هذه الألفاظ المزيدة على هذه الأسماء ما ذكرناه من التّخصيص .

فإن قال قائل : فقد علمت أنا إذا قلنا : يا حليمُ ويا جوادُ ويا عالمُ فقد فهم أنّ[1] هذه الصفات مخالفة لصفات البشر ، فإذا كان ذلك

(١) « أنّ » سقطت من ط : تحريف .

مفهوماً من أَنْفُسِ هذه الصّفات فما الفائدة في زيادة هذه الألفاظ عليها ؟

فالجواب أن الفائدة في ذلك أنا إذا قلنا : يا حليمُ ويا جوادُ ويا عالمُ فإنما يقع التّباين والخلاف بالمعاني لا بالألفاظ[1] .

وإذا انفصل الشيئان لفظاً ومعنًى كان أبلغ في التّباين من أن ينفصلا معنًى لا لفظاً .

ويدلّك على أن الغرض في ذلك ما ذكرته قول عطاء الخراسانيّ في : « بسم الله الرحمن الرحيم » : كان الباري تعالى يوصف بالرّحمن،
٣ / ٢٤٧] فلمّا تسمى به المخلوقون زيد عليه الرّحيم فهذا / نصٌّ جَلِيٌّ على أنهم قصدوا تخصيصه تعالى بلفظ لا يوصفُ به سواه ، ولذلك قال المفسّرون في « الله » : إنه اسم ممنوع[2] ، فلأجل هذا قلنا : إن مثل هذا ينبغي أن يقال فيه منادًى مُخصّصٌ .

وإنّما وجب أن ينتصب هذا النّوع من المناديات وإن كان غير منكورٍ ، لأن اللّفظ الأول لما كان محتاجاً إلى اللفظ الثاني ، لأنه الذي يتمّ معناه ويخصّصه أشبه المنادى المضاف الذي لا يتمّ إلا بالمضاف إليه فانتصب كانتصابه ، وصار بمنزلة قولك : يا خيراً من زيد ، ويا ضارباً رجلاً ، ولذلك سمّى النحويّون هذا النّوع المنادى المشبّه بالمضاف .

---

(١) في ط : « بألفاظ » مكان « بالألفاظ » .

(٢) المراد : التسمية به ممنوعة ، ففي تفسير الألوسي ١ / ٥٥ : « الله علم لذاته تعالى » لايطلق على غيره أصلاً » .

وأما قولي : إن هذا سؤالُ مَنْ لم يتمهّر في معرفة اللّسان العربّي ، واعتراضُ مَن لم يتصور هذه الصّناعة تصوّراً صحيحاً ، فإنما قلت ذلك : لأن هذا السؤال يَدُلّ على أن صاحبه يعتقد أنّ كُلَ منادى معرفةً غير مضاف مرفوعُ رَفْعَ بناء في كلام العرب ، وليس كذلك ، لأنّ المنادى في كلام العرب ينقسم إلى أربعة أقسام :

منادى منكور ، نحوُ : يا رجلاً ، ومنادى مضاف ، نحو : يا عبدالله ، ومنادى مفرد ، وهو نوعان :

أحدهما : ما كان معرفة قبل النّداء نحو : يا زيدُ .

والثاني : ما كان قبل النّداء نكرةً ، وتَعَرَّف في النّداء بإقبال المنادى عليه واختصاصه إياه بالنداء دون غيره نحو : يا رَجُلُ .

والقسم الرّابع : هو المنادى المشبّه بالمضاف ، وهو الذي لا يستقلّ بنفسه ، ويفتقر إلى ما يُتِمّه كقولك : يا خيراً من زيد ، ويا ضارباً رَجُلاً، وكرجل سميته: ثلاثة وثلاثين، فإنك تقول: يا ثلاثةً وثلاثين.

فإن قلت : كيف يكون قولنا : يا خيراً من زيد ، ويا ضارباً رَجُلاً معرفة وقد خرج بلفظ النكرة ؟

قلت : فإن تَعَرُّفَهُ يكون على وجهين :

أحدهما : أن تسمّى بذلك رجلاً فيصير قولك : يا خيراً من

زيد ، ويا ضارباً رجلاً بمنزلة قولك : يا زيدُ ويا عمرُو ونحوهُما من الأسماء المختصة . / [٣ / ٢٤٨

والوجه الثاني : أن تقبل بندائك على رجل معيّن تخصُّه من جميع مَنْ بحضرتك ، فيصير قولك : يا خيراً من زيد ، ويا ضارباً رجلاً بمنزلة قولك : يا رجلُ لمن تُقْبِل عليه .

فهذا ما عندي في جواب ما سألت عنه،وبالله التوفيق والإعانة .

* * * *

[حوار حول : « فأتوا بسورة من مثله »]

سؤال العضد(١) وجواب الجاربُرْديّ(٢)

ورد العضد على الجاربُرْديّ

وانتصار ولد الجاربردي لأبيه على العَضد

كتب العضُد مستفتياً علماء عصره :

يا أدلاّء الهُدى ، ومصابيح الدُّجا ، حيّاكم الله وبَيّاكم ، وألهمنا الحقّ بتحقيقه وإيّاكم ، ها أنا من نوركم مقتبس ، وبضوء ناركم للهُدى مُلْتَمِس ، مُمْتَحَنٌ بالقُصور ، لا مُمْتَحِنٌ ذو غُرور ، يُنشِد بأطلق لسان ، وأرَقّ جَنان .

(١) العضد : هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي عضد الدين الأيجيّ الشافعيّ المشهور بالعضد .
ولد بعد السبعمائة . وصنف شرح مختصر ابن الحاجب والمواقف . ومات مسجوناً سنة ٧٥٦ بعد محنة مع صاحب كِرْمان . انظر البغية ٢ / ٧٦ . وانظر الدرر الكامنة ٢ / ٣٢٢ ، وطبقات الشافعية ٦ / ١٠٨ .

(٢) هو أحمد بن الحسن الجار بُرْديّ الشيخ فخر الدين ، نزيل تبريز . شرح شافية ابن الحاجب ، وشرح الكشاف .ومات في رمضان سنة ٧٤٦ بتبريز . انظر البغية ١ / ٣٠٣ . وانظر طبقات الشافعية ٥ / ١٦٩ .

ألا قُلْ لِسُكّان وادي الحمى [1]　　هنيئاً لكم في الجِنان الخلودُ
أفيضوا علينا من الماء فَيْضاً　　فنحن عِطاشٌ وأنتم وُرودُ

قد استَبْهَم قولُ صاحب (الكشاف) : أُفِيضت عليه سِجالُ الألطاف : (من مثله) [2] ، متعلّق بسورةٍ ، صفة لها ، أي بسورة كائنةٍ مِنْ مثله ، والضّمير ، لما « نزّلنا » ، أو ، « لعبدنا » .

ويجوز أن يتعلّق بقوله : فأتوا ، والضّمير للعبد » حيث جوّز في الوجه الأول : كون الضّمير لِما « نزّلنا » تصريحاً ، وحَظره في الوجه الثاني تَلْوِيحاً ، فليت شعري ما الفرق بين : « فأتوا بسورة كائنةٍ من مثل ما نزلنا ، و : فأتوا من مثل ما نزّلنا بسورة [3] ؟

وهل ثَمّ حكمةٌ خفيّة ، أو نُكتة معنويّة ، أو هو تحكّم بحت ؟

بل هذا مستبعد من مثله .

فإن رأيتم كشف الرِّيبة ، وإماطَة الشّبهة ، والإنعامَ بالجواب أُثِبْتُمْ أجزلَ الأجر والثّواب .

---

(١) في طبقات الشافعية ١٠ / ٤٧ : « لساكن وادي الحبيب » .
(٢) من قوله تعالى : « وإن كُنْتُم في ريْبٍ مما نزلنا على عبدنا فأْتُوا بسورةٍ من مثله » البقرة / ٢٣ .
(٣) انظر النص في تفسير الكشاف ١ / ٢٤١ . وبعده : « فإن قلت : وما مثله حتى يأتوا بسورة من ذلك المثل ؟ قلت : معناه ، فأتوا بسورة ممّا هو على صفته في البيان الغريب ، وعلوّ الطبقة في حسن النظم » الخ .

[إجابة الجاربردي على هذا الإشكال][١]

فكتب العلاّمة فخر الدين الجاربردي مجيباً :

وعقد[٢] تمنّى الشعور معلقاً[٣] بالاستعلام لِما وقع . بالدخيل مع الأصيل الأدخل[٤] في الإبهام[٥] ، أشْعَرَ بأنّ المتمنّى تحقق[٦] ثبوت[٧]

---

(١) هذا النص غامض لأنه رموز وإشارات . وبمقابلة النسخة المطبوعة بنسخ الأشباه المخطوطة لم أتبيّن معانيَ الكثير من هذا النص ، ولم أقف عند هذا الحد ، فالتمست مصادر أخرى لعلّها تنير الطريق ، ومن حسن الحظ عثرت على هذا النص في طبقات الشافعية للسبكي في ترجمة العضد ٥/ ١٦٩ ، وهي النسخة المطبوعة بغير تحقيق ، ثم تتبعت هذا النص في النّسخة التي حققها زميلنا الدكتور محمود الطناحي ، فرأيته في حيرة من أمر هذا النّص حيث يقول في حاشية ١٠/ ٤٨ : « والكلام كله إغماض في إغماض »
وحيث إن الأمر كذلك ، فالاجتهاد في وضوح هذه الألفاظ ومعانيها قد لا يوصل إلى الصواب ، فقد يكون ما في النسخة غير المحققة من الأشباه المشار إليها برمز ط ، أو النسخة من طبقات الشافعية التي لم تحقق أصح من النسخ المحققة لهذا فإنني أكتفي بمقارنة النسخ بعضها ببعض مكتفياً بذكر الألفاظ التي اختلفت في النسخ

(٢) هكذا في ط والنسخ المخطوطة من الأشباه ، وفي طبقات الشافعية التي لم تحقق ٦/ ١٠٩ والتي حققت ١٠/ ٤٨ سقطت هذه الكلمة .

(٣) في طبقات الشافعية : « متعلّقاً »

(٤) سقطت من طبقات الشافعية غير المحققة .

(٥) في طبقات الشافعية : « الاستفهام » مكان : « الإبهام »

(٦) من طبقات الشافعية : « يحقّق » بالياء .

(٧) في طبقات الشافعية غير المحققة «تبوب » مكان : ثبوت »

شيء مّا منها ، والانتفاء[١] رأساً ، ولا يستراب[٢] أن انتفاء الفائدة اللفظية والفائدة[٣] المعنوية يجعل التخصيص ساذجاً[٤] ، فإن رفع[٥] الإبهام[٦] بنصب البعض لكسر[٧] الباقي جَزْماً[٨] ، فما مغزى
٣ / ٢٤٩] التحضيض[٩] على البيان ؟ / فاضرب عن الكشف صفحاً فجانبا[١٠] الاستدراك كما في الاستكشاف ، وإن ريم[١١] ما يعنى[١٢] بالتحقيق فيه والأخص في الاستعمال قريع[١٣] إله[١٤] اله[١٥] ، لا زلة خبير كعثرة عثارها

(١) في طبقات الشافعية «أو الانتفاء» بـ« أو » لا بالواو .
(٢) في طبقات الشافعية : « ولا يشيران »
(٣) في طبقات الشافعية : « والعائدة » بالعين لا بالفاء
(٤) في طبقات الشافعية : « تَهكُّماً » مكان : «ساذجاً»
(٥) من طبقات الشافعية غير المحققة : «وقع » بالواو
(٦) في طبقات الشافعية : « الارتفاع »
(٧) في طبقات الشافعية غير المحققة « النكير » بالنون ، وفي طبقات الشافعية المحققة : « الكثير »
(٨) في طبقات الشافعية مكانه : « خبر ما وضحه بفتح جزء المعنى »
(٩) في طبقات الشافعية : « التخصيص » بصادين .
(١٠) في طبقات الشافعية غير المحققة : « محاياً » بياءين وفي الطبقات المحققة : « مجانباً »
(١١) في ط : « ريم » وفي النسخ المخطوطة من الأشباه . أردتم ، وفي طبقات السبكي غير المحققة « ريم » مثل « ط» وفي الطبقات المحققة : « وإن ردّ ثم»
(١٢) في طبقات الشافعية : « يغني » بالغين .
(١٣) في طبقات الشافعية : « فرفع »
(١٤) في طبقات الشافعية غير المحققة : « إنه » مكان : « اله » وفي المحقّقة : آله
(١٥) في طبقات الشافعية : « الآوله خبر نصره عيارها » مكان « إله ، لا زلة خبير كعثرة عثارها »

للأدخل[١].بمنزلة[٢] في أنـزلنا أوّلاً بشهادة الدعدعة [٣] لعثوره [٤] عليهـا فنزلنا [٥] ثانياً ، والتبيين جليس [٦] التعيين ، فإنها من بنات خلعتُ عليهن الثياب ثم دفنتهن وحثوت عليهن التّراب :

٦٦١ = فَبُحْ باســم من تَهْــوى وذَرْنــي من الكنــى
فلا خير في اللّــذات من دونهــا سِتْــرُ [٧]

* * * *

٦٦٢ = إنـي امـرؤ أسِـمُ القصائـد للْعِـدى
إن القصائــد شرّهــا أغفالُها [٨]

(١) في طبقات الشافعية : « إلاّ دخل » ، مكان : « للأدخل »
(٢) في طبقات الشافعية : « منزلة » بدون باء
(٣) في طبقات الشافعيّة : « الدعـوة » مكان : « الدعدعـة » تحـريف ، لأنهـا فسرّت فيا بعد على أنها الدعدعة لا الدعوة .
(٤) في طبقات الشافعية : « لعبوره »
(٥) في طبقات الشافعية : « في نزلنا »
(٦) في طبقات الشافعية : « جنس »
هذه هي الاختلافات في ضوء النسخ .
وقد ردّ العضد على هذه الرسالة بقوله فيا بعد : « إنه كلام تمجه الأسماع ، وتنفر عنه الطباع » ككلمات المبرسم غـير منظوم ، وكهـذيان المحموم ليس له مفهوم » الخ
(٧) لأبي نواس ديوانه / ٢٨ ، وروايته : ودعني من الكنى » وهو من قصيلة مطلعها :
ألا فاسقنــي خمــراً ، وقــل لي هي الخمــرُ
ولا تسقنــي سرًّا إذا أمــكن الجهْرُ
(٨) هو لبشامة بن الغدير . انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٤٩ =

[تعليق العضد على هذا الجواب]

أقول ، وأعوذ بالله من الخطأ والخلل ، واستعفيه من العِثار والزّلل :

الكلام على هذا الجواب من جوه :

الأوّل : أنه كلام تمجُّهُ الأسماع ، وتنفر عنه الطِباع ، ككلمات المُبَرْسم[١] غير منظوم ، وكهذَيان المحموم ، ليس له مفهوم . كَمْ عُرِض على ذي طبع سليم ، وذهن مستقيم ، فلم يفهم معناه ، ولم يَعْلَم مؤدّاه ، وكفى دليلاً[٢] بيني وبينك كُلّ من له حظٌّ من العربيّة ، وذكاءٌ[٣] ما مع الممارسة لِشَطْرٍ من الفنون الأدبيّة .

= قال المرزوقي في شرحه : « اسم القصائد أعلمها بما يصير كالسّمة عليها حتى لا تنسب إلى غيرها ، وحتى يعرف منها السبب الذي خرجت عليه ، فمن سمعها عرف قصتها ولهذا قال : * إن القصائد شرّها أغفالها * .
وفي النسخ المخطوطة من الأشباه : « سترها » بالتاء ، مكان : شرها .

(١) في القاموس : البِرْسام : عِلّة يهْذى فيها ، وبُرْسِمَ بالضم فهو مُبَرْسَم .
(٢) في طبقات الشافعية . ١/ ٤٩ : « وكيلاً » مكان : « دليلاً »
(٣) في طبقات الشافعية : ١٠/ ٤٩ « وذكاء ما ما ذم الممارسة » وفي الهامش علق المحقق بقوله : « هكذا في المطبوعة ، وفي ج ، ك : « ودكا مانع الممارسة » ولم نهتد إلى حقيقة المراد »
والنص في الأشباه مراده واضح وهو أن أدنى ذكاء مع الممارسة لشطر من الفنون الأدبيّة، يعني أن من له أقل حظ مع الممارسة لفرع من الفنون الأدبية يعلم أن =

الثاني : لمّا أجمل الاستفهام لشدة الإبهام ، فسّره بما لا يدل عليه بمطابقة ، ولا بتَضمُّن ولا بالتزام .

وحاصله : أن ثبوت أحد الأمرين ههنا محقّق ، وإنما التّردّد في التّعيين ، فحقيق بأن يسأل بالهمزة مع « أم » دون هل مع « أو » ، فإنه سؤال عن أصل الثبوت .

الثالث : أنّا لا نسلّم تحقق أحد الأمرين حقيقةً لجواز أن لا يكون لِحِكْمة خفيّة ، ولا نُكتة معنويّة ، بل الأمر بيّن في نفسه على السّائل ، أو لشبهة قد تخايلت للحاكم ، وتَضْمَحِلّ بالتأمل ، فلا يكون تَحكُّماً بَحْتاً .

ولئن سَلَّمْنا الحَصْرَ فَلِمَ لا يجوز أن يتجاهل السّائلُ تأدُّباً أو اعترافاً بالقصور ، وتجنُّباً عن التّيه والغُرور . ؟

الرابع : أن « أو » هذه هي الإضرابية ، أفهذا باعه[1] في الوجوه الإعرابية ؟ فأين أنت من قولهم : لا تأمر زيداً فيعصيكَ أم تحسبه غلامَك وأقلَّ خُدّامك ؟ / أو لا تدري مَنْ أَمامك أبعد ؟ أذبت[2] [٣ / ٢٥٠

= ما كتبت كما وصفت لك . هذا وفي طبقات الشافعية مكان : « شطر » « لينظر »

(١) في طبقات الشافعية ١٠/ ٥٠ : « باعك » وهو أوضح ، لأنه بصدد مخاطبة الجاربردي .

(٢) في طبقات الشافعية ١٠/ ٥ : « آذيت نفسسك » وما في الأشباه أنسب

نفسك ليلاً ونهاراً في شُعَبٍ من العربيّة مُذْ نِيطت بك العمائم إلى أن اشتعل الرّأس شيباً ، يخفي عليك هذا الجَليّ الظّاهر ، الذي هو مسطورٌ في الجُمل لعبد القاهر !

الخامس : هب هذا خطأً صريحاً ، ألا يمكن أن تتمحّل[1] له مَحْملاً صحيحاً ؟

أليس المقصود هنا كالصّبح يتبلّج ، وكالنّار في حِنْدِسِ الظُّلَم على رأس العَلَم تُؤجّج ؟ فماذا كان[2] بعد ما يغنيك من الجواب ، ويُطبّق مِفْصَل[3] الصّواب بما[4] لا يَعْنيك من التَّخطئة في السّؤال .

السادس : قد أوجب الشّرع ردّ التّحية والسّلام ، وندب إلى التلطُّف في الكلام ، فَمَن يؤفك[5] فقد اقترف الإثم ، واستحق الذّم ، وأساء الأدب ، وتجنّب الأمَم[6] ، وأشعر بأنه ليس له من الخُلُق

(١) في طبقات الشافعية ١٠/ ٥١ : « أن تحمل » مكان : « أن تتمحّل » وفي هامش التحقيق ذكر أنه في « ج ، ك » « تتمحّل » وآتينا ما في المطبوعة » وتتمحّل في رأيي أوضح من اختيار المحقق : « أن تحمل » . وفي اللغة . تمحّل احتال فهو متمحّل . وفي ط فقط : « يتحمّل » تحريف .

(٢) في طبقات الشافعية ١٠/ ٥١ « فما كان لو اشتغلت بعدما يعنيك » بالعين

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « وتطبيق بفضل » تحريف ، صوابه من طبقات الشافعية ١٠/ ٥١

(٤) في طبقات الشافعية : « عماّ » مكان : « وبما »

(٥) في طبقات الشافعية : « فمن زوى عنه » مكان : « فمن يؤفك »

(٦) الأمم - القصد

خَلاق[١]، ولم يرزق متابعة مَنْ بُعِث لتتميم مكارم الأخلاق.

السابع :أنه أعرض عن الجواب، وزعم أنه من بنات خلع عليهنّ الثياب .فإن كان حقًّا فلا رَيْبَ في أنّها تكون ميّتة أو بالية ، ومع هذا فمصداق[٢] كلامه أن ينبش عنها، أو أن يأتي بمثلها، فَنَرى ما هيه؟

الثامن : أن السّؤال لم يُخَصّ به مخاطَبٌ دون مخاطب ، بل أُورد على وجه التّعميم والإجمال ، مَرْعيًّا فيه طريق التّعظيم، والإجلال ، مُوَجَّهاً إلى مَن وُجِّه إليه .

ويقال: مِصْداقٌ أنت من أدلاء الهدى،ومصابيح الدُّجا فَأنّى رأى نفسه أهلاً للخطاب ، معيّناً للجواب ؟

وهلاّ درأه[٣] عن نفسه ـ معرفةً بقَدْرِه ، وعِلْماً بِغَوْره ، ومحافظة على طَوْره ـ إلى من هو أجلّ منه قدراً ، وأنور بدراً ، في هذه البلدة من زعماء التّحرير ، وفحول النّحارير[٤]، الذين لا يفوتهم سابق ، ولا يَشُقّ غبارهم لاحق .

وإن كان لا يرى[٥] فوقه أحداً ، فإنه لَلْعَمهُ والعَمى ، والحماقةُ

(١) خلاق = نصيب .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « مصدق » بالميم صوابه من طبقات الشافعية ٥١/١٠

(٣) في طبقات الشافعيّة : « ردّه »

(٤) في طبقات الشافعيّة : وفحولة العلماء النحارير »

العُظمى ، وما لداءالنّوك[1] من دواء ، وليس لمرض الجهل[2] من شفاء .

التاسع : البليغ من عُدّت هفواتُه ، والجَواد من حصرت كَبواتُه . / وأمّا من لا يأمن مع الدّعدعة[2] سرعة[3] العِثار ، ويحتاج [٣ / ٢٥١] إلى من يقود عصاهُ ، في ضَوْء النّهار ، فإذا سابق في المضار العُتُق[4] الجِياد ، وناضل عند الرّهان ذوي الأيدي الشّداد ، فقد جعل نفسه سُخْرةً للسّاخرين ، وضُحْكَةً للضّاحكين ، ودريّة[5] للطّاعنين ، وغرضاً لسهام الراشقين .

العاشر : أظنّك قد غرك رَهْطٌ احتفُّوا من حَوْلِك ، وألقوا السّمع إلى قولك ، يصدّقونك في كل هذَر ، ويصوّبونك في كل ما تأتي وتَذَر ، ولم تُمْن[6] بقراع الأبطال اللّهاميم ، ولم تُدْفع إلى جدل مجادل مماحك[7] ، يَعْرُكك عَرْكَ الأديم ، فَظَنَنْتَ بنفسك الظُّنون ، ورسخ في دماغك هذا الفنّ من الجُنون ، ولم ترزق أديباً ، ولا ناصحاً لبيباً .

(١) في طبقات الشافعيّة ١٠/ ٥٢ : « القول » مكان : « النوك » والنوك : الحمق
(٢) في طبقات الشافعية : « الجهل المركب »
(٣) في اللغة : الدعدعة : المشي في بطء
(٤) في طبقات الشافعيّة : « سوء العثار»
(٥) في القاموس : عتق كضرَب وكَرُم فهو عتيق ، وعتق الفرس : سبق فنجا .
(٦) في القاموس : « درى » : الدّريّة : لما يتعلّم عليه الطعن .
(٧) في طبقات الشافعية : « ولم تمر» بالراء ، وما في الأشباه أوضح .
(٨) في طبقات الشافعية ١٠/ ٥٢ : « ولم تدفع إلى مماسك يعركك»

٦٦٣ = فما كُلّ ذي نُصْحٍ بمؤتيك نُصْحَهُ   ومـا كلّ مؤْتٍ نُصْحَـه بلبيبِ[(١)]

فها أنا أقول لك قَوْلَ الحقّ الـذي يأتـي[(٢)] في غَيْرةِ[(٣)] نفس أبيّة ، ولا يَصْرِفُني عنه هوىً ولا عصـبيَّة ، فاقبـلْ النّصيحـة ، واتّـق الفضيحة ، ولا ترجْع بعدُ إلى مثل هذا ، فإنه عارٌ في الأعقاب ، ونارٌ يوم الحساب ، هداك الله وإيانا سبيل الرشاد . انتهى .

(١) نسبه الأمير على المغني ١/١٦٨ إلى أبي الأسود الـدؤلي وهـو من شواهـد : سيبويه ٢/ ٤٠٩ ، والهمع والدرر رقم ١٤٧٦

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « يأبى » صوابه من طبقات الشافعية

(٣) في ط والنسخ المخطوطة . « غـير » مكان : « غـيره » صوابـه من طبقـات الشافعيّة .

[نقد ولد الجاربردي لرسالة العضد]

وقد تصدّى إبراهيم ولد الجاربردي لنصرة والده في رسالة سمّاها :

[السّيف الصارم في قَطع العَضُد الظّالم]

فقال، : بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدُ للهِ، وبه نستعين، والعاقبة للمتقين،ولا عُدوان إلاّ على الظّالمين ، والصّلاة والسلام على خاتم النّبيين ، وإمام المرسلين ، سيّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

أمّا بعد ، فيقول الفقير إلى الله تعالى إبراهيم الجاربُرديّ : بينما كنت أقرأ كتاب الكشّاف في سنة ستين وسبعمائة بين يَدَيْ من هو أفضل الزّمان، لا بالدّعاوَى،بل هو باتفاق أهل العلم والعِرْفان،أعني مَنْ خَصّهُ الله تعالى بأوفر حظ من العُلى والإحسان ، مولانا وسيّدنا الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام والمسلمين الدّاعي إلى ربّ العالمين ، قامع المبتدعين ، وسَيْف / المناظرين ، إمام المحدّثين ، حُجّة الله على [٣ / ٢٥٢] أهل زمانه ، والقائم بنصرة دينه في سرِّه وإعلانه ، بقلمه ولسانه ، خاتمة المجتهدين ، بركة المؤمنين ، أستاذ الأستاذين ، قاضي

القُضاة، تاج الدين عبد الوهاب السّبكي - لاَ زالت رباع الشرع معمورةً بوجوده ، ورياضُ الفضل مغمورةً بجُوده .

٦٦٤ = * ويَرْحم الله عبداً قال آمينا *[١]

إذ[٢] وصلت إلى قوله تعالى : ﴿ فأتوا بسورةٍ مِنْ مِثْلِه ﴾[٣]، فرأيت عند بعض الفضلاء الحاضرين شيئاً من كلام القاضي عَضُد الدِّين الشّيرازي على كلام والدي الذي كتبه على سؤاله المشهور عن : الفَرْق بين : « فأتوا بسورة كائنة » من مثل ما نَزّلنا ، و« فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة» .

فأخذتهُ[٤] منه رجاءَ أن اطّلع على بدائعَ من رموزه ، وودَائِعَ من كنوزه . فوجدتُهُ قد فُطِم عن ارتضاع أخلاف[٥] التّحقيق . وحوّم عن[٦] الاغتراف من بحر التّدقيق ، جعل الإيراد عناداً ،والمنع رَدْعاً[٧]،والرّد

---

(١) عجز بيت صدره :

* يا ربّ لا تسلُبَنّي حُبّها أبداً *

ونسبه صاحب اللسان : « أمن » إلى عمر بن أبي ربيعة .

(٢) « إذْ » جواب : « بينا » في قوله : « بينا كنت أقرأ الكشاف »

(٣) البقرة / ٢٣

(٤) في ط : «فأخذتُ» والتصويب من طبقات الشافعيّة ١٠/٦١

(٥) الخلف : حلمة ضرْع الناقة ، وهو للناقة كالضرع للشاة

(٦) في ط والنسخ المخطوطة : « على » والتصويب من طبقات الشافعية

(٧) في طبقات الشافعيّة : « ردًّا » وما في الأشباه أوضح .

صدًّا ، والسؤال نضالاً ، والجواب عتاباً[١]، فركب متن عَمْياء ، وخَبط خَبْط عَشْواء ، وقال ما هو تَقَوُّل وافتراء ، وكلام والدي عنه بَراء ، كأنّه طُبع على اللّقاء[٢]، أو جبل طينته من المراء ، فمزج الشُّهد بالسّم ، و« أكل الشّعير وذَمّ » ، فأضْحكْتُ[٣] حركة الهمة في استيفاء القصاص ، فكتبت هذه الرّسالة المسماة : (بـالسّيف الصـارم في قطـع العَضُـد الظالم) .

ولأجازينّه عن حسناته العشر بأمثالها ، قال الله تعالى : ﴿ ولَمَن انْتَصـر بعـد ظُلْمِـه فأولئـك ما عَلَيْهِـم مِنْ سَبِيل ﴾[٤]، وقـال تعالـى ﴿ والجُـروحَ قِصـاصٌ ﴾[٥]، وجِراحـة اللّسـان أعظـم من جِراحَـة السِّنان :

(١) في طبقات الشـافعية : « غيابـا » وفي الهـامش « هـكذا في المطبوعـة ، والكلمة في : ج ، ك ، بهذا الرسم من غير نقط ولم نعرف صوابها » وفي الأشباه : « عتاباً » ولا إشكال فيها لوضوحها .

(٢) في ط والنسـخ المخطوطـة : « اللقـا » بالقـاف ،وفي طبقات الشافعيّة : « اللّقاء » .

(٣) في طبقات الشافعية ١٠/ ٦١ « فأضحت » وفي الهـامش : « هـكذا في الأصول ولم نعرفه ، وجاء في ج ، ك : « حرك » وأثبتنا ما في المطبوعة ، ولم نهتد إلى صوابه » .
وما جاء في ط وبعض النسخ المخطوطة لا لبس فيه ولا غموض ، ففي القاموس : « ضحك » : ضحك الرجل : فزع ، والسحاب : برق .
هذا وفي بعض النسخ المخطوطة : « فأصحت » بالصاد وهذا قريب مما جاء في طبقات الشافعية

(٤) الشورى / ٤١ .

(٥) المائدة / ٤٥

قال الشاعر :

جراحات السّنانِ لها التئامٌ ولا يلتام ما جَرَح اللِّسانُ(١)

وقال آخر :

وبعض الحِلْم عند الجَهْل للذلة إذعان(٢)
وفي الشر نجاةٌ حِينَ لا يُنجِيك إحسان / [٣ / ٢٥٣]

وقال آخر :

لا تطمعوا أن تُهينونا ونُكْرِمكُم وأن نَكُفَّ الأذى عَنْكُم وتُؤْذُونا(٣)

وأسأل الله التوفيق ، وبيده أزمّة التحقيق .

أقول : أيها السائل - رحمك الله -

أمّا قولك في الجواب : إنه كلام تَمُجُّه الأسماع ، وتَنْفِرُ عنه الطّباع ، إلى آخره ، فنقول بموجبه ،لكن بالنسبة إلى من كانت حاسّته غير سليمة ، أو سَدَّ عن الإصاخة إلى الحق سمعه ، وأبى أن ينطق بالحق لسانُه .

وهذا قريب مما حكى الله سبحانه وتعالى عن الكفار

(١) انظر البيت في البيان والتبيين ١/ ١٦٧ ، والعقد الفريد ٤/ ٤٤٥ ، ٣/ ٨١ .

(٢) للفند الزماني . انظر شرح ديوان الحماسة ١/ ٣٨

(٣) نسب في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٢٤ إلى الفضل ابن العباس بن عتبة .

المعاندين : « وقالوا قلُوبنا في أكِنَّةٍ مِمّا تَدْعُونا إليه وفي آذاننا وَقْرٌ ومن بَيْنِنا وَبْينِك حجابٌ »[١].

وقولك : كم عُرِض على ذي طَبْع سليم ، وذِهْنٍ مستقيم فلم يفهم معناه ، ولا فَطِن لموجبه ومقتضاه ، فإن الطبع السليم مَنْ يُدْرِك اللّمحة،وإن لَطُف شأنُها ، ويتنبه على الرّمزة وإنْ خَفِي مكانها ، ويكون مُسْتَرْسِلَ الطّبيعة منقادَها ، مُشْتَعِل القريحة وقّادها ، ولكنه كان[٢] مثلك كزًّا ، جاسياً[٣] ، وغليظاً جافياً ، غير دار بين[٤] بأساليب النظم والنثر ، غير عالمين كيف يركّب الكلام ويؤلّف ، وكيف ينظم ويُرْصف : « أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إنْ هم إلاّ كالأنعام بل هُمْ أضلُّ سبيلاً »[٥].

أما سمعت قول بعض الفضلاء :

عليّ نَحْتُ القوافي من معادنها
وما عليّ إذا لم تفهم البَقَرُ[٦]

(١) فصّلت / ٥
(٢) في طبقات الشافعيّة ١٠/ ٦٣ : « ولكنهم كانوا »
(٣) في القاموس : جسا جُسُوًّا : صَلُب .
(٤) في ط وطبقات الشافعية : «دارين»مكان : «داربين»و«داربين»أنسب للمقام ، ففي اللغة : دربَ الرجل فهو دَرِبٌ من باب : تَعِب ، والاسم : الدرْبة ، وقد يقال : دارب في اسم الفاعل ، وقال ابن الأعرابيّ : الدارب : الحاذق بصناعته ودربته .
(٥) الفرقان / ٤٤
(٦) للبحتري ، وروايته في الديوان ٢/ ٩٥٥ :
على نحت القوافي من مقاطعها	وما عليّ إذا لم تفهم البقرُ

أو نقول : فرضنا أنهم كما زعمت ذوُو فَهْمٍ سليم ، وطبع مستقيم ، لكنّهم ما اشتغلوا بالعلوم حقّ الاشتغال فأين هم مِنْ فَهْم هذا المقال ؟ أما سمعوا قول من قال :

لو كان هذا العِلْم يُدْرك بالمُنى ... ما كان يَبْقى في البريَّة جاهِلُ

وقول الآخر :

لا تَحْسَبِ المَجْد تَمْراً أنت آكلُهُ ... لن تبْلُغَ المَجْدَ حتّى تَلْعَق الصَّبِرا[1]

ومع أن أمثال هذه الغوامض كما نبّه عليه الزّمخشريّ لا يكْشِفَ / عنها من الخاصّة إلاّ أوحَدُهم ، وأخصُّهم ، وإلاّ واسطتهم [٣ / ٢٥٤ وفَصُّهم[2] .

وعامَّتُهمْ عماةٌ عن إدراك حقائقها بأحْداقِهم ، عناةٌ في يد التقليد[3] لا يُمَن عليهم بجزّ نواصيهم وإطلاقهم ، هذا مع أن مقامات الكلام متفاوتة ، فإن مقام الإيجاز يباين مَقام الإطناب والمساواة ، وخطاب الذّكِيّ يباين خطاب الغبيّ ، فكما يجب على البليغ في موارد التفصيل والإشباع أن يُفَصّل ويشبع ، فكذلك الواجب عليه في خطاب الإجمال والإيجاز أن يُجْمِل ويوجز .

---

(١) انظر نوادر المخطوطات ٢/ ١٥٧

(٢) فصّ الأمر ، مفصله . وفي بعض النسخ المخطوطة : « وفضلهم » مكان : « فصّهم » ، تحريف .

(٣) في ط : «المتغلبين» مكان : «التقليد» صوابه من النسخ المخطوطة

أنشد الجاحظ

يَرْمُون بالخُطَبَ الطّوال وتارةً　　وَحْيَ الملاحِظ خِيفَةَ الرُّقباءِ[1]

وأئمة صناعة البلاغة يَرَوْن سلوك هذا الأسلوب في أمثال هذه المقامات من كمال البلاغة ، وإصابة المَحَزّ .

فنقول : إنما أوجز الكلام ، وأوهم المرام ، اختباراً لتنّبهك[2] أو مِقْدار تنبّهك ، أو نقول : عدل عن التصريح احترازاً عن نسبة الخطأ إليك صريحاً ، والعدولُ عن التّصريح باب من البلاغة يصار إليه كثيراً وإن أوْرَث[3] تطويلاً .

ومن الشّواهد لما نحن فيه - شهادة غير مردودة - روايةُ صاحب « المفتاح »[4] عن القاضي شُريح : « أن رجلاً أقرّ عنده بشيء ثم رجع يُنكر فقال له شريح : « شهد عليك ابن أخت خالك » ، آثر شريح التّطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة إلى المُنْكِر ، لكون الإنكار بعد الإقرار إدخالاً للعُنُق في ربقة الكذب ، لا محالة .

(١) انظر البيان والتبين ١/ ٤٤ ، ١٥٥ ، ونسبه لأبي دؤاد الإيادي
(٢) في طبقات الشافعية : « لتنبيهك »
(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « أردت » مكان : « أورث » والتصويب من طبقات الشافعية .
(٤) هو كتاب : « مفتاح العلوم » للسكاكيّ وهو كتاب مشهور في علم البلاغة وانظر النص ٩٧ (باب علم المعاني)

وأما قولك : ثانياً ، فَسّره بما لا يَدُلّ عليه بمطابقة ، ولا بتضمّن ولا بالتزام . ثم نقول حاصله كذا ، فنفيت أولاً الدّلالات ، ثم أُثبت ثانياً له معْنىً ، وذَكَرْته ، فأنت كاذب ، إمّا في الأول أو الثاني .

وأيضاً : قد قلت أولاً : إنه كهذيان المحموم ، ليس له مفهوم ، ثم قلت : حاصله كذا فقد أدخلت عنقك في رِبْقة الكذب ، اتّق الله ، فإن الكذبَ صغيرة ، والإصرار عليها كبيرة ، والمعاصي تجرّ إلى الكفر ، قال الله تعالى : ﴿ثم كان عاقبة الّذين أساؤوا السُّوأى أنْ كذّبوا بآيات اللهِ﴾[1] . / [٣ / ٢٥٥

ثم إن قولك : حاصله أن ثبوت أحدِ الأمرين ههنا مُتحقِّقٌ ، وإنما التَّردُّد في التّعيين ، فحقيق أن يسأل عنه بالهمزة مع أم دون هل مع أو ، فإنه سؤال عن أصل الثّبوت ، يوهم أنك الذي استنبطت هذا المعنى من كلامه وفهمته منه ، وليس كذلك ، بل لَمّا بلَغك هذا الجوابُ بقيت حائراً مليًّا لا تفهم مراده[2] ، ولا تعلم معناه ، وكنت تَعْرِضُه على من زعمت أنهم كانوا ذا طبع سليم ، وفهم مستقيم فما فهموا معناه ، ولا عثروا على مراده[3] فصرت ضُحْكة للضاحكين وسُخْرةْ للسّاخرين .

---

(١) الرّوم / ١٠
(٢) في طبقات الشافعية ١٠/ ٦٥ : « مؤداه »
(٣) في طبقات الشافعية : « مؤداه »

فلما حال الحولُ ، وانتشر القول ، جاء ذلك الإمام الألمعيّ ، أعني الشيخ (أمين الدِّين حاجي ددا) ، وتمثّل بين يدي والدي ، وقال كما قلت :

أفيضوا علينا من الماء فيضاً فنحن عطاشٌ وأنتُم ورودُ

فقرأ عليه قراءة تحقيق ، وإتقان وتدقيق ، فلما كشف له الوالد الغِطاء ظهر له أن كلامك كان كسَراب بقيعةٍ بحسبه الظّمآن ماء ، فجاء أليك وأفرغ في صِماخَيْك[1] ، وأقر عينيك ، فكان من الواجب عليك ، أن تقول : حاصله كذا على ما فَهِمْتَهُ من بعض تلامذته ، لأن لا يكون انتحالاً ، فإن ذلك خيانة ، والله لا يحِبّ الخائنين .

فإن كابرت وجعلتني من المدّعين ، فقل : فأت به وإن كُنت من الصادقين .

فقلت : أما بالنسبة إلى الآخرة فكفى بالله شهيداً بيننا وبينكم ، وأما بالنسبة إلى الدنيا ففضلاء « تبريز » فإنهم عالمون بالحال ، عارفون بالأمر على هذا المنوال ، ولهذا ما وسعك أن تكتب هذه الهذيانات ، وأنت في « تِبْريز » مخافة أن تصير هزأة للسّاخرين وضُحْكة للنّاظرين ، بل لمّا انتقلت إلى أهل بلدٍ لا يدرون ما الصحيح؟ تكلّمت بكل قبيح لكن وقعت فيما خِفْتَ منه .

(١) صماخيك : مثنى صماخ . وصماخ الأذن : الخرق الذي يفضي إلى الرأس وهو السمع ، وقيل : هو الأذن نفسها ، وجمعه : أصْيمخة كسلاح وأسْلِحة .

وأما قولك : ثالثاً : لا نسلّم تحقق أحد الأمرين حقيقةً إلى آخر ما قلتم فكلّه مخالف للظّاهر ، والأصل عَدَمُه ، وتحقيق الجواب فيه يظهر مما أذكره في آخر الجواب الرابع .

وأما قولك : رابعاً إنّ أو هذه هي الإضرابية ، أفهذا باعـك في الوجوه / الإعرابية ؟ [٣ / ٢٥٦

فنقول : أوّلاً لا شك أنك عند تسطير هذا السؤال ، ما خطر لك هذا بالبال ، بل لما اعترض عليك تَمَحّلت هذا بالقال[1] .

وثانياً : المِثال الذي ذكرته غيرُ مطابقٍ لكلامك ، لو فرضنا أنه من كلام الفصحاء.

وثالثاً : أنه لا يستقيم أن تكون « أو » في كلامـك للإضـراب لفوات شرطه، فإن إمام هذا الفن سيبويه إنما أجـاز « أو » الإضـرابة بشرطين .

أحدهما : تقدم نفي أو نَهْيٍ .

والثامن : إعادة العامل نحو ما قام زيدٌ « أو » ما قام عمرو ، ولا يَقُم زيد «أولا » يقم عمرو. ونقله عنه ابن عصفور هكذا مذكور في : « مغنى اللبيب من كتب الأعاريب »[2] .

---

(١) في طبقات الشافعية : ١٠/٦٧ « المقال »

(٢) انظر مغنى اللبيب ١/٦٧

ثم قال مصنفة ابن هشام المصري : ومِما يؤيد نقل ابن عصفور أن سيبويه قال في « ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً »(١) : ولو قلت « أو » لا تطع كفوراً انقلب المعنى ، يعني يصير إضراباً عن النهي الأول ، ونهياً عن الثاني فقط. انتهى ،فلا يمكن حمل « أو » في كلامك على الإضراب ، فظهر مَنْ القصير باعه في علم الإعراب ؟

أمثُلك يُعرّض بهذا لِمنْ كان أدنى تلامذته فارساً في علم الإعراب، مقدماً في حملة الكتاب ، لكن نحوك انحصر في «الجُمَل»(٣)الذي صنف لِصَبْيان الكُتّابَ(٢)،وحرمت من الكنوز التي اودعها سيبويه في هذا الكِتاب(٤)

ثم على تقدير اتيان « أو » للإضراب مطلقاً كما دهب اليه بعضهم لا يندفع الإيراد ، لأن من شرط ارتفاع شأن الكلام في باب البلاغة صدُوره من بليغٍ عالمٍ بجهة البلاغة ،بصيرٍ بطرق حُسن الكلام،وأن يكون السامع معتقدًا أن المتكلم قصد هذا في تركيبه عن عِلْمٍ منه، لا أنه وقع منه اتفاقاً بلا شعور منه، فإنه إذا أساء السامع اعتقاده

(١) الإنسان ٢٤ . وانظر سيبويه ٢/ ٤٨٩ .

(٢) المقصود بالكتاب هو: موضع التعليم، وقد شاعت هذه اللفظة في هذا المعنى
وفي القاموس. المكتب كَمَقْعد: موضع التعليم، وقول الجوهريّ الكُتّاب والمَكْتَب واحد: غلطٌ».

(٣) الجمل : يقصد كتاب الجمل لعبد القاهر الجرجانيّ

(٤) في طبقات الشافعيّة : « في الكتاب » بدون : « هذا »

بالمتكلم ربما نسبه في تركيبه ذلك إلى الخطأ، وأنزل كلامه منزلة ما يَليقُ به من الدرجة النازلة.

ومما يشهدُ لذلك ما نقله صاحب « المفتاح »(١) عن عليّ رضي الله عنه : أنه كان يُشيِّع جنازةً ، فقال له قائل : مَنْ المتوفِّي بلفظ اسم الفاعل ؟ سائلاً عن المتوفّى فلم / يقل : فلان بل قال : اللهّ تعالى ، [٣ / ٢٥٧] رداً لكلامه عليه، مُخَطِّئًا إياه(٢) منبهاً له بذلك على أنه كان يجب أن يقول: مَنْ المُتَوفَّى ؟ بلفظ اسم المفعول .

ويقال : إن هذا الواقع كان أحد الأسباب التي دعته إلى استخراج علم النّحو ، فأمر أبا الأسود الدؤلي بذلك. ولا شك أنه يقال: تَوفَّى على البناء للفاعل ، أي أخذ ، وحينئذ يكون كناية عن مات بمعنى : أن الميّت أخذَ بالتّمام مُدّة عمره فمات ، فالمتَوفِّى هو الميت بطريق الكناية .

ويقال : تُوفِّى على البناء للمفعول أي أخِذ روحُه ، وحينئذ يكون الميّت هو المُتَوفَّى حقيقة والمتوفِّى هو الله .

ولمّا سأل مَن هو من الأوساط مِنْ عليٍّ(٣) عن الميت بلفظ المتوفِّي الذي من تركيب البلغاء أجابه بما يليق به أنّ المتوفِّي هو الله تعالى ،

(١) هو سراج الدين يوسف بن أبي بكر أبو يعقوب السكّاكيْ الخوارزمي المتوفي ٦٢٦ هـ . له ترجمة وافية في كتاب « مناهج بلاغيّة » للدكتور أحمد مطلوب / ٢٤٦

وانظر النص في ص ١٢٢ .

(٢) في نسخ الأشباه « بخطأ إمّا »

(٣) في طبقات الشافعية ١٠/ ٦٨ : من عليٍّ كرّم الله وجهه ـ

وفيه بيان أنه يجب أن يقول : من المُتَوفَّي ؟ بلفظ اسم المفعول الذي يليق به كما تقول الأوساط لأنه يحسن(١) الكناية .

وإذا سمعت ما تَلَونا عليه ، وتأملت المقصود من إيرادنا هذا الكلام عليك تتيقَّنُ(٢) الجواب عن الثالث ، والرابع في ذهنك اليقين الجلِيّ .

وأما قولك : خامساً هب هذا خطأً صريحاً، أليس المقصود هنا كالصبح فما كان لو اشتغلت بالجواب ؟

فنقول : الجواب عليه من وجهين :

أحدهما : أن الأئمة قد صرحوا بأنه لا يُكْتَب على الفتوى إلاّ بعد تصحيح السؤال .

والثاني : أنه يحتمل أن يكون قد أحسن الظن في حقّك بأن مثل هذا لا يخفى عليك ، ومع هذا يكون قد خطر له أنك قد فعلت هذا امتحاناً ، هل يتفطّنُ أحد لتركيبك أم لا ؟ فعلى هذا كيف يتعدّى عن التنبيه على المقصود ؟ .

وأما قولك : سادساً : قد أوجب الشرع ردّ التّحيّة .

فالجواب أيضاً عنه من وجهين :

أحدهما ؛ أنّ الواجب هو الرَدّ لا الكتابة، فيتحمل أن يكون قد ردّ

---

(١) في طبقات الشافعية : « لا يخشى »

(٢) في طبقات الشافعية : « تتنفّس » مكان : « تتيقن » في الموضعين

بلسانه وما كَتَب ، وما أعرف أحداً من الأصحاب قال بوجوب الكتابة، أو ما سمعت ما أجاب به الفضلاء عن « المزنـى » حيث قيل: إنه لم يكتب أول «المختُصـر»: /بسم الله الرحمن الـرحيم - [٣ / ٢٥٨]

الثاني - أنك زعمت في الوجه الثامن أنك ما خصصته بالسؤال ، بل أوردت[1] على وجه التعميم والإجمال .

فنقول حينئذ : لا يجب عليه بعينه ردُّ السّلام بل عـلى واحد لا بعينه ، لكن أعذُرُك في مسألة ردّ التحية ، لأنك في الفقه ما وصلت إلى باب الطّهارة ، فكيف بمسائل تذكر في أواخر الفقه ؟

وأما قولك سابعاً : زعم أنه من بنات خلعَ عليهن الثياب .

فالجواب عنه : أن الزعم قول يكون مظنّة الكذب ، وما ذكره من الحقّ الأ بلج . ومَنْ ظنّ خلاف ذلك فقد وقع في الباطل[2] ، لأن مراده ببنات خلع عليهن الثياب نتائـج فكره التـي انتشـرت في البـلاد « كشرح المنهاج » و « المصباح » « وشرح التصـريف » و «اللبـاب » و«حواشي شرح المفصل » و «المفصل » و « المفتاح » و « حـواشـي شرح السنـة » و « حواشــي الكشّــاف » و « المطالــع » و « شــرح الإشارات » وغير ذلك مما يطول ذكره .

وقولك : فلا ريب في أنها تكون ميتة أو بالية دالٌّ على جهلك

(١) في طبقات الشافعية : « أوردته » بالضمير .
(٢) في طبقات الشافعية : « الباطل اللجلج».

لأن قولَ العالم لا يموت ولو مات العالم ، ولهذا يحتج به . قال[1] بعضهم: العلماءُ باقون ما بقي الدّهر، أعيانهم مفقودة، وآثارهم في القلوب موجودة.

وقولك : مصداق كلامه : أن ينبش عنها :[2] ما هيه ؟

قلت : الحذر الحذر فإنها نار حامية .

وقولك : أو يأتي بمثلها فترى ماهيه .

قلت ، نعم لكن بشرط أن تنزع من صِماخَيْك صِمامَ الصَّمَم حتى أفرغ فيهما شيئاً من مباحث الحِكم .

فأقول وبالله التوفيق : مما ذكره والدي في الفَرق:أن صاحب « الكشاف » إنما حكم بأن قوله : « من مثله » إذا كان صِفةَ سُورة يجوز أن يعود الضمير إلى « ما » وإلى « عبدنا » .

وإن كان متعلقاً بـ « فأتوا » تعيّن أن يكون الضمير للعبد ، لأنه إذا كان صفة فإن عاد الضمير إلى «ما»[3] تكون «من»[4] زائدةكما هو

---

(١) في طبقات الشافعية : « أما قال » بهمزة الاستفهام .

(٢) في طبقات الشافعية : فنرى ماهيه » ، وقد سقطت كلمة : « نرى » والموقف يحدّدها .

(٣) من قوله تعالى : « مما نزلنا على عبدنا » البقرة / ٢٣

(٤) في قوله تعالى : « من مثله »

مذهب الأخفش في زيادة « مِن » / إذا المعنى حينئذ فأتوا بسورة مِثلِ [٣ / ٢٥٩
القرآن في حُسْنِ النّظم، واستقامة المعنى ، وفخامة الألفاظ ، وجزالة التركيب .

وليس النظر إلى أن يكون مِثَل بعض القرآن أو كلَّه، بل لا وجه لهذا الاعتبار . ويؤيده قوله تعالى في موضع آخر : « فأتوا بسورةٍ مِثْلِهِ وادْعُوا من استطعتم مِنْ دون الله »(١) وقال تعالى في موضع آخر ﴿ فأتوا بِعْشْرِ سُور مِثْلِهِ ﴾(٢) فلا تكون « مِنْ » للتبعيض ولا ابتدائية، لأنه ليس المقصود أن يكون مبدأ الإتيان هذا أو ذاك .

وإن عاد الضمير على «عبدنا » تكون مِنْ ابتدائية وهو ظاهر .

وأمّا إذا كان « من مثله » متعلّقاً بـ « فأتوا » فلا يجوز أن تكون « مِنْ » زائدة، لأن حرف الجرّ إذا كان زائداً لا يكون متعلّقاً بشيء ، فتعيّن أن يكون المعنى : فأتوا بسورةٍ من مِثْل عَبدنا ، وتكون مِنْ ابتدائية .

ثم قال : أو نقول : إنما قال صاحب « الكشاف » : إنّ « من مثله» إن كان صفة « سورة » يحتمل عود الضمير إلى « ما » وإلى « عبدنا » لصحة أن يقال : سورة كائنة مِنْ مثل ما نزلنا بأن تكون السّورةُ بَعْضَ مثل ما نُزّل، أو تكون مِثْل ما نُزّل(٣) .

(١) يونس / ٣٨
(٢) هود / ١٣
(٣) في طبقات الشافعيّة : ١٠/٧٢ : « ما نزل مبتدأ نزوله » وقد سقطت : من نسخ الأشباه

ولِصِحّة أن يقول : سورة كائنـة من مِثْـل عبدنـا بأن يكون قد قاله ، ويكون تركيبه ، وكلامه .

وأما إذا كان « من مثله » متعلقـاً بـ « فأتـوا » فيتعين أن يكون عائداً إلى « عبدنا » لاستقامة أن يقال : فأتوا مِنْ مِثِل عَبْدِنا أي من عبد مثله بأن يكون كلامه .

ولا يستقيم أن يقال : فأتوا من عَبْدٍ مثل ِ ماَ نزّلنا أي من جهته ، إذ لا يستقيم أن يقال : أتى هذا الكلام من فلان إلا إذا كان ذلك الفلان مِمن يمكن أن يكون هذا كلامه ، ويكونَ هذا الكلام منقولاً منه مرويًّا عنه .

وهذا ظاهر ، ولهذا ما بسط الزمخشريّ الكلام فيه بل اقتصر على ذكره. والله أعلم.

وأمـا قولك ثامنـاً : إن السـؤال لم يُخَصّ به مخاطـب دون مخاطب ، فهذا كلام المجانين ، لأنك بَعَثْـتَ هذا السـؤال علـى يد الشيخ علاء الدين البارزي[1] إلى خِدْمته ، وطلبت منه الجواب ، لكن لمّا اشتبه عليك القول أخذت تبدي النـزق والقـوْل[2] ، فتـارةً تمنـع

(١) في طبقات الشافعية : « الباورْديّ »

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « القول » بالقاف صوابه بالعـين وانظـر طبقـات الشافعية : والعَوْل : الظلم

وتخاله صواباً ، وأخرى تردّ وتظنه جواباً ، أمـا تستحـي من الفضـلاء الذين كانوا متطلّعين على هذا الحال ، ولقد صدق رسول الله / صلى الله [٣/ ٢٦٠] عليه وآله وسلم حيث قال : « إن مما أدرك النـاسُ من الـكلام النبـوة الأولى : إذا لـم تَسْتَحي فاصنع ما شئت » .

ثم إن الذي يُقْضَى منه العَجَبُ حالُك في قلة الإنصاف ، وفَرط الجَور والاعتساف ، وذلك أنّ هذا ما هو أوّلُ سؤالٍ سألته عنه ، بل ما زلت منذ تولّيت القضاء كلاًّ عليه حيث سِرت غير منفكٍّ من اقتبـاس الأحكام من فتاواه أينما توجهت،تسأله عن آيةٍ من التفسير ، وينبهك على تصحيح التقرير ، جاش[1] منك الحمية ، فشرعت تجحد فَضْلَه وتُنْكِر سبقه ، هيهات هيهات .

* اتسع الخَرْقُ على الواقع *

وقولك راعيت فيه طريق التعظيم والإجلال .

نعم ، هذا كان الواجـب عليك لأنـك أنـت السائـل والسائـل كالمتعلم ،والمسؤول عنه[2] كالمعلِّم فالواجب عليك تعظيمه ، وعليه أن يُرشدك وقد فعل ، بأن هداك إلى تصحيح السؤال .

(١) في طبقات الشافعيّة : « جاشت » بالتاء

(٢) في نسخ الأشباه : « منه » وما أثبته من طبقات الشافعية

وقولك : فأنيّ رأى نفسه أهلاً لهذا الخطاب ؟

قلت : من فضل الله العظيم بأن جعله أستاذ العلماء في زمانه . «أم يحسُدون النّاس على ما آتاهم الله مِنْ فَضْلِه فقد آتينا آل إبـراهيم الكِتاب والحكْمة وآتيناهُم مُلكاً عظيماً »[1] .

ولقد أحسن بديعُ الزمان حيث قال :

أراكَ علــى شَفــا خَطَــرٍ مَهُــولِ
بمــا أودَعْـتَ[2] رأسَك من فُضُولِ
طَلبــت علــى تقُدمنــا دليلاً
متـى احتــاج النّهــار إلــى دليلِ

وقولك : هلاّ درأه[3] عن نفسه ألى من هو أجلّ منه قدراً ، وأنور بَدْرا ، فالجواب عنه من وجهين :

الأول : أنك بعثت إليه وسألت عنه فصار كفَرْض العَين بـالنسبة إليـه؛ فلذا قال : مـا حاصله أن السؤال يحتـاج إلى التصحيح بـالنظر الدقيق؛ ليصير مستحقاً للجواب من أهل التحقيق .

---

(١) النساء / ٥٤

(٢) في ط : « أدبـت » وفي النسـخ المخطوطـة « آديت » ومـا أثبته من طبقـات الشافعية ١٠/ ٧٣

(٣) في طبقات الشافعية : « فهل لا ردّه »
في ط والنسخ المخطوطة : « وسألت منه » وما أثبته من طبقات الشافعية .

والثاني : قُلْ لي : مَنْ كان في «تبريز» ذلك الزّمان ممّن يماثله أو يدانيه ؟ / [٣ / ٢٦١]

وقولك : في هذه البلدة من زعماء التحرير وفحول النحارير، فمُسَلّمٌ ، لكن كلهم أو أكثرهم تلامذته أو تلامذة تلامذته ، وهـذا لا ينكره غير جاهل ما ردٍ ، أو جاحد معاندٍ ، أو ما كانوا يُهذِبُون[1] إلى دُرر فوائده من كُل فجٍّ عميق ، ويتزاحمون على اجتلاب درر مباحثه فريقاً بعد فريق ، وما أحسن قول من قال :

وجُحود مَنْ جَحد الصّباح إذا بدا مِنْ بَعْدِ ما انتشرت له الأضواءُ

ما دّل أن الفجـر ليس بطالــعٍ بل إن عينـــاً أنــكَرتْ عَمْياء

وأمـا قولك تاسعـاً : البليغ من عُدّت هفواتـه ، والجَــواد مَنْ حُصرت عثراته إلى آخر ما هَذَيْت .

فالجواب عنه : حاشا أن تكون من البلغاء الذين تكون هفواتهم معدودة،أو من الجواد الذي تكون عثراته محصورة؛فإنك قد عثرت في هذا السؤال والجواب تعثيراً كثيراً كما ترى ولولا دَعْدَعتنا[2] لك لبقيت عاثراً أبداً .

(١) في ط : « يهدون » وفي بعض النسخ المخطوطة : « يهدبـون » وفي نسخة المتحف البريطاني : « يذهبون » والتصويب من طبقـات الشـافعية ، ففـي القاموس : هذبَ هذْباً وهذابة : أسرع كأهذب ، وهذّب .

(٢) الدعدة : هي دعاء للعاثر أن ينتعش . انظر اللسان : « دعع » والمراد : لولا دعاؤنا لك بأن تقوم من عثرتك وتنتعش لبقيت عاثراً أبداً

وقد قيل :

لحـى الله قومـاً لم يقولـوا لعاثـرٍ
ولا لابْـن عمٍّ كبّه الدَّهـرُ دَعْدعَا[1]

بل أنت مثل ما قال الشاعر :

فُضولٌ بلا فَضْلٍ وسِنٌّ بلا سناً[2]
وطولٌ بلا طولٍ وعَرضٌ بلا عِرْضِ

وأما قولك عاشراً : أظنك قد غرّك رهطٌ احتفوا[3] من حولك، وألقوا السمع إلى قولك ، إلى الآخر .

فالجواب : أنّ هذا ظنٌّ فاسد قد نشأ من سوء فهمك،وخطأ قياسك ، لأنك قسته على نفسك .

والأمر على عكس ذلك ، لأنك قد رَكِبْت الشطط والأهوال ، وبذلت العمر والأموال ، حتى اجتمع عندك جمعٌ من الفَسقَة الجُهّال ، لا يعرفون الحرامَ من الحلاَل ، ولا يميّزون الجواب عن السؤال ، يعظمونك في الخطاب ، ويصدِّقونك في الغياب ، يمثّلونك
[٣ / ٢٦٢] بذوي الرقاب / فقل باللهّ قولاً صادقاً ، هل تقدمت في مدة حياته في مجالس التدريس وحِلَق المناظرة ؟ وهل عليك للعلم جمال وأبهة ؟

---

(١) انظر اللسان : « دعع »
(٢) في النسخ المخطوطة : « سنن » بنونين ، تحريف
(٣) في طبقات الشافعيّة : « قد احتفوا » بزيادة : « قد »

أو ما كنت بالعامة مشتبه، وبالأتـراك مُقْتَدِه[1]. يجـرّونك[2] إلى كـلّ بلد سحيق، وَيرْمُونك في كل فج عميق. وهلّا سفّهت رأي مخدومك محمـد بن الـرشيد ، وزير السلطـان أبـي سعيد ، حين بنـى باسمـه المدرسـة الحجـريّة، في الربّـع الـرّشيدية ، وحضـرت بين يديه يوم الإجـلاس صامتـاً كالبُرمـة عنـد الهِراس[3] ، وفَقـد الحـواس،وكنت كالوسواس الخنّاس، الذي يُوَسوِس في صدور الناس ، فنعوذ بالله من أمثالك من الجنة والناس .

وأما الذين اجتمعوا عند والدي واشتغلوا عليه وتمثلوا بين يديه، فهم العلماء الأبرار ، والصلحاء الأخيار ، بذلوا له الأنفس والأموال .

منهم الإمام الهمام الشيخ شرف الدين الطيبي شارح الكشـاف والتبّيان ، وهو كالشمس لا يخفى بكل مكان .

ومنهم الإمام المدقق نجم الدين سعيد شارح[4] « الحاجبية »

---

(١) في نسخ الأشباه : « معتده » بالعين ، وما أثبته من طبقات الشافعيّة .
(٢) في نسخ الأشباه : « يتخذونك » وما أثبته من طبقات الشافعية
(٣) الهرْس : الدقّ الشديد . والبرمة : القِدْر ، والجمع ، منها : بِرام .
(٤) في طبقات الشافعية ٧٦/١٠ : « شارح » شرح « الحاجبية » وقـد سقطـت كلمة : « شرح » من نسخ الأشباه-والحاجبيّة هي كتاب الكافية، وقد وصفها كشف الظنون مجلد ٣ نهر ١٣٧ وما بعده بأنها « مختصرة معتبرة ، مغنية عن التعريف ، وهي دستور هذا الفنّ ، إذ بها يعرف أكثر مسائله» وأهم شروحها باللغة العربيّة شرح رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي .
انظر ما كتبه عنها المحقق في كتابه : « المدرسة النحـوية في مصر والشـام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص ٦٠ وما بعدها .

و «العروض الساخوجية»[1] ، وهو الذي سار بذكره الركبان .

ومنهم النّوران فرج بن أحمد الأردُبيلي ، ومحمد بن أبي الطيب

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « الساخوجية » بالخاء . وهذا خطأ تنبه إليه زميلنا محقق طبقات الشافعيّة ، ولأهمية تصحيح هذا الخطأ أنقل ما كتبه الزميل في هامش التحقيق بنصه لفائدته :
قال : « في المطبوعة » « السائموجية » وفي ج و ك : الساوجية وكل ذلك خطأ ، والصواب : والعروض الساوية ، ويقال : عروض السّاوي » قصيدة لامية ، وتسمّى القصيدة الحسناء في العروض والقوافي نظمها صدر الدين محمد بن محمد السّاوي

انظر مفتاح السعادة ١/ ٢١٧ ، وكشف الظنون ١١٣٦ ، وذكر أن من شروح هذه العروض شرح نجم الدين هذا ، وسمّاه : نجم الدين سعيد بن محمد السعدي .
ومن هذا الشرح نسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربيّة برقم (١٣) عروض . فهرس المخطوطات المصوّرة ١/ ٤١٤ ، وجاء فيه اسم الناظم : زين الدين محمد السّاوي ، واسم الشارح : نجم الدين سعيد بن المولى السعيد محمد التبريزي »
بقي شيء وهو أن ما جاء في النسختين ج ، ك : « السّاوحية » بحاء مهملة واضحة ، ولو كان الساوجية بالجيم لكان جائزاً ، فإن النسبة إلى ساوه : ساوى ، وساوجيّ . معجم البلدان لياقون ٣/ ٢٤ » انظرها مش طبقات الشافعية ١٠/ ٧٦
وأقول : إن ما جاء في نسخ الأشباه : « الساخوجية » بالجيم يدل على صحة هذه النسبة بناء على إشارة المحقق أنها لو كانت بالجيم لكانت النسبة جائزة ، وعلى ذلك فالساخوجية نسبة إلى « ساوة » . والخطأ فقط في زيادة الخاء في نسخ الأشباه .

الشيرازي وهما كالتوأمين تراضعا بلبان ، وأي لبان ، ورتعا من[1] العلوم في عُشْب أخصب من نُعمان[2].

ومنهم قاضي القضاة نظام الدين عبد الصمد وهو ممن لا يشقُّ غبارة ،ولا يَخْفى عن غير المعترض مقداره ، فكم لوالدي مِنْ مثلهم من التلامذة في كل بلد ، بحيث إني لو أريد أن أذكرهم ببعض تراجمهم احتاج إلى مجلدات ، فيكون تضييعاً للقرطاس،وتضييقاً للأنفاس .

فهؤلاء لَعْمري رجال إذا أمعن المتأمل فيهم عرف أن ماءهم يبلُغُ قلتين فلم يَحمل خبثاً .

وقولك فاقبل النصيحة .

فنقول أيها المستنصح لم لا نصحت نَفْسك ، حتى كنّا سَلِمّنا من هذا الهذيان ، أما سمعت قوله تعالى « أتأمرون الناس بالبرّ وتَنْسَون أنفسكم »[3] .

---

(١) في طبقات الشافعية : « ورتعاً من أكلأ العلوم في عشب » الخ .

(٢) نعمان : إن كانت بضم النون فهي الدّم ، وأضيفت الشقائق إليه ، وهو المكان الذين بين الجبلين ينبت العشب ، فحذف المضاف، وهو شقائق ، واكتفى بالمضاف إليه وهو نُعمان . أمّا إذا كانت بالفتح : نعمان كسحبان فهو واد قرب الكوفة ، ووادٍ بأرض الشام قرب الفرات . انظر القاموس :« نعم » و« شقق »

(٣) البقرة / ٤٤

وقول الشاعر :

٦٦٥ = لا تَنْـه عن خُلُـق وتأتـي مِثْلَـه
عارٌ عليك إذا فعلْت عظيمُ[١] / [٢ / ٢٦٣]

فأنت الباعث لي على هذه الكلمات، وإلا أين أنا والبحث عن أمثال هذه الأسرار، والخوض في الجواب عن نتائج قرائح الأخيار.

قال الشاعر :

وما النفس إلا نطفـة في قـرارة[٢]
إذا لم تُكَدَّر كان صفـواً غديرُها

لكن الضرورة إلى هذا المقدار دعتني ، وفي المثل « لـو ذات سِوار لَطَمتني »[٣] .

(١) في الدرر اللوامع ٤/ ٨٧ : هذا البيت وجد في قصيدة للأخطل ، وفي أخرى للمتوكل الكناني، وفي أخرى للأسود الدؤلي . وهذا الأخير هو الصحيح . وانظر ذيل ديوان أبي الأسود / ٢٣٣ .

(٢) في نسـخ الأشبـاه : « في قرارهـا » مكان في قرارة . ومـا أثبتّه من طبقـات الشافعية ، والبيت منسوب إلى عمارة بن عقيل برواية « نُطفة بقرارة » وقد ورد في الديوان / ٤٦ ضمن أبيات ثلاثة أولها :
تَبَحّثتم سخطـي فغـير بحثكم نخيلة نفس كان نصحـاً ضميرها

(٣) في مجمع الأمثـال للميدانـي ٢/ ١٧٤ وفي ٢/ ٢٠٢ : « لـو غـير ذات سوار لطمتني »

وقال الشاعر :

فَنَكّبَ عنهُمُ دَرْءَ الأعادي وداووا با لجُنون من الجنُونِ(١)

ثم إني استغفر الله العظيم الذي لا اله إلاّ هو الحيّ القيّوم ، غفار الذنوب ستار العيوب ، وأتوب اليه ، وأحلف بالله العظيم إن القاضي عَضُد الدين ما كان يعتقد في والدي الذي عرّض به في الجواب بل كان مُعَظِّماً له غاية التعظيم حضوراً وغيْبة ، وحاشا لِلّه أن أعتقد أيضاً فيه ما تعرضت له به في بعض المواضع ، بل أنا معظِّم له معتقد أنه كان من أكابر الفضلاء ، وأماثل العلماء . وكذا والدي كان يعظِّمه أكثر من ذلك ، نَعَم .

إنما يَعْرف ذا الفَضـ ـل من الناس ذوُوُه(٢) .

والشيطان قد ينزع بين الأحبة والإخوان .

وإنما كتبت هذه الكلمات استيفاء للقصاص فلا يظن ظانٌ ، اني

(١) في نسخ الأشباه : « دار » مكان : « درأ » تحريف صوابه من طبقات الشافعية .

وقد ورد هذا البيت ضمن ثلاثة أبيات في الشعر والشعراء لابن قتيبة / ٤٣٦ والبيتان اللذان قبله هما :

ولا يجزون من خير بشرٍّ ولا يجزون من غِلَظٍ بلينِ

هُمُ أحْموا حِمَى الوقَبي بضربٍ يؤلّف بين أشتاتِ المَنُونِ

والوقبى : ماءٌ لبني مالك بن مازن .

(٢) من شواهد ابن يعيش ٣/ ٣٨ ، والهمع والدرر رقم ١٢٣٨

محقر له ، فأنه قد يُستوفى القصاص مع التعظيم ، ويعرف هذا من يعرف دقائق الفقه ،

ثم إني أرجو من كرم الله سبحانه وتعالى أن يتجاوز عنا جميع ما زلت به القدم ، وطغى به القلم ، وأن يجعلنا ممن قال في حقهم « ونزعنا ما في صُدُورِهم من غلٍّ إخواناً على سُرر متقابلين [١] » ، والحمد لله رب العلمين .

(١) الحِجر / ٤٧ .

رسالة مظفر الدين الشّيرازي في تفسير الزمخشري :«من مثله»

(وهـذه رسالـة في ذلك تأليف صاحبنـا العلامـة مظفـر الـدين الشيرازي) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أطلع أنوار القرآن ، وأنار أعيان الأكوان ، وأظهـر ببدائع البيَان قواطَع البُرهـان ، فأضـاء صحـائف الزمـان ، وصفائـح المكان ، والصلاة / والسّـلام علـى الرسـول المنـزل عليه ، والنبـي [٣ / ٢٦٤
المُوحى إليه ، الذي نزلت لتصديق قـوله،وتبين فضله: « وإن كُنتم في ريْب مِما نـزّلنا على عَبْدنا فأتوا بسورةٍ مَنْ مِثلهِ) محمد المؤيد ببينات وحُجَج ، قرآناً عربياً غير ذِي عوج ، وعلى آله العظام وصحبه الكرام ما اشتمل الكتابُ على الخطاب ، وُرتِّبت الأحكام في الأبواب .

بينما الخاطر يقتطف من أزهار أشجار الحقائق ريّاها ، ويرتشف من نقاوة سُلافة كؤس الدقائق حُمَيّاها ، ما كان يقنـع باقتناء اللطائف ، بل كان يجتهد في التقاط النواظر من عيون الظرائف إذْ انفتحت عين

النّظر على غرائب سُور القرآن ، وانطبعت في بَصر الفكر بدائعُ صُور الفُرقان ، فكنت لالتقاط الدّرر أغوص في لجج المعانـي ، وطفقـت لاقتناص الغرر أعوم في بحار المثانى ، إذ وقع المحـط علـى آية هي معترك أنظار الأفاضل والأعالـي ، ومزدحـم أفـكار أربـاب الفضائـل والمعالي ، كُلٌّ رفع في مضمارها راية ، ونصب لإثبات ما سنح له فيها آية ، فرأيت أن قد وقع التخالف والتشاجر ، والمنافسـة في التّعاظـم والتفاخرُ ، حتى إن بعضاً من سوابق فرسان هذا الميدان ، قد تناضلوا عن سهام الشّتم والهذيان ، فما وقفوا في موقف من المواقف أبداً ، وما وافق في سلوك هذا المسلك أحدٌ أحداً ، ثم إنبي ظفرت على ما جرى بينهم من الرسائل، واطّلعت علـى ما أورد في الكتـب من تحقيقـات الأفاضل ، فاكتحلت عينُ الفْكر من سواد أرقامِهم[٢]، وانفتحت حدقَةُ النظر على عرائس نتائج أفهامهم ، فبينما كنت ناظراً بعين التأمّـل في تلك الأقوال إذ وقع سنوحُ الذّهن في عقال الإشكـال، فأخذت أحل عقدها بأنامل الأفكار ، وأعتبر[٣] دُررهـا بمعيار الاعتبـار ، فرأيت أن الأسـرار قد خفيت تحـت الأستـار ، وأن الأجِلّـة ما اعتنقوهـا بأيدي الأفكار . فما زلت في بساط الفكر أجول ، وما زال ذهني عن سمت

*(١) في ط «رأية» بالهمزة والأنسب أن تكون راية بلا همزة كما في المخطوطات.

(٢) رَقَم : كَتَب أي من سواد كتابتهم . والرّقمة أيضاً : الوادي انظر القاموس : رقم .
وفي ط فقط : « أرقامهم »

(٣) في القاموس : عبّر : « وعبّر الذهب تعبيراً : وزنه ديناراً ديناراً .

التأمل لا يزول ، حتى آنست أنوار المقصود قد تلألأت عن أفق اليقين ، وشهد بصحتها لسان الحجج والبراهين ، فشرعت أحقق المرام وأحرر الكلام ، في فناء بيت الله الحرام ، راجياً منه أن لا أزل عن صوْب الصواب ، وأن لا أمل عن الاجتهاد في فتح هذا الباب سائلاً منه الفوز بالاستبصار عمّن لا تفتر عين فهمه عن / الاكتحال بنور [٣ / ٢٦٥
التّحقيق ، ولا يقصّر شأو ذهنه عن العُروج إلى معارج التدقيق ، فوجدت بعون الله لكشف كنوز الحقائق مُعيناً . ولتوضيح رموز الدقائق نوراً مُبيناً ، ثم جعلت كسوة المقصود مطّرزةً بطراز التّحرير ، ليكون في معرض العَرض على كلّ عالم نحرير ، مورداً ما جرى بين الأجلة عند الطّراد في مضمار المناظرة ، وما أفادوا بعد الاختبار بمسبار المفاكرة ، مذيّلاً بما سنح لي في الخاطر الفاتر ، وذهني القاصر متوكّلاً على الصمد المعبود ، فإنه محقق المقصود بمحض الفيض والجود .

قال صاحب (الكشاف) عند تفسير قول الله عز وجل : (وإن كُنْتم في رَيْب ممّا نزلنا على عَبْدنا فأتوا بسورة من مثله) : « من مثله » متعلق بسورة صفةً لها أي بسورة كائنة .

والضمير لما نَزّلنا أو لعبدنا ، ويجوز أن يتعلق بقوله : فأتوا ، والضمير للعبد. انتهى .

وحاصله أن الجارّ والمجرور أعنى « من مثله » إمّا أن يتعلق بـ «فأتوا» على أنه ظرف لغو، أو صفة لسورة على أنه ظرف مستقر.

وعلى كلا التقديرين فالضمير في « مثله » إمّا عائد ، إلى « ما نزلنا» أو إلى «عبدنا » ،فهذه صور أربع ،جوز ثلاثاً منها تصريحاً ، ومنع واحدة منها تلويحاً حيث سكت عنهـا، وهي أن يكون الظّرف متعلّقاً بـ «فأتوا»، والضمير لما نزلنا .

ولمّا كانت علة عدم التجويز خفيةً استشكل خاتـم المحققين عضد الملة والدِّين، واستعلم عن علماء عصـره بطـريق الاستفتـاء ، وهذه عبارته نقلناها على ما هي تبَّركاً بشريف كلامه :

يا أدلاء الهدى ومصابيح الـدُّجى، حيّاكم الله وبيّـاكم، وألهمنا الحقّ بتحقيقـه وإيـاكم. هـا أنـا من نـوركم مقتبس، وبضـوء نـاركم للهُدى مُلتمس، ممتحَنٌ بالقصور، لا مُمْتِحنٌ ذو غرور، ينشد بأطلق لسان ، وأرق جنان .

ألا قل لسـكان وادي الحمـى
هنيئـاً لكم في الجنـان الخلود
أفيضـوا علينـا من المـاء فيضـاً
فنحـن عطـاش وأنتـم ورود

قـد استبهـم قول صاحـب الكشـاف ، أفيضت عليه سجـال [٣ / ٢٦٦] الألطاف/ «من مثله» متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كائنة من مثله، والضمير لما نزلّنا أو لعبدنا. ويجوز أن يتعلقّ بقولـه: فأتـو، والضّمير للعبد حيث جوز في الـوجه الأول كـون الضّمير لمـا نزلنـا تصريحـاً،

وحظره في الوجه الثاني تلويحاً، فليت شعري ما الفرق بين: فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا، وفأتوا مِنْ مثل ما نَزّلنا بسورة؟ وهل هذا مُستبعدٌ من مثله؟.

فإن رأيتم كَشفَ الرِّيبة، وإماطة الشُّبهة ، والإنعام بالجواب أثبتم أجزل الأجر والثّواب .

ثم كتب الفاضل الجاربُردي في جوابه كلاماً معقّداً في غاية التعقيد ، لا يظهر معناه ، ولا يطلع أحدٌ على مغزاه ، رأينا أن إيراده في اثناء البحث يشتّت الكلام ، ويبعد المرام فأوردناه في ذيل المقصود مع ما كتب في ردّه خاتم المحققين .

وقال العلامة التفتار أني في شرحه للكشاف :

الجواب : أن هذا أمر تعجيز باعتبار المأتى به والذوق،شاهد بأن تعلّق « من مثله »يقتضي[1]وجود المثل، ورجوع العَجز إلى أن يؤتى منه بشيء ، ومِثْل النبي صلّى الله عليه وعلى آله وسلم في البشّرية والعربّية موجود بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة .

وأمّا إذا كان صفةً للسّورة فالمعجوز عنه هو الإتيان بالسورة الموصوفة،ولا يقتضي وجود المِثْل، بل ربما يقتضي انتفاءه حيث تعلّق به أمر التعجيز .

وحاصله أن قولنا : ائت من مِثْل الحماسة ببيت يقتضي وجود

(١) في ط : « يتقضى » بتقديم التاء على القاف .

المثل ، بخلاف قولنا : ائت ببيت من مثل الحماسة . انتهى كلامه .

وأقول: لا يخفى أن قوله يقتضي وجود المثل ورجوع العَجْز إلى أن يؤتى منه بشيء يفهم منه أنه اعتبر مِثْل القرآن كُلاًّ له أجزاء ،ورجع التعجيز إلى الاتيان بجزء منه ، ولهذا مثل بقوله : ائت من مثل الحماسة ببيت ، فكان مِثل الحماسة كتاباً أُمر بالإتيان ببيت منه على سبيل التعجيز .

وإذا كان الأمر على هذا النمط فلا شك أن الذّوق يحكم بأن تعلّق « من مثله » بالإتيان يقتضي وجود المثل / ورجوع العَجْز إلى أن يؤتى بشيء منه . [٣ / ٢٦٧]

وأمّا إذا جعلنا مثل القرآن كُلِّياً يصدق على كُلّه وبعضه ، وعلى كل كلامٍ يكون في طبقة البلاغة القرآنية فلا نُسَلّم أن الذوق يشهد بوجود المثل، ورجوع العجز إلى أن يؤتى منه بشيء، بل الذّوق يقتضي أن لا يكون لهذا الكُلِّي فرد غير القرآن، والأمر راجعٌ إلى الإتيان بفرد آخر من هذا الكُلِّي على سبيل التعجيز.

ومثل هذا يقع كثيراً في محاورات النّاس ، مثلاً إذا كان عند رجل ياقوتة ثمينة في الغاية قَلّما يوجد مثلها ، يقول في مقام التّصلّف : من يأتي من مثل هذه الياقوتة بياقوتة أخرى ، والناس يفهمون منه أنه يدعى أنه لا يوجد فردٌ آخر من نوعه ، فظهر أنه على هذا التقدير لا يلزمُ

مِن تعلّق « من مثله » بقوله : فأتوا أن يكون مثل القرآن موجوداً فلا محذور .

وأما المثال المقيس عليه أعني قوله : ائت مِنْ مِثْل الحماسة ببيت فنقول : هذا لا يطابق الغرض ، فإن الحماسة إنما تُطْلق على مجموع الكتاب، فلا بُدّ أن يكون مثله كتاباً آخر أيضاً ، وحيئنذ يلزم المحذور .

وأمّا القرآن فإن له مفهوماً كُلِّياً يصدق على كل القرآن وأبعاضه وأبعاض أبعاضه إلى حدّ لا تزول عنه البلاغة القرآنية ، وحينئذ يكون الغرضُ منه المفهوم الكُلِّي وهو نوع من أنواع الكلام البليغ، فرْده القرآن وقد أمر بإتيان فرد آخر من هذا النوع فلا محذور .

قال في شرحه المختصر على التلخيص في معرض الجواب عن هذا السؤال: قلت : لأنه مفتقر إلى ثبوت مثل القرآن في البلاغة، وعلو الطّبقة بشهادة الذوق؛ إذ العجز إنما يكون عن المأتى به ،فكان مثل القرآن ثابتاً لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة ، بخلاف ما إذا كان وَصْفاً للسورة فإن المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف .

فإن قلت : فليكن العجز باعتبار انتفاء المأتى به .

قلت : احتمال عقلي لا يسبق إلى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء، واستعمالاتهم فلا اعتداد به . انتهى كلامه .

وأقول لا يخفى أن كلامه ههنا مجملٌ ليس نصاً فيما قصد به في ٣ / ٢٦٨] كلامه / في (شرح الكشاف) ، وحينئذ نقول : إن أراد بقوله : إذ العجز إنما يكون عن المأتيّ به ، فكان مثل القرآن ثابتاً أنّ العجز باعتبار المأتيّ به مستلزمٌ لأن يكون مثل القرآن موجوداً ، ويكون العجز عن الإتيان بسورة منه بشهادة الذوق مطلقاً فممنوعٌ ، لأنه إنما يشهد الذّوق بلزوم ذلك إذا كان المأتى منه أعني مثل القرآن كُلًّا له أجزاء .

والتعجيز باعتبار الإتيان بجزء منه كما قررناه سابقاً .

وإن أراد أنه إنما يلزم بشهادة الذوق إذا كان المأتى منه كُلًّا له أجزاء فهو مُسَلّم لكن كونه مراداً ههنا ممنوع، بل المراد ها هنا أنّ المأتى منه نوعٌ من أنواع الكلام، والتعجيز راجع إليه باعتبار الأمر بإتيان فرد آخر منه كما صورناه في مثال «الياقوته» فتذكّر.

قال المدقق صاحب الكشف في شرحه على هذا الموضع من كلام الكشاف : ويجوز أن يتعلق ب « فأتوا » والضمير للعبد ، أما إذا تعلق بسورة صفةً لها فالضمير للمتنزّل أو للعبد على ما ذكره وهو ظاهر .

و «مِن» بيانية أو تبعيضية على الأول لأن السورة المفروضة مثل المنزّل على معنى سورة هي مثل المُنزّل في حسن النّظم، أو لأن السورة المفروضة بعض المثل المفروض ، فالأول أبلغ، ولا يحمل على الابتداء على غير البعضية أو البيان ، فإنهما أيضاً يَرجعان إليه على ما آثر شيخنا الفاضل رحمه الله ، وابتدائية على الثاني .

وأما إذا تعلق بالأمر فهي ابتدائية والضمير للعبد ، لأنه لا يتبين إذ لا مبهم قبله ، وتقديره : رجوعٌ إلى الأول ، ولأن البيانية أبداً مستقرّة[1] على ما سيجيء - إن شاء الله تعالى - فلا يمكن تعلّقها بالأمر، ولا تبعيض،إذ الفعل حينئذ يكون واقعاً عليه كما في قولك: أخذت من المال. وإتيان البعض لا معنى له، بل الإتيان بالبعض فتعيّن الابتداء.

ومثل السورة والسّورة نفسها إن جعل مقمحاً لا يصلحان مبتدأ بوجهٍ، فتعيّن أن يرجع الضّمير إلى العبد، وذلك لأنّ المعتبر في مبدئية الفعل البدء الفاعلي أو المادّي أو الغائيّ أو جهة يتلبّس بها.

ولا يَصحّ واحدٌ منها فهذا ما لوّح إليه العلامة،وقد كفيت بهذا البيان إتمامه . انتهى كلامه . / [٣ / ٢٦٩

وأقول : حاصل كلامه أنه بطريق السّبر والتقّسيم حكم بتعيين مِنْ للابتداء ، ثم بيّن أنّ مبدئيّة الفعل لا تصح ههنا إلاّ للعبد فتعيّن أن يكون الضمير راجعاً إليه .

ولا يخفى أن قوله :ولا تبعيض؛إذ الفعل حينئذ يكون واقعاً عليه الخ محلّ تأمل ، إذ وقوع الفعل عليه لا يلزم أن يكون بطريق الأصالة ، لِمَ لا يجوز أن يكون بطريق التبعية ، مثل أن يكون بدلاً ؟ فإنكم لما جَوزتم أن يكون في المعنى مفعولاً صريحاً كما قررتم في : أخذت

(١) في ط وبعض النسخ المخطوطة : « مستقرّ» وفي بعضها الآخر : « مستقرّة »

من الدراهم أنه بمعنى أخذت بعض الدراهــم ، لِمَ لا تجـوّزون أن يكون بدلاً عن المفعول ؟ فكأنه قال بسورة بعض مِثْل ما نزّلنا فتكون البعضية المستفادة مِنْ « مِنْ » ملحوظة علـى وجـه البـدلية ، ويكون الفعل واقعاً عليه ، فيكون في حيّز الباء ، وإن لم يكن تقدير الباء عليه إذ قد يحتمل في التابعيّة ما لا يحتمل في المتبوعيّة كما في قولهم: «رُبَّ شاةٍ وسَخْلَتها »، لا بد لنفي هذا من دليل.

ثم على تقدير التسليم نقول: قوله لأن المعتبر في مبدئية الفعل المبدأ الفاعلي إلى آخره محلّ بحث، لأن التعميم الآتي في قوله: أوجهة يلتبس بها غير مُنْضَبِط، فإن جهات التلبس أكثر من أن تحصر من جهة الكمية، ولا تنتهي إلى حد من الحدود من جهة الكيفيّة، ولا يخفى أن كون مثل القرآن مبدأ ماديًا للسورة من جهة التلبس أمر يقبله الذّهن السّليم والطبع المستقيم.

على أنك لو حققت معنى «مِنْ» الابتدائية لظهر لك أن ليس معناه إلا أن يتعلق به على وجه اعتبار المبدئية الأمر الذي اعتبر له ابتداء حقيقة أو توهّما.

وقد ذكر العلامة التفتازاني كلام الكشف للردّ ، وقـال في أثنـاء الرد: على أن كون مثل القرآن مبدأ مادِّيـاً للإتيـان بالسـورة ليس أبعد من كون مثل العبد مبدأ فاعلياً له. انتهى.

وأقول : الحق أن مثل العبد باعتبار الإتيان بسورة منه هو مبدأ فاعل السورة حقيقة ، لأنه لو فرض وقوعه لا يكون العبد إلاّ مؤلفاً لمثل

السورة مخترعاً له ، فيكون مبدأ فاعلياً حقيقيًّا .

وأما مثل القرآن فلا يكون مبدأ ماد ياًّ للسورة إلا باعتبار التلبس المصحح للتشبيه فهو أبعد منه غاية البُعد بل ليس / بينهما نسبة ، فإن [٣ / ٢٧٠ أحدهما بالحقيقة والآخر بالمجاز ، وأين هذا من ذلك ؟ نعم كون مثل القرآن مبدأ مادياًّ ليس بعيداً في نظر العقل باعتبار التلبس . تأمل وأنصفْ .

قال الفاضل الطيبي : لا يقال : إنه جعل « من مثله » صفة لسورة ، فإن كان الضّمير للمنزّل فهي للبيان ، وإن كان للعبد فمن للابتداء ، وهو ظاهر .

فعلى هذا إنّ تعلّق قوله : «من مثله» بقوله : « فأتوا » فلا يكون الضّمير للمنزّل ، لأنه يستدعي كونه للبيان ، والبيان يستدعى تقديم مُبْهم ، ولا تقديم ، فتعيّن أن يكون للابتداء لفظاً أو تقديراً ، أي أصْدروا وأنشئوا ، فاستخرجوا من مثل العبد سورة ، لأن مدار الاستخراج هو العبد لا غير ، فلذلك تعيّن في الوجه الثّاني عود الضّمير إلى العبد ، لأن هذا وأمثاله ليس بوافٍ .

ولذلك تصدّى للسّؤال بعض فضلاء الدّهر ، وقال : قد استبهم قول صاحب الكشاف حيث جوّز في الوجه الأول كون الضّمير « لما نزلنا » تصريحاً ، وحظّره في الوجه الثاني تلويحاً ، فليت شعري ما الفرق بين فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا ، وفأتوا من مثل ما نَزّلنا بسورة ؟

وأجيب أنك إذا اطلعت على الفرق بين قولك لصاحبك : أئت برجل من البَصْرة أي كائن منها وبين قولك أئت من البصرة برجل عثرت على الفرق بين المثالين ، وزال عنك التردّد والارتياب .

ثم نقول : إن « مِنْ » إذا تعلق بالفعل يكون إمّا ظَرْفاً لغواً ، ومن للابتداء ،أو مفعولاً به ، ومِنْ للتبّعيض إذ لا يستقيم أن يكون بياناً لاقتضائه أن يكون مستقرًّا والمقدّر خلافه ،

وعلى تقدير أن يكون تبعيضاً فمعناه : فأتوا ببعض مثل المنزّل بسورة وهو ظاهر البطلان .

وعلى تقدير أن يكون ابتداءً لا يكون المطلوب بالتّحدي الإتيان بالسّورة فقط بل بشرط أن تكون بعضاً من كلام مثل القرآن.

وهذا على تقدير استقامته فبمعزل عن المقصود واقتضاء المقام ، لأن المقام يقتضي التّحدي على سبيل المبالغة ، وأن القرآن أبلغ في الإعجاز بحيث لا يوجد لأقلّه نظير ، فكيف للكُلّ ، فالتحدي إذاً بالسورة الموصوفة بكونها من مثله في الإعجاز .

وهذا إنما يتأتى إذا جعل الضّمير لما نزلنا ، و « من مثله » صفة
[٣ / ٢٧١] لسورة ، و « من » بيانيّة ، فلا يكون المأتىّ / به مشروطاً بذلك الشّرط ، لأن البيان والمبين كشيء واحد كقوله تعالى : ﴿ فاجتنبوا الرِّجس من الأوثان ﴾[1] .

(١) الحج / ٣٠

ويعضَده قول المصنف في سورة الفرقان : إن تنزيله مفرّقاً وتحدّيهم بأن يأتوا ببعض تلك التفاريق كما[1] نزل شيء منها أدْخل في الإعجاز،وأنور للحجّة من أن ينزل كلّه جملة واحدةً ، ويقال لهم : جيئوا بمثل هذا الكتاب في فصاحته مع بعد ما بين طَرَفَيْه أي طوله . انتهى .

وأقول : هذا الكلام مع طول ذيله قاصر عن إقامة المرام ، كما لا يَخْفى على من له بالفنون أدنى إلمام ، فلا علينا أن نشير إلى بعض ما فيه .

فنقول : قوله وعلى تقدير : أن يكون تبعيضاً ، فمعناه : فأتوا ببعض مثل المنزّل بسورة وهو ظاهر البطلان ،فيه بحثٌ، لأن بطلانه لا يظهر إلاّ على تقريره حيث غيّر النّظم بتقديم معنى مِنْ على قوله : بسورةٍ ، وهذا إفساد بلا ضرورة .

فلو قال : فأتوا بسورة بعض مثل المنزّل على ما هو النّظم القرآني فهو في غاية الصّحة والمتانة ، وحينئذ يكون قولنا : بعض مِثْل المنزل بدلاً ، فيكون معمولاً للفعل على ما حقّقناه سابقاً حيث قرّرنا على كلام صاحب الكشف فارْجِع وتَأمّل .

ثم قوله : وعلى تقدير أن تكون ابتداءً لا يكون المطلوبُ بالتّحدي الإتيان بسورة فقط ، بل بشرط أن تكون بعضاً من كلام مثل

(١) هكذا في النسخ جميعها : « كما » ولعلها : « كلّما » وهو الأوضح .

القرآن فيه نظر ، لأن الإتيان من المثل لا يقتضي أن يكون من كلام مثل القرآن يكون المأتى جُزءاً منه ، بل يقتضي أن يكون من نوع من الكلام عالياً في البلاغة إلى حيث انتهى به البلاغة القرآنية . والمأتيّ به يكون فرداً من أفراده .

ولعمري إنه ما وقع في هذا إلاّ أنه جعل المثل كُلاًّ له أجزاء لا كلَياًّ له أفراد، كما فصّلناه سابقاً في مثال الياقوته حيث أوردنا الكلام على العلاّمة التفتازاني فلا يحتاج إلى الإعادة.

وظنّى أن منشأ كلام العلامة التفتازاني ليس إلا على كلام الفاضل الطّيبيّ. تأمل وتدبر.

وقد يجاب بوجوه أخر في غاية الضعف ونهاية الـزّيف أوردها العلاّمة التفتازاني في (شرح الكشاف) وبيّن ما فيها رأينا أن ننقلها
[٣ / ٢٧٢] على ما هي /عليه[1] استيعاباً للأقوال ، وليكون للمتأمّل في هذه الآية زيادة بصيرة .

الأول : أنه إذا تعلّق بـ « فأتوا » فمِنْ للابتداء قَطْعاً، إذْ لا مبهم يبيّن ، ولا سبيل إلى البعضيّة ، لأنّه لا معنى لإتيان البعض ، ولا مجاز لتقدير الباء مع « مِنْ » ، كيف وقد ذكر المأتّى به صريحاً وهو السّورة ؟

وإذا كانت « مِنْ » للابتداء تعيّن كون الضّمير للعبد ، لأنه المبدأ للإتيان ، لا مثل القرآن .

(١) في ط : « عليها »

وفيه نظر ، لأنّ المبدأ الذي نقتضيه مِنْ الابتدائيّة ليس الفاعل حتى ينحصر مبدأ الإتيان بالكلام في المتكلّم .

على أنك إذا تأمّلت فالمتكلّم ليس مبدأ الإتيان بكلام غيره بل بكلام نفسه ، بل معناه : أنه يتصل به الأمر الذي اعتبر له ابتداء حقيقةً أو تَوهُّماً كالبَصْرة[1] للخروج ، والقرآن للإتيان بسورة منه .

الثاني : أنه إذا كان الضّمير لِمَا نَزّلنا ومِنْ صلة فأتوا ، كان المعنى : فأتوا من منزل مثله بسورةٍ فكان مماثلة ذلك المنزل لهذا المنزل هو المطلوب ، لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا .

وظاهر أن المقصود خلافه كما نطقت به الآي الأُخر .

وفيه نظر ، لأن إضافة المِثْل إلى المنزل لا تقتضي أن يعتبر موصوفه منزلاً ، ألا ترى أنه إذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى بسورةٍ من منزل مثل القرآن ، بل من كلام .

وكيف يتوهّم ذلك ، والمقصود تعجيزهم عن أن يأتوا من عند أنفسهم بكلام من مثل القرآن .

ولو سُلِّم فما ادّعاه من لزوم خلاف المقصود غير بيّن ولا مبين .

الثالث : أنها إذا كانت صلة (فأتوا) كان المعنى : فأتوا من عند المثل ، كما يقال : ائتوا من زيد بكتاب أي من عنده .

---

(١) في ط فقط : « كالنصرة » والتصويب من النسخ المخطوطة .

ولا يَصِحّ ائتوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل العبد وهذا أيضاً بيّن الفساد ، انتهى .

وقد ألهمت على الكلام في فناء بيت الله الحرام ، ما إذا تمثلت فيه عسى أن يتّضح المرام ، فأقول وبالله التوفيق ، وبيده أزمّة التحقيق .

إن الآية الكريمة ما أنزلت إلا للتحدّي . وحقيقة التّحدي هو
[٣ / ٢٧٣] طلب المِثْل ممن لا يَقْدِر على / الإتيان به . فإذا قال المتحدّي : ائتوا بسورة بدون قوله : « من مثله » كلّ أحد يفهم منه أنه يطلب سورة مِنْ مثل القرآن .

وإذا قال : أئتوا « من مثله » بدون قوله : « سورة » كلٌّ أحد يفهم منه أنه يطلب من مثل القرآن ما يصدق عليه أنه مِثْل القرآن أيّ قَدْرِ كان سورةً أو أقلّ منها أو أكثر .

وإذا أراد المتحدّي الجمع بين قوله : «بسورة» وبين قوله : «من مثله» فحق الكلام أن يقدّم «من مثله ويؤخر : «بسورة»، ويقول : فأتوا «من مثله» بسورة حتى يتعلّق الأمر بالإتيان من المِثْل أوّلاً بطريق العموم، وكان بحيث لو اكتفى به لكان المقصودُ حاصلاً، والكلام مفيداً، لكن تبرّع ببيان قَدْر المأتيّ به، فقال : «بسورة» فيكون من قبيل التَّخصيص بعد التَّعميم في الكلام، والتبيّن بعد الإبهام في المقام .

وهذا الأسلوب مِمّا يعتنى به البلغاء .

وأمّا إذا قال : « فأتوا بسورة من مثله » على أن يكون « من مثله » متعلّقاً بفأتوا يكون في الكلام حَشْوٌ ، وذلك ، لأنه لما قال : « بسورة » عَرَف أن المِثْل هو المأتيّ منه ، فَبذكر « من مثله » على أن يكون متعلّقاً بفأتوا يكونُ حَشْواً ، وكلامُ الله منزّهٌ عن هذا ، فلهذا حكَم بأنه وَصْفٌ للسُّورة .

وتلخيص الكلام ، أن التّحدي بمثل هذه العبارة يقع على أربعة أساليب :

الأول : تعيين المـأتيّ به فقط .

الثاني : تعييـن المأتيّ منه فقط .

الثالث : الجمع بينهما على أن يكون المأتيّ منه مقدّماً والمأتيّ به مؤخَّراً ،

الرابع : العكس .

ولا يخفى على من له بصيرة في تنقيد(١) الكلام أن الأساليب الثلاثة الأول مقبولة عند البلغاء ، والأخير مردود ، لأنه يبقى ذكر المأتيّ منه بعد ذكر المأتيّ به حَشْواً ، هذا إذا جعل المأتيّ منه مفهوم المِثْل .

وأمّا إذا كان المأتيّ منه مكاناً أو شخصاً أو شيئاً آخر مما لا يدلّ عليه التحدّي ، فذِكْرُهُ مفيد قدّم أو أُخّر ، ولذلك جوّز العلاّمة صاحب

(١) في النسخ المخطوطة : «تنفيذ» بالفاء والذال، وما في ط أوضح والمراد نقد الكلام .

الكشاف أن يكون : « من مثله » متعلِّقاً بفأتـوا ، حيث كان الضّـمير راجعاً إلى « عَبْدِنا » .

والحاصل : أنه إذا جعل المِثْل المأتىّ منـه مفهوم المِثْـل وأريد [٣ / ٢٧٤] الجمـع بين/ المأتىّ منـه والمأتىّ بـه، فلا بُـدّ من تقديم المـأتىّ منه على المأتىّ به، وإلاّ يكون الكلام ركيكاً .

وإذا كان المأتىّ منه شيئاً آخر فالتّقديم والتأخير سواءٌ .

ومما يؤيّد هذا المعنى ما أفاده المحقّقون من قول القائل عنـد خروجه من بستان المخاطب : أكلْتُ من بستانك من العنب :أنـه لو قال : أكلت من العِنَب عُلِـم أنـه أكل من البستـان ، فقولـه : « مـن بستانك » يبقى لَغْواً .

وأمّا إذا قال أوّلاً : من بستانك أفاد أنه أكل من البستان بعد أن لم يكن معلوماً ، ولكن بقي الإبهامُ في المأكول منه ، فلما قال : « مـن العنب » رُفِع الإبهام .

هذا ، وإن لم يكن مثالاً[1] لما نحن فيه ، لكنه تنظير إذا تأملت فيه تأنّست بالمطلوب الذي نحن بصدده .

لا يقال : فعلى هذا جعلُهُ وَصْفاً أيضاً لغو ، بناء على أنّ التّحدي يدلّ عليه ، لأنا نقول : لا شكّ أن التّحدي يدلّ على أن السّورة المأتىّ بها هي السّورة المماثلة . فإذا قيل : مِنْ مِثْله مقدّماً حصل فيه إبهام وإجمال من حيثُ المقدار ، فإذا قيل : « بسورة » تعيّن المقدار المأتىّ

(١) في ط فقط « هذا وإن لم يلزمنا لا لما نحن فيه » والعبارة فيها تحريف ، صوابها من النسخ المخطوطة .

به ، وحينئذ قوله :« بسورة » لا يفيد إلاّ تعيين المقدار المبهم، إذْ بعد أن فَهِم المماثلة من صريح الكلام تضمحلّ دلالة السّياق فلا يلاحظ قوله : « بسورة » إلاّ من حيث أنه تفصيل بعد الإجمال ، فلا يكون في الكلام أمر مستغنًى عنه ، وأمّا إذا قيل : مؤخراً ، فإن جعلته وَصْفاً للسورة فقد جعلت ما كان مفهوماً للسياق منطوقاً في الكلام بعينه .

وهذا في باب النّعت إذا كان لفائدة لا يُنْكر كما في قولهم : أمْسِ الدّابِر وأمثاله .

وأماإذا جعلتْ متعلّقاً بفأتوا فدلالة السيّاق باقية على حالها ،إذ هي مقدّمة على التصّريح بالمماثلة ، ثم صرحت بذكر المماثلة ، فكأنّك قلت : « فأتوا بسورة من مثله ، من مثله مرّتين على أن يكون الأول وَصْفاً والثاني ظَرْفاً لغْواً ، وهو حشو في الكلام بلا شُبْهة .

فإن قلت : فما الفائدة إذا جعلناه وَصْفاً للسّورة ؟

قلت : الفائدة جليلة ،وهي التصريح بمنشأ التّعجيز، فإنه ليس إلا وصف المماثلة . . وعند ملاحظة منشأ التّعجيز أعنى المثلية يحصُل الانتقال إلى أن القرآن معجز.

والحاصل :أن الغرض من إتيان الوصف تحقيق مناط عِلّية كون القرآن مُعْجِزاً حتى يتأمّلوا / بنظر الاعتبار فيرتعدوا عما هم فيه من الرّيب والإنكار . [٣ / ٢٧٥

هذا ما سنح في الخاطر الفاتر ، والمرجُوّ من الأفاضل النّظر بعين الإنصاف ، والتّجنب عن العناد والاعتساف ، فلعمري إن الغَـوْر فيه لعميق ، وإن المسلك إليه لدقيق ، والله المستعان وعليه التُكلان .

* * * *

انتهى ـ بحمد الله ـ الجزء السادس

ويليه ـ إنْ شاء الله تعالى ـ الجزء السابع

وأوله : فائدة من مجموع ابن القماح .

* * * *

فهرس شواهد الجزء السادس

شواهد الفن السابع :مسائل نحوية .

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= لن تراهـا وإنْ تأمَّلْـت إلاّ ولهـا في مفـارق الـرّأس طيبـا	٥٩٠	٣٥
شواهد المسألة الثالثة:		
= أحـار بن بدر قد وليت ولاية فـكن جُرَذاً فيهـا تخـونُ وتسرِقُ	٥٩١	٤٤
شواهد المسألة الرّابعة:		
= أهـوى لهـا أسفـع الخـدّين مطّرقٌ ريش القـوادم لم ينصـب له الشّبكُ	٥٩٢	٤٦
= إنّ الـذي سمـك السماءَ بنـى لنا بيتـاً دعائمـه أعـز وأطولُ	٥٩٣	٥٠
شواهد المسائل العشر المتعبات إلى الحشر		
= نحـن بمـا عندنـا وأنـت بمـا عنـدك راض والـرأي مختلـف	٥٩٤	٦٥
= فأصبحـوا والنّـوى عـالى معرَّسِهِم وليس كُلُّ النّـوى يلقـى المساكِينُ	٥٩٥	٧٨
= هي الشقـاء لدائـي لو ظفـرت بها وليس منهـا شفـاء الـدّاء مبذول	٥٩٦	٧٨
= لهَفـي عليك للهفـة من خائـف يبغـي جوارك حـين ليس مجُيرُ	٥٩٧	٨٢
* أرسلها العـراك *	٥٩٨	٨٥
= ومـن يك ذا فم مرٍّ مريض يجـد مُـرّابـه الماءَ الـزُّلالا	٥٩٩	٨٥
= ورثتـم قنـاة الـدين لا عن كلالة عن ابنـي منـاف عبـد شمس وهاشم	٦٠٠	٨٧
= فآليت لا أرثـي لهـا من كلالة ولا من حفًـى حتـى تزور محمّدا	٦٠١	٩٠
= لو استطعـت ركبـت النـاس كلهم إلى سعيد بن عبـدالله بُعرانا	٦٠٢	٩٨
= أسـير إلى إقطاعـه في ثيابه على طِرْفـه من داره بحسامهِ	٦٠٣	٩٩
= بدت قمـراً ومالـت خُوط بانٍ وفاحـتَ عَنْبـراً ورنـت غزالا	٦٠٤	١٠٢
= * وقد تركناهُمُ لحْماً على وَضَم *	٦٠٥	١٠٤

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= * تمرون الديار ولم تعوجوا *	٦٢٢	١٤٥
= وبعض الحلم عند الجهـــل للذلّة إذعـانُ	٦٢٣	١٤٧
= ربيتـه حتـى إذا تمعددا وآض نهـداً كالحصـان أجردا كان جزائي بالعصا أن أجلـدا	٦٢٤	١٥٧
= لطـالما جررتُـكُنَّ جرّاً حتـى نوى الأعجـف واستمرّا فاليوم لا آلو الركابَ شـرّا	٦٢٥	١٦٠
= فإن جاوزت مقفـرة رمـت بي إلى أخـرى فتلك هلـم جرا	٦٢٦	١٦١
= المطعمـين لدى الشـتا د سدائفـاً ملنيب غـرا في الجـاهلية كان سو دد وائـل فهلُـمَّ جرّاً	٦٢٧	١٦١
= * إذا قلت هاتي نوّليني تمايلت *	٦٢٨	١٦٥
شاهد: توجيه حديث:		
كلمتان خفيفتان على اللسان الخ		
= ثلاثـة تشرق الـدنيا بطلعتهـم شمس الضحـى وأبـو إسحـاق والقمر	٦٢٩	١٧٨
شواهد مسائل نحوية من معجم الأدباء		
= * كبكر المقاناة البياض بصفرة *	٦٣٠	١٨٩
= يا ضب إن هوى القيون أضلكم كضـلال شيعـة أعـور الدّجـال	٦٣١	١٩٠
= غلامـان خاضـا الموت من كل جانب فآبـا ولـم يعقـد وراءهما يد متـى يلقيا فردا فلا بد أنه سيلقـاه مكروه من الموت أسـود	٦٣٢	١٩٢
= قوم إذا عدّتْ تميمٌ معاً سـاداتهـا عـدوّه بالخِنْصـر ألبسـه الله ثيـاب الندى فلـم تطـل عنـه ولـم تَقْصرُ	٦٣٣	١٩٣

* * *

فهرس الموضوعات

****

انتهى بحمد الله